جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم التاريخ

الموضوع:

الحماية الفرنسية لجنوب المغرب الأقصى (1912-1956م)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في ميدان العلوم الإنسانية

تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد:

- الدايخ آمال
- بوزكري خيرة

إشراف الأستاذ:

قفاف عبد الرحمان

السنة الجامعية: 1438-1439هـ-- 2017/2018م

شـــكـــر وعـــرفـــان

مصداقا لقوله تعالى : (لئن شكرتم لازيدنكم) سورة ابراهيم الاية 07

نحمد الله على نعمه علينا وتوفيقه لنا لاتمام هذا العمل المتواضع الى حين الوجود ، راجين ان يجعل منه فائدة وخيرا لنا وللذين من بعدنا

نتقدم بالشكر واسمى العبارات والاحترام والتقدير الى اساتذة قسم العلوم الانسانية ونخص بالشكر والاحترام .

الى الاستاذ " عبد الرحمان قفاف" لتفضله للاشراف على هذه الدراسة .

والى زملائنا الطلبة الى كل من كان لنا عونا من قريب او من بعيد الى من ساعدنا في انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة .

بوزكري خيرة- امال الدايخ

* إهـــــــــداء*

بسم الله الرحمن الرحيم:{ قال اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون}.

الاهي الذي لا يطيب الليل الا بذكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الاخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك ، الى من بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح الامة الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

الى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة" والدي العزيز" ، الى نبع الحنان الذي لا ينبض الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعاؤها سر نجاحي " امي العزيزة"

والى خطيبي الغالي ورفيق دربي "فوزي " .

الى اخواتي الاعزاء (الزهرة ، اشواق، جهينة) انهم برؤيتهم اتمائل والسعادة في ضحكتهم

والى اخي الوحيد توام روحي وصاحب القلب الطيب (محمد الحاج عيسى) .

والى الكتكوتة الصغيرة ابنت اختي (هبة)

والى صديقاتي الاحباء : (مروة ، خديجة ، ليلى، خيرة، مباركة، حنان) انهم اخواتي الاتي لم تلدهن امي حيث تميزوا بالوفاء والعطاء .

والى استاذي الفاضل :" قفاف عبد الرحمن" الذي ساندني ووقف بجانبي وشجعني في رحلتي الى النجاح والتميز .

اليكم جميع الشكر والتقدير والاحترام

امال الدايخ

* إهـــــــــــداء*

الاهي الذي لا يطيب الليل الا بذكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الاخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك ، الى من بلغ الرسالة وادى الامانة الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

إلى من غمرتني بحبها وحنانها وعطفها ، الى التي اعطتني وحرمت نفسها الى من سهرت من اجل راحتي وتألمت لآلامي الى من ارتاح لها بعد العناء ، الى من كانت دعواتها ظل لي في غربتي ، الى من حبها يملئ قلبي كنز الدنيا والاخرة الى امي الغالية " فاطمة عياط" اطال الله في عمرها.

والى من احمل اسمه بكل فخر لي ابي محمود " رحمه الله ".

الى اجمل ما اهداني والديا الكريمين : اخوتي واخواتي (خديجة ، مصطفى، احمد، رشيدة، عبد القادر، عامر أبي الثاني) .

الى قناديل حياتي المضيئة الى البلابل دائمة التغريد : (قادة ، رفيدة، لينة، محمود ، تسنيم)

الى من شاركني السنوات الجامعية الى اعز الناس على قلبي الى اختي وصديقتي في المذكرة

" امال الدايخ" ، الى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح اولهم اختي وصديقتي الحبيبة: (فضيلة بن الشيخ، سنية، مباركة، حنان، فريدة ، صليحة ، فتيحة، رانية، بشرى، شيماء، B6)

الى بعض الاصدقاء حمادي ، يوسف، حرزالله ، لمين ، كمال، رؤوف) والة كل الاحبة والاصدقاء .

الى كل من علمونا حروف من ذهب لنصل الى هذا المستوى اساتذتي الكرام.

بوزكري خيرة

قائمة المختصرات :

تح : تحقيق .

تر : ترجمة .

تع : تعليق

تص : تصحيح .

تق : تقديم .

ج : جزء .

ص : صفحة .

ط : طبعة

(د . ت) : دون تاريخ النشر .

(د . م . ن) دون مكان النشر .

(د . ن) : دون دار النشر .

م : ميلادي .

مج : مجلد .

مر : مراجعة .

ه : هجري .

شر: شرح.

مقدمة:

لبلاد المغرب الاقصى وضعية خاصة على مر التاريخ فلقد كانت تمثل منتهى حدود العولمة الاسلامية غربا مما جعلها في موقف الرباط الدائم مع العدو الاوروبي المتربص والمتحفز للوكوب على العالم الاسلامي .

عاش بلاد المغرب منذ ق 15م تحرشات اسبانية في القرن 19م و20م حملات استعمارية متلاحقة تلوى الاخرى مما جعلها تكون ميدانا للصراعات الاستعمارية الاجنبية بين دول مختلفة المطامع في ثروات الدول الضعيفة تخص بالذكر فرنسا واسبانيا ، ولذلك بدا اهتمامها بالسيطرة عليها سياسيا قبل اي دولة اخرى وذلك للموقع الاستراتيجي خاصة المغرب الاقصى الذي يطل على واجهتين بحريتين مما جعل يكون مطمعا لمصادره وثرواته وجعل من الدول تتسابق للاستفادة منه عن طريق امتيازات تم الاتفاق عليها والتي اصبح من خلالها الاجانب في المغرب يشكلون جالية تتمتع بامتيازات سياسية واقتصادية ، سخرتها للتغلغل في معظم نواحي الحياة .

ومن منطلق اثبات احقية فرنسا في السيطرة على المغرب قامت بزيادة مطامعها على المغرب بعدما تمت السيطرة على الجزائر في 1830م وتونس 1881م وكان من الطبيعي ان تكمل فرنسا الحلقة في المغرب .

دواعي اختيار الموضوع :

- الاهتمام والبحث في تاريخ المغرب الاقصى لمعرفة وفهم مجريات الاحداث واعطاء لمحة عن الاحتلال الفرنسي للجنوب المغربي والمقاومة التي ظهرت لصد هذا الاحتلال.

- افتقار المكتبة لمثل هذه الدراسة التي من شانها ان تساهم في التعرف اكثر على الاحتلال الفرنسي لجنوب المغرب واهم المقاومات التي ظهرت للتخلص من هذا الاحتلال.

الاصار الزماني والمكاني :

يتناول البحث دراسة الفترة الممتدة من 1912 وهي السنة التي فرضت فيها معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب التي سهلت الاحتلال العسكري للمغرب ، الى غاية 1956 وهي السنة التي تم فيها نيل المغرب استقلاله من الاستعمار الفرنسي .

المنهج المتبع:

واعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي وهذا من خلال تتبع مراحل وسرد احداثه ووصفه والتعرف على مجرياته والمنهج التحليلي والذي يعتمد على جمع وتحليل المعطيات.

اشكالية البحث:

تضمنت اشكالية رئيسية والتي جاءت على الشكل التالي:

* كيف كان الاحتلال الفرنسي لجنوب المغربي؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية بعض التساؤلات الفرعية منها :

* كيف كانت اوضاع المغرب قبيل الاحتلال الفرنسي ؟

* ماهي العوامل التي جعلت من المغرب مجالا قابلا للاحتلال ؟

* كيف كان نظام الحماية الفرنسية في المغرب؟

* ماهي ردود فعل المغاربة من هذا الاحتلال او النظام؟

* فيما تمثلت مظاهر الكفاح الذي نهجه الشعب المغربي ؟

خطة البحث :

للاجابة على هذه الاشكالية اتبعنا خطة بحث احتوت على مقدمة و4 فصول ، لكل فصل له مباحث بداية فصل تمهيدي والذي كان تحت عنوان اوضاع المغرب نهاية القرن 19،

وتضمنت هذه اربعة مباحث على النحو التالي: الوضع السياسي، الوضع الاقتصادي، الوضع الاجتماعي، الوضع الثقافي.

الفصل الاول: فقد اندرج تحت عنوان الخلفية التاريخية للأطماع الأوروبية في المغرب قبيل الاحتلال الفرنسي للمغرب بداية بالمبحث الاول والذي تكلمنا فيه عن الاهتمام الاوروبي بالمغرب الاقصى في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، اضافة الى ذكر موقع المغرب الاقصى ومكانته اضافة الى العلاقات المغربية الاوروبية في نهاية القرن 19 ومطلع القرن 20 ، اما المبحث الثاني فكان عنوانه العوامل التي جعلت من المغرب مجالا قابلا للاحتلال بداية بالحديث عن التنافس الاوروبي الاستعماري على المغرب وردود الفعل ازاء ذلك ، اما العنصر الثاني فقد عرجنا فيه على انفراد فرنسا باستعمار المغرب.

الفصل الثاني : كان بعنوان الحماية الفرنسية ظروف فرضها واثارها على المغرب وقد حمل مبحثين المبحث الاول تكلمنا فيه عن توقيع معاهدة الحماية وردود الفعل منها اضافة الى استراتيجية الاحتلال الفرنسي للمغرب وتوقيع المعاهدة وردود الفعل على فرض الحماية ، اما المبحث الثاني تكلمنا فيه عن السياسة الفرنسية في المغرب وبداية الحديث عن السياسة العسكرية سياسة الاقتصادية والتعليمية .

اما الفصل الثالث : فقد تناولنا فيه المقاومة المغربية للاستعمار الفرنسي والذي تضمن مبحثين ، المبحث الاول المقاومة المسلحة وتضمن عنصرين الاول خصصناه في فاس والجنوب والثاني تناولنا فيه الاطلس المتوسط، اما المبحث الثاني عرضنا فيه عن المقاومة الساسية ثلاث عناصر : الاول تكلمنا عن كتلة العمل الوطني والعنصر، والثاني الجزب الوطني ، اما العنصر الثالث تناولنا فيه حزب الاستقلال.

وفي الاخير ختمنا عن نتائج مستخلفة حول الموضوع الاحتلال الفرنسي لجنوب المغرب ومقاومته 1912، 1956 .

الدراسات السابقة :

لا شك ان هناك دراسات سابقة تناولت هذه الفترة وسجلت من خلالها الاحتلال الفرنسي لجنوب المغرب ، ولكن اغلب هذه الدراسات تناولت هذه السياق بشكل عام ، ونذكر منها على سبيل المثال مذكرة لنيل شهادة الماستر تحت عنوان " نظام الحماية المزدوجة (الفرنسية والاسبانية) على المغرب الاقصى (1912م، 1934م) من اعداد الطالبتين خيرة كرمة وفاطمة معروفي .

المصادر والمراجع :

اما عن المصادر والمراجع المعتمدة فقد اعتمدنا في دراستنا للموضوع على جملة من المصادر والمراجع التي كان لها دور في مساعدتنا للامام بجوانب البحث واهمها :

استقصاء في اخبار لدول المغرب الاقصى ج1 للناصري الذي أفادنا في معرفة العلاقات المغربية الفرنسية، وكتاب معركة لهري 13 نوفمبر 1914م صفحات من الجهات الوطني الكتاب بن حسن ج2 الذي أفادنا في التعرف على أهم المقاومات التي حدثت في الأطلس المتوسط وبالأخص معركة لهري، وكتاب المغرب عبر التاريخ ج3 لإبراهيم حركات والذي أفادنا أيضا في التعرف على العلاقات المغربية الفرنسية.

وكتاب اعمال الملتقى الندوة العلمية، المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904م، 1955م وكتاب ايضا تاريخ المغرب المعاصر لشوقي عطا الله الجمل .

الصعوبات : من الصعوبات التي واجهتنا:

صعوبة ايجاد مصادر متخصصة التي تناول تاريخ المغرب خاصة في بعض المقاومات التي خاضها الشعب المغربي ، وان كانت مذكورة في بعض الكتب الا انها غير مفصلة بشكل شامل عدم العثور على دراسات وافية تحمل عنوان لموضوعنا.

شهد المغرب العربي تكالب استعماري من دول الضفة الشمالية وعلى رأسها فرنسا، بريطانيا وإسبانيا، وذلك للبحث عن المواد الأولية حيث كانت الدول المغاربية مورد اقتصادي بالنسبة لهم، ومثال ذلك المغرب الأقصى الذي عرف مرحلة الضعف السياسي بسبب التنافس الأوربي عليه، لاكتساب أكبر مناطق النفوذ والتغلغل الداخلي فيها، فقد بدأت دسائس العملاء وتداخلات القناصل والدبلوماسيين والتمردات الداخلية تنهك كاهل المخزن الذي سرعان ما ضعف وأجبر على توقيع ما عرف بالحماية الفرنسية عليه، والتي يبدأ فيها فصل آخر من الانهيار السيادي للمغرب.

تأثرت الأوضاع الداخلية للمغرب بالتدخلات الخارجية فيها والتي أثرت على مختلف جوانب الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

المبحث الأول : الاوضاع السياسية والاقتصادية

المطلب الأول: الوضع السياسي.

كان يحكم المغرب عائلة من الأشراف منذ بداية القرن 17 م وهم العلويون[1]، وتألفت البلاد من أقاليم ومدن ونواحي صغيرة، أما الأقاليم الكبيرة فيديرها موظف يعرف باسم الخليفة، يساعده وزير ودائرة خاصة للإشراف على أعمال القواد والعمال، ويرأس البلاد بشاوات مهمتهم حفظ الأمن والإشراف على جباية الأموال.[2]

وكانت الإدارة الحكومية المركزية تعرف باسم المخزن[3]، حيث كان المخزن خلال حكم الحسن الأول[4] يتكون من الوزير الأعظم ووزير البحر "وزير الشؤون الخارجية

---

[1] العلويون: هم أسرة شريفة تنتسب إلى الحسن الداخل، بدأت قوة أشراف العلويين تظهر في سجلماسة بعد ضعف أمر السعديين في صد هجمات البرتغاليين والإسبان على المغرب، حيث ظهر محمد الشريف بن علي بن يوسف الذي بايعه أهل سجلماسة (10411666م) للدفاع عنهم، وهو أول علوي يحكم المغرب. للمزيد أنظر: محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي للمغرب، التاريخ المعاصر لبلاد المغرب**، ج 14، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 341.

[2] محمد ابن عبد الكريم الخطابي، **صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**، تحقيق: محمد علي داهش، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص 20.

[3] هي مجموعة من القبائل تدين بالولاء للسلطان أبي ركيزته السياسية والدفاعية فمنه يشكل الجيش، الإدارة، الحكومة، فهو يتكون من السلطان ثم الوزير الأكبر ثم تليه وزارات عديدة منها: وزارة العدل، الخارجية والمالية. للمزيد أنظر : الطيب بياض، **المخزن والضريبة والاستعمار ضريبة الترتيب (1880- 1915م)**، ط1، أفريقيا الشرق، المغرب، 2011، ص68.

[4] ولد الحسن الأول بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام عام 1831م، درس في زاوية دار الشمعة بمراكش أين تلقى الدروس الدينية، بعدها انتقل إلى جامعة فاس، تولى العرش عام 1873م ويعتبر آخر سلطان قوي، قام بعدة إصلاحات،

والعلاقات "وزير الحرب"، وأمين الأمناء "وزير المالية"، ووزير الشكايات "وزير العدل"، بالإضافة إلى السلطان له السلطة الدينية والسياسية. [1]

ومنذ تولي المولى الحسن الأول "1873-1894" الحكم حاول تدعيم نفوذ السلطة التحصين البلاد من أي هجوم خارجي، خاصة بعد احتلال الجزائر "1830"، وتونس "1881"، حيث كانت الأطماع الأوربية كبيرة على المغرب خاصة من فرنسا التي كانت تحتل الجزائر، **وإسبانيا** التي تحتل سبتة ومليلية[2]، وأمام الامتيازات الممنوحة لهم والتي مارسوا بموجبها مهام تخص صميم السيادة المغربية، ومن المعاهدات التي وقعتها المغرب مع الدول الأوربية نذكر:

1. **المعاهدة البريطانية - المغربية "09-12-1856":** وهي معاهدة سلم وصداقة بين المغرب وبريطانيا، حصلت فيها بريطانيا على امتيازات لها ولرعاياها المقيمين بالمغرب، منها حقهم في السفر والاستقرار السكني مع الإعفاء من الضرائب، واحترام ديارهم ومتاجرهم، دون أن يتعرض لهم أحد بالتفتيش[3].
2. **المعاهدة المغربية - الإسبانية "10-08-1859":** بعد مناوشات بين قبائل أنجرة والإسبان، حيث أقدم القبائل على هدم مركز المراقبة الذي بناه الإسبان وقتلوا بعض الجنود، ففرضت إسبانيا على القبائل شروطا قاسية، وبمقتضى معاهدة ثانية "26-04-

---

لكن دون جلوي للمزيد انظر : شوقي عطاء الله الجمل، **المغرب العربي الكبير بالعصر الحديث البيا، الجزائر**، المغرب، ط1، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1977، ص -ص 244-245.

[1] الطيب لبياض، المرجع السابق، ص 70.

[2] محمد العربي معريش، **المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873- 1894)**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989، ص 130

[3] عبد الوهاب ابن منصور، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880**، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1985، ص 137

1860"، تخلى المغرب عن أجزاء من أراضيه مع إنشاء كنيستين لإسبانيا بفاس[1] وتطوان"[2].

3. التسوية المغربية الفرنسية "19-08-1863": حيث أثار إمضاء المغرب المعاهدتين السالفتين مع بريطانيا واسبانيا الغيرة في فرنسا، فلم يمض وقت طويل حتى تحصلت على امتيازات ترعى مصالحها التجارية في البلاد إضافة إلى السماسرة [3]الذين تفاقم عددهم بعشرات الآلاف. [4]

وأمام ازدياد الأطماع الأوربية في المغرب سعي الحسن الأول إلى عقد مؤتمر للنظر في التجاوزات وتقليص الامتيازات وشهادات التجنيس التي تمنحها الدول الأوربية لرعاياها، وتم انعقاد المؤتمر في 16 ماي 1880م بمدريد بحضور 12 دولة وهي: ألمانيا، النمسا، بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، الدانمارك، إسبانيا، البرتغال، السويد، أمريكا، إيطاليا وهولندا. وبعد الاجتماعات، خلص المؤتمر إلى التوقيع على اتفاقية تحدد الحماية والتجنيس للموظفين، وفي حقيقتها اعتراف للامتيازات الأوربية في المغرب، بالإضافة إلى الإصلاحات التي حاول القيام بها في المجال العسكري والثقافي والاجتماعي إلا أن ذلك فشل[5]، وبعد وفاة الحسن الأول "1894" تولى الحكم ابنه عبد العزيز"[6].

---

[1] تقع في السهل الشمالي بين امتدادات الأطلس وامتدادات الريف، وهي تعتبر مركز الإشعاع الفكري والثقافي في المغرب، وقد ظلت عاصمة البلاد منذ أن أنشأها إدريس الثاني عام 870م إلى أن فرضت الحماية الفرنسية على المغرب عام 1912م. للمزيد أنظر: فؤاد دياب، **المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر**، د.ط، الدار القومية للطباعة، القاهرة ندمت، ص 13.

[2] تقع في شمال المغرب، تأسست في عهد يوسف المريني عام 685ه، جلد بناءها الأندلسيون المهاجرون، احتلها الإسبان بعد فرض الحماية على المغرب، كانت مركز النشاط السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي بمختلف صوره. للمزيد أنظر: دياب، مرجع سابق، ص 15.

[3] ظهروا مع منح الامتيازات بالمغرب، وهم من يخدمون القناصل والتجار، ويسعون في حاجاتهم، وهم الوسطاء بين القناصل والرعايا. للمزيد أنظر : عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 08

[4] ابن منصور، مرجع سابق، ص 138

[5] محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب**، ج1، ط1، مطبعة الأمنية، الرباط، 1973، ص 40.

[6] (1878- 1943) هو السلطان 18 من العلويين، حكم ما بين 1894 و 1908م، حكم وهو صغير، قليل الخبرة وبذلك كان الأجانب يتدخلون في الشؤون الداخلية للمغرب. للمزيد أنظر: زهية قدورة، **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 563.

أوكلت مهمة الوصاية إلى با أحمد[1]، الذي استطاع السيطرة على البلاد بحزم حتى وفاته عام 1900م، حيث تدهورت الإدارة من الوزراء الاستغلال صغر سن السلطان، وقامت تمردات داخلية أثقلت كاهل الخزينة حيث اضطر السلطان ذو 22 سنة إلى طلب قروض من بنوك فرنسية لمواجهة تمردات داخلية التي كانت مرتبطة مع أطراف خارجية، حيث بدأ التغلغل في المغرب بشكل سري [2]، متمثل في المنافسة بين الإنجليز والألمان على المنتوجات في الأسواق، كما بدأت فرنسا بعقد اتفاقياتها السرية حول المغرب ومنها بدأت تتدخل في الشؤون الداخلية له بحجة الإصلاح وحماية مصالحها[3]، وأمام الضعف الداخلي للمغرب، عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م للنظر في مصالح الدول الأوربية، والذي كانت نتائجه لصالح إسبانيا وفرنسا، أعلن الشعب خلعه للسلطان عبد العزيز والبيعة لأخيه عبد الحفيظ "1908"، كما أن المبايعين اشترطوا عليه: رفض مقررات الجزيرة الخضراء وارجاع الأراضي المغتصبة من المغرب وتطهيرها من الحمايات الأجنبية، إلا أن تصاعد التدخلات الخارجية والحرب التي أثارتها إسبانيا على قبائل مليلية والإغارات الفرنسية على المناطق الشرقية بحجة مطاردة المنشقين الجزائريين والحملات التأديبية ضد القبائل . أجبرت السلطان على توقيع الحماية 1912م[4].

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي.

كانت عملية التبادل التجاري تتم بين المغرب والدول الأوربية بحكم الامتيازات الممنوحة له، والتي لعبت دورا في استنزاف الاقتصاد المغربي وتهديد استقرار البلاد، حيث بدأ التغلغل الأوربي بعدما أصبحت له مصالح اقتصادية، منذ تولي الحسن الأول الحكم شهد المغرب إنهاكا اقتصاديا وكثرة المجاعات والأوبئة واكتساح الجراد، والحروب

[1] (1840-1900) هو حاجب السلطان الحسن الأول ثم كبير وزراء السلطان عبد العزيز ابن حسن، واجه التمردات الداخلية بكل حزم وعرف بالخبرة في تدبير شؤون الحكم، والتكتم على قراراته، اجتهد في حياته في صون استقلال المغرب. للمزيد أنظر : مصطفى الشابي، **النخبة المخزنية في المغرب القرن 19**، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995، ص 168.

[2] عياش هاجرمان، **دراسات في تاريخ المغرب**، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 1986، ص 224

[3] بهيجة سيمو، **الإصلاحات العسكرية بالمغرب (1844- 1912)**، ط1، المطبعة الملكية، الرباط، 2000، ص 181

[4] عبد الكريم الخطابي، مصدر سابق، ص 31.

التي تسببت في موت عدد كبير من الناس [1]وكان التجار الأوربيون لا يدفعون الضريبة للمخزن لذا سعى هذا الأخير إلى فرض غرامات مالية على السكان زادت من حدة الفقر والأزمات الاقتصادية، كما مارس القرويون نشاط تربية المواشي في البراري غير الصالحة للزراعة، وتمثل الزراعة في المغرب مصدر رزق وعيش السكان حيث تبلغ الأراضي الصالحة للزراعة 90% موجهة لزراعة الحبوب التي تتنوع فيها المزروعات: القمح، الشعير، الذرة، بالإضافة إلى زراعة الفواكه والخضروات[2].

أما التجارة فنشطت وذلك راجع إلى عمليات التبادل التجاري مع الدول الأوربية، فقد أدى هذا النشاط إلى تغلغل المصالح الأجنبية عن طريق الامتيازات حيث يتم استيراد السكر والمنسوجات القطنية والحريرية والصوفية، وعن المصنوعات المعدنية والأسلحة والذخائر، أما صادراتها فاقتصرت على الأصواف والجلود والعسل والشمع والجوز والصمغ والحبوب[3]، وكانت المواشي من أبرز صادراتها، وقد تأثرت الحركة التجارية بأوضاع الزراعة وبنظام سقوط الأمطار، وعموما فالحركة التجارية كانت تخضع للأوربيين للبحث عن المواد المطلوبة خاصة بعد وقوع أزمات في أوربا منها أزمة الحبوب.[4]

وبعد إعلان الحماية الثنائية لفرنسا وإسبانيا في 1912م، سيطرا على تجارة المغرب وأصبح هذا الأخير غريبا في نشاطه وبلده، أما الصناعة فضلت محلية تقليدية بسبب الاحتلال الإسباني والبرتغالي بالموانئ المغربية التي كانت من المراكز الصناعية النشيطة فكانت الصناعة مقتصرة على حياكة السجاد والأحزمة والخيام، وبعض الأقمشة الصوفية الخاصة بالاستهلاك المحلي، وعموما المغرب بلد زراعي ومصدر لبعض

[1] علال الخديمي، **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية (1851- 1947)**، ط1، أفريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص 15

[2] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 130

[3] الطيب بياض، مرجع سابق، ص 22.

[4] ألبير عياش، **المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية**، تر، عبد القادر الشاوي، نور الدين سعودي، ط1، دار الخطابي للطباعة والنشر، د.بدن، 1985، ص 42

المعادن خاصة الحديد الذي يكثر في إقليم الريف وبالأخص في قبيلة بني ورياغل[1]، ويعد منجم الناظور قرب جبل أكسان أكبر مناجم الريف الإنتاج الحديد [2]، وعموما المجال الاقتصادي المغربي تأثر بالوجود الأجنبي كثيرا حيث عملت سلطات الحماية على تقنين الوضع الجديد بدعامات قانونية، ترجمت بإجراءات متباينة منها خلق لجنة استعمار الأراضي التي عملت على تسهيل إسكان العائلات الفرنسية في أراضي القبائل بالإضافة إلى إصدار ظهائر تحدد من خلالها طرق نزع الملكية بدافع المصلحة، والذي حرم الجماعات والقبائل من أراضيها كما عملت السلطات على الإشراف على الفلاحة والري والصحة العمومية.[3]

المبحث الثاني: الحياة الاجتماعية والثقافية

المطلب الأول : الحياة الاجتماعية

يمكن تقسيم سكان المغرب إلى نوعين رئيسيين وهما: السكان القدامى من بربر وعرب، والمحدثون كالزنوج والأندلسيين، اليهود والأوربيين وغيرهم، ولعل النظام الاجتماعي السائد مقسم إلى قسمين: سكان الريف وسكان المدن. [4]

كان المجتمع الريفي يتألف من قبائل تجمعها عائلات كبيرة وتنقسم القبائل بدورها إلى عشائر تنتهي عادة إلى جد العائلة الكبيرة وتحمل اسمه، أما سكان المدن فيتشكلون من وحدات اجتماعية وسياسية يحكمها مجلس الجماعة، ويقطن المناطق الحضرية الأندلسيون اللذين لهم السيطرة على الثروة والتجارة، ومنهم العلماء والوسطاء والقياد والبشاوات بالإضافة إلى فئة اليهود التي تشكل مصدر الصناعة والتجارة[5]، بالإضافة إلى فئة

---

[1] وهي أكبر قبائل الريف، تقع بين قبائل منيعة، يحدها شرقا قبيلتا بني توزين و قبيلة تمسامان يبطيوة، سكانها من صنهاجة، وهي القبيلة التي ينتمي إليها محمد بن عبد الكريم الخطابي. للمزيد أنظر : أحمد البوعياشي، **حرب الريف التحريرية مراحل النضال**، ج1، دوط، مطبعة دار الأمل، طنجة، 1974، ص 55.

[2] محمد عبد الكريم الخطابي، مصدر سابق، ص 16.

[3] علال ركوك، **تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن 20**، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2010، ص 50.

[4] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 131

[5] فريدريك وايسجربر، **على عتبة المغرب الحديث**، تر، عبد الرحيم حزل، ط2، مطبعة الأمنية، الرباط، 2011، ص 38.

الأوربيين التي ضل عددها يتضاعف نتيجة الامتيازات المترتبة عن نظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية [1]، واللذين بلغ عددهم في 1895م حوالي 9000، منهم الإسبان والإنجليز والفرنسيون والإيطاليون، والألمان[2].

أما من ناحية الولاء السياسي فكانت مقسمة إلى:

- بلاد المخزن: تمثل قبائل عديدة وتستغل الأراضي لكنها مقيدة لحفظ الدعم الداخلي والخارجي، تربطها علاقات أخذ بالمخزن، وهناك قبائل النوائب الملزمة بدفع ضرائب خفيفة مقابل المشاركة في الثروات فضلا عن القبائل الخاضعة للمخزن بطريقة غير مباشرة .
- بلاد السايبة: تشمل قبائل لا تخضع للمخزن بحكم عدم وجود ولاة ولا قانون يقيدها.

ساهمت صعوبة التضاريس في بقائهم بعيدين عن السلطة المركزية، وكانت النزاعات القبلية تحل عن طريق رؤساء القبائل، كما بلغ عدد سكان المغرب منذ مطلع القرن 20 حوالي6 ملايين، يغلب عليهم التكوين القبلي الذي يعتمد على الزراعة المعاشية[3].

[1] نظام يمنح بمقتضاه الممثلون الدبلوماسيون في بلد ما لحماية الدول الرحاياها، يحملون جنسيته ويقيمون باستمرار فوق أرضه، غير خاضعين لقوانينه ولا ملزمين بأداء ما يجب على مواطنيهم من خدمات وطنية. للمزيد أنظر: محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص44

[2] محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين 18 و 19**، د.ط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1992، ص 378

[3] عياش هاجرمان، مرجع سابق، ص ص 323- 324.

المطلب الثاني: الحياة الثقافية

كان النظام التعليمي التربوي نظاما تقليديا متمثلا في الكتاتيب والمدارس القرآنية وإرسال بعض البعثات الطلابية إلى الخارج، كما أن المغرب يزخر بآلاف الكتاتيب القرآنية تليه الزاوية والمدرسة إضافة إلى جامع القرويين[1] بفاس الذي لعب دورا في نشر المعرفة والمحافظة على التعليم الديني، وكان الطلبة الوافدون على الجامع من جهات مختلفة ينتمون إلى فئات متنوعة ويكتسي الجامع أهمية كبيرة من حيث أنه المؤسسة الوحيدة التي تحضر طلبتها للمشاركة في الحياة السياسية واعداد النخبة [2]، وفي عهد السلطان عبد الحفيظ "1908-1912" صدر قانون التعليم الإجباري وإصلاح المدارس كما ساهم مصلح الزوايا وأصحاب الطرق الصوفية بدور تنوير السكان وانتشار المعاهد في مختلف المناطق المغربية.[3]

شهد المغرب انتشار العديد من المؤسسات الدينية كالزوايا والطرق الصوفية، حيث برزت أربع طرق مع مطلع القرن 20م: الكتانية[4]، التيجانية[5]، الدرقاوية، كانت تمارس نشاطات متعددة كتحفيظ القرآن الكريم، وتعليم التصوف والدعوة للطريقة، والنشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي، وكان الأتباع أو الموردون يعرفون بالإخوان أو الفقراء أو الخدام، ويخضعون لأوامر الشيخ وممثليه بالإضافة إلى الطريقة البوعزاوية[6] التي كانت تعمل على تحفيظ القرآن، وكان السلطان الحسن الأول يعمل على استمالة الطرق الصوفية الكائنة ببلاد المخزن لإخضاع المناطق غير المستقرة، فأظهر

---

[1] يعود تأسيسه إلى امرأة اسمها فاطمة بنت محمد بن عبد الله الجهري، يوجد بفاس، وهو ثاني أقدم جامع بعد الزيتونة، كان له دور كبير في مواجهة الاستعمار الفرنسي وسياسته الرامية إلى طمس الهوية وقد قام ثلة من العلماء والمغاربة بنشر الدين الإسلامي عن طريق حلقات الوعظ الديني، وجمع التلاميذ المزيد أنظر: أحمد بن شقرون، **أرجوزة من زهرة الأمس عن جامع القرويين بفاس عبر القرون**، د.ط، مطبعة الفصالة، المغرب، 1994، ص 211

[2] عبد الكريم الخطابي، مصدر سابق، ص 19

[3] نفسه.

[4] أنشأها محمد بن عبد الوهاب المعروف بالكبير عام 1850 من نسب المولى إدريس، انتشرت بضواحي فاس ومكناس. للمزيد أنظر: معريش، مرجع سابق، ص 179

[5] أسسها أحمد بن محمد بن مختار بن سالم التيجاني عام 1781 بعين ماضي بالجزائر، ولما اضطهده الأتراك هاجر إلى فاس عام 1798 مع أسرته وبعض تلاميذه، فأسس منها زاوية هامة. للمزيد أنظر: نفس المرجع، ص 179

[6] أسسها الحاج محمد بن الطيب البوعزاوي نهاية القرن 19، لها أتباع في منطقة الشاوية. للمزيد أنظر:نفسه، ص179

احترامه للأشراف الأدارسة وكان يعمل على ترميم أضرحة الولاة ويقوم بزيارتهم[1]، ومن المظاهر والعادات السلبية للطرق أو أصحابها، وهو أن بعض أتباع الطرق يشدون الرحال إلى مراكز الطريقة عند حدوث بعض الكوارث كهبوب العواصف وسقوط الأمطار الغزيرة، والفيضانات لطلب المغفرة، كما أن بعض المشايخ نصبوا أنفسهم واسطة بين الشعب والحكومة، واستفادت منهم الحكومة في حفظ الأمن وجباية الضرائب وتعبئة الجيوش، وبعد ضعف السلطة وإرساء نظام الحماية أصبحوا عونا للمحتل[2].

[1] عبد الكريم الخطابي، مصدر سابق، ص21

[2] محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 179.

كان القرن التاسع عشر، قرناً اوروبياً من حيث التطور الصناعي والقوة العسكرية، فقد بلغت أوروبا درجة عالية من التطور الصناعي قياساً الى قارات العالم الاخرى، فضلاً عن التوسع في مجال التجارة التصديرية والاستيرادية بين أوروبا وبلدان العالم الاخرى، وقد جاء هذا التوسع نتيجة لهذه التطورات التي وصلت اليها أوروبا، ولم تتوقف الماكنة الأوروبية عن البحث عن الاسواق لتصدير بضائعهم واستيراد المواد الاولية كون المواد الاولية في أوروبا لم تعد كافية لسد حاجة الانتاج لذلك ظهرت الاكتشافات الجغرافية التي سبقت الثورة الصناعية الا انها نشطت بشكل كبير في تلك الفترة وخاصة في القارة الافريقية "القارة السوداء" وقد عاش المغرب الأقصى إبان القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين المـــيلادي مجموعة من التحولات التي فرضها عليه الواقع السياسي آنذاك، إذ وجد في مواجهة مع المد الاستعماري الذي كان يداهمه من الضفة الشمالية للبحر المتوسط. وقد ازداد تهديد الاستعمار لوحدة المغرب وسيادته باحتلال فرنسا للجزائر عام 1830 وخاصة المناطق الشرقية من حدوده[1].

المبحث الاول: الاهتمام الاوروبي بالمغرب الاقصى في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين

حينما انهزم المغرب في مدينة إيسلي، بدأ التنافس الأوربي على المغرب، خاصة بين بريطانيا وإسبانيا وفرنسا، وهكذا بادرت بريطانيا إلى توقيع اتفاقية مع المغرب في سنة 1856م، ثم مع فرنسا في سنة ,1863 كما دفعت الإسبانيين إلى محاولة الاستيلاء على تطوان في 1860م[2].

يرى المؤرخون أن اتفاقية 1856 بين بريطانيا والمغرب كانت مرحلة حاسمة في مسار إدماج المغرب في السوق الأوربية، أما سبب الاتفاقية وسياقها فهو هزيمة إيسلي التي ولّدت لدى البريطانيين رغبة في الحفاظ على سيادة أسطولهم البحري في البحر

[1] موريس كروزي، تاريخ الحضارات العام، ترجمة يوسف واتمرو، المجلد السادس عشر، منشورات عويدات، بيروت،1967، ص124.
[2] موريس كروزي، المرجع السابق 125.

الأبيض المتوسط وعلى القيمة الإستراتيجية لجبل طارق، ولذلك وقفت بريطانيا إلى جانب المغرب من الناحية السياسية، وحاولت إقناع نخبه وحكامه بالقيام بإصلاحات عميقة في بنيات الدولة وأسلوب الحكم. فكان تكليف الوزير البريطاني جون دريموند هاي الذي كان يقيم في طنجة يومها، بتحقيق الأهداف التي كانت تنشدها بلاده من وراء هذا التحرك.

المطلب الأول : الموقع والمكانة في المغرب الأقصى

أصبح المغرب الأقصى محل اهتمام أوروبي بعد نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين، وذلك في سياق التطورات العميقة التي عاشتها القارة الأوروبية على امتداد القرنين الماضيين[1] ومن هذا المنطلق كانت السيطرة الأوروبية على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط تسير بشكل متسلسل يدعمه التفوق المادي والتقني وتعززه القوة العسكرية والقواعد البحرية والمستعمرات الجديدة على الحدود الغربية من المغرب الأقصى. [2]

وفي القرن التاسع عشر ضاقت أغلب بلدان القارة الأوروبية بسكانها وفائض إنتاجها وتولدت الحاجة الملحة إلى إتباع سياسة الهيمنة والتوسع الاستعماري لتشجيع الهجرات وكانت بذلك الهجرة الأوروبية أهم هجرة في العالم، وتوسعت لاحقا من أجل احتلال بلدان في أسيا وافريقيا، ودخلت ضمن هذا الفضاء التوسعي دول عديدة منها المغرب الأقصى لموقعه الحدودي والاستراتيجي المطل على البحر المتوسط شمالا والمحيط الأطلسي غربا.[3]

لذلك عمل الأوروبيون في اتجاه مد نفوذهم نحو المغرب الأقصى خاصة بعدما احتلت فرنسا الجزائر، ووضعت تونس تحت حمايتها وتغيرت بشكل جلي الظروف المحيطة بالمغرب آنذاك بعد هزيمتي آسلي 1984 وحرب تطوان1860- 1859 إذ

---

[1] موريس كروزي ، المرجع السابق ص 125 وما بعدها.

[2] عبد الكريم غالب: **قصة المواجهة بين المغرب و الغرب، ط1**،دار الغرب الاسلامي، بيروت 2003،ص:54.

[3] جفري برون، **الحضارة الأوروبية في القرن19** ، ترجمة عبلة حجاب، منشورات المكتبة الاهلية، بيروت،1963، ص 14

حدث تطور في العلاقات الأوروبية المغربية، وصار في استطاعة أي جيش أوروبي مهما كانت قوته أن يتوغل في قلب المغرب دون القدرة على صده، وبدأت حينئذ مرحلة التنافس الاستعماري حول المغرب دون ذلك التنافس الذي أغرق البلاد في الفوضى والبؤس[1] .

وقد لعب موقع المغرب المتميز دورا في فتح شهية الدول الأوربية الاستعمارية بواجهاته المتوسطية والأطلسية والصحراوية، واطلالته على ممر بحري يعتبر من أهم الممرات المائية في العالم استراتيجيا وتجاريا[2]،واشرافيا على هذا الممر جعل القارة الأوربية على مرمى حجر المغرب، فهذه العوامل والمعطيات ساهمت في استدراج البلاد وتوريطها في شبكة العلاقات السياسية والتجارية في البحر المتوسط وفتحت المجال واسعا أمام المتنافسين الأوروبيين لإيجاد سبب أو ذريعة لكسب نفوذ بالمغرب.[3]

كما لوحت العديد من الدول الأوروبية بحزمة من الإغراءات، وتقديمها للسلطان المغربي في شكل هدايا واتفاقيات بين البلدين على غرار اسبانيا وفرنسا وبريطانيا ولاحقا ألمانيا، وأصبح هذا التنافس واضحا، بين هذه الدول وهو ما خلق جوا مشحونا بين القوى المتصارعة في المنطقة للهيمنة على جزء أو أجزاءا من امتيازاتها المغرب، أكدته الزيارات المتكررة لقناصل هذه الدول لبلاط السلطان لتقديم الهدايا تارة والنصيحة تارة أخرى[4]..

---

[1] محمد الأمين البزاز، **الإصلاحات والمشكل الصحي في المغرب خلال ق19** ، ندوة الإصلاح والمجتمع، منشورات كلية الآداب، الرباط،1986 ، ص23

[2] حسن صبحي، **التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب، 1904 – 1884** ،الطبعة1 ، دار المعارف،مصر، 1965، ص12

[3] نفسه ص19.

[4] خالد ابن الصغير، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر1886 – 1856** ، منشورات ك. أ. ر مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1997 ص37.

ما من شك أنه في الفترة ما بين 1863 – 1840 نجحت بعض الدول الأوربية في تحقيق مكاسب ونجاحات في المغرب باستعمال بعضها وسائل القوة والعنف كما أشرنا في واقعة أسيلي سنة 1844 على يد الفرنسيين، أو في حرب تطوان سنة – 1859 1860 أمام الاسبانيين وباستعمال البعض أساليب أخرى، كضغوطات السياسية والدبلوماسية والتي تجسدت في توقيع المغرب على اتفاقية الصلح والمهادنة، مشفوعة باتفاقية بحرية وتجارية مع بريطانيا سنة 1856.[1]

أمام هذه الضغوطات والمد التوسعي لم يقو المغرب على مجابهة كل هذه التحرشات بأساليب متنوعة سياسية وعسكرية واقتصادية، ولا أحد يستطيع مشاكسة أو الوقوف في طريق هذه القوة الأوربية الصاعدة ولاسيما إذا تعلق الأمر بإحدى دول العالم الإسلامي[2] .

المطلب الثاني: العلاقات المغربية الاوروبية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين

العلاقات المغربية الفرنسية: لقد أصبح لفرنسا حدود جغرافية مع المغرب الأقصى منذ احتلال الجزائر واخضاعها عام 1830[3]،وبعد اتساع دائرة مقاومة الأمير في الغرب الجزائري كثفت فرنسا حضورها ونشاطها على الحدود المغربية محاولة محاصرة الأمير والتضييق على نشاطه فبعد الهزيمة العسكرية التي ألحقتها فرنسا بالمغرب في معركة أسيلي سنة 1844[4]،جاعلة نشاط الأمير عبد القادر داخل المغرب ذريعة لخوض المعركة حيث تعتبر تلك الهزيمة نقطة تحول في تاريخ المغرب وقد عمقت فرنسا وقع أثار هذا

[1] خالد ابن الصغير، مرجع سابق ص87.

[2] إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ** ج3 ، ط1 ، دار الرشيد الحديثة، الدار البيضاء 1985 ص98

[3] زين العابدين العلوي، **المغرب الأقصى من عهد الحسن الأول إلى الحسن الثاني**، ج1 ، المطبعة الو ا رقية، الرباط 2008ص33

[4] أحمد بن خالد الناصري أبو العباس، **الاستقصاء في أخبار دول المغرب الأقصى**، ج8 الدار البيضاء، دون تاريخ،، ج 9، ص49

الحادث حيث قنبلت موقعين آخرين على الساحل الأطلسي للمغرب هما مدينتي طنجة والصويرة، وكانت صورة الخوف والهلع الذي لحق بالسكان حسب الوصف التالي :

"... في عام 1844 هاجم الفرنسيين على ثغر الصويرة غدرا والناس غافلون فرمى عليها من البمب آلافا ودخل الجزيرة التي فيها المساجين أهل الجرائم..."[1]

وبفعل الهجمات العسكرية الفرنسية أصاب المغرب هلعا شديدا، أثر على المستوى الداخلي والخارجي فبخصوص السكان على المستوى الداخلي قامت عدة انتفاضات في مناطق الريف وضواحي الصويرة والرباط، وعلى الصعيد الخارجي تغيرت طبيعة العلاقات الأوروبية اتجاه البلاد حيث أصبح السلطان عاجزا عن مقاومة مطالب الأجانب إبتداءا من هذه الواقعة.

وقد أصبحت فرنسا تملي ارادتها على المخزن للحصول على امتيازات ومكاسب وقد أذعن هذا السلطان لهذه المكاسب والامتيازات[2]،التي تضمنها توقيع معاهدتين، إحداهما هي معاهدة الصلح مع فرنسا، والثانية معاهدة قبول كافة الشروط بما فيها القضاء على حركة الجهاد التي يقوم بها عبد القادر ورسم الحدود واعترافات الدولة المغربية لفرنسا بسيادتها على الجزائر[3]، ويمكن اعتبار الاتفاقيتين من الأهمية بمكان لأنهما وضعتا أرضية جديدة لعلاقات المغرب من جهة وعلاقات فرنسا في الجزائر من جهة ثانية[4] .

لم يعد المخزن في صراعه مع فرنسا يقوى على مراقبة وزيادة النفوذ الفرنسي المتسرب، فف رنسا حاولت كسب اميتازات جديدة في المغرب الأقصى، وتسرعت في مفاوضة المغرب ووقعت معه تسوية في 19 أوت 1863.

---

[1] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص210

[2] عبد الرحمان ابن زيدان، **العلاقات السياسية للدولة العلوية**، المطبعة الملكية، الرباط،1999 ، ص96

[3] المعاهدة الأولى كانت في 10 سبتمبر1844 ، والثانية في 18 ماي 1845 م، حول هاتين الاتفاقيتينعد إلى، إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 209

[4] عبد الرحمان ابن زيدان، المرجع السابق، ص109

وتحصلت فرنسا على امتيازات وقوانين ترعى مصالحها التجارية وأكدت بدورها على حماية الأشخاص المغاربة المحسوبين على النشاط الفرنسي... وينص هذا القانون على أن لا يتجاوز حماية التاجر الأوروبي الواحد مغربين اثنين ويعفى المغرب المحمي من كل ضريبة ويسبب الأهداف الاستغلالية البشعة فإنهم ضمنوا الاتفاق بندا ينص على أن النشاط في الأرياف لحساب الأوروبيين لا يسمح بإعتقال المغاربة " المحميين" من طرف المخزن إلا بعد إخبار القناصل المعنيين[1] .

و إذا كان المخزن قد استشعر خطورة حماية الأشخاص وحاول إنهائها في بداية المفاوضات فإن الأوروبيين على العكس من ذلك قد ركزوا عليها وتشبثوا بها.

أصبحت القاعدة الأساسية للاتفاقيات أساس التوغل الأوروبي في المغرب لاحقا [2]ونسجل أيضا أن فترة الثمانيات من القرن التاسع عشر شهدت تنافسا استعماريا كبيرا من مؤتمر مدريد عام 1880 م، حركته الأزمة الاقتصادية الأوروبية التي اجتاحت أوروبا ما بين 1881 و 1885 فضلا عن الرحلات الاستكشافية والتوسع الاستعماري الأوروبي في مناطق كثيرة من العالم.

فلا عجب أن تطبيق بنود وقرارات مؤتمر مدريد على الدول الضعيفة والمغرب الأقصى على وجه الخصوص يدخل ضمن مجال هذه الأطماع... كما عملت فرنسا على مد يدها داخل الأراضي المغربية، بواسطة إقامة مشاريع تربط بين القطرين " الجزائر الفرنسية والمغرب الأقصى"، وكان من تلك المشاريع التي وجدت حيزا من النقاش مشروع السكة الحديدية، فبوصول المبعوث الفرنسي « ordega » في أفريل 1882 دخل في مفاوضات مع المخزن، الذي اعترف ل "أورديقا" بحق فرنسا في ملاحقة المجاهدين الجزائريين داخل التراب المغربي وتأديبهم.

---

[1] حسن صبحي، المرجع السابق، ص23

[2] علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** دار الطباعة المغربية، تطوان دون تاريخ، ص102.

لكن السلطان المغربي لم يوافق على العرض المقدم من طرف "أورديقا ordega " "" والمتمثل في مرور خط السكة الحديدية عبر منطقة " توات" الجزائرية، لأن شق هذا الخط قد يؤثر مستقبلا على حركة التبادل التجاري النشط بين المغرب والسودان,[1] الا أن إصرار المبعوث الفرنسي على هذا الطلب أظهر مؤشرات أزمة حادة تلوح في الأفق بين المغرب وفرنسا واستمرت إلى نهاية 1884، ولما فشل "أورديقا" في إقناع المخزن بقبول مشروع السكة الحديدية وفشل أيضا في إقناع حكومته قصد التحرك، فراح يحبك مجموعة من الدسائس والمكائد بالتنسيق مع شخصيات مغربية ذات نفوذ سياسي وديني أو ما يعرف بالطرق الصوفية ومحاولة إقحامها في السياسة، وعمل هذا المبعوث على استمالة العديد من رجال الصفوية وبعض المرابطين وكان يعتقد أنه سينجح في مفاوضاته حيث عرض على سي سليمان بن قدور قيادة واسعة في الجنوب الغربي من الجزائر ومن ثمة إلحاق بعض المناطق الواقعة في الجنوب الشرقي من المغرب الأقصى بحكم من الجيش الفرنسي[2].

كانت كل هذه الدسائس تقع أمام مسمع ومرأى السلطان، والتي باتت تهدد سلامة وأمن التراب المغربي، فعمل على حراسة المناطق الحدودية وبسط نفوذه عليها، وفي نفس الوقت كان السلطان يبحث عن مساندة بريطانيا لوقف الأطماع الفرنسية اللامتناهية في المغرب[3] هذه الأطماع الفرنسية المتزايدة أقلقت نواب وممثلي الدولة الأنجليزية في طنجة مما دفع ب "هاي" إلى طلب لقاء مستعجل وسري مع السلطان لإخباره بأن مؤامرة خفية تدبر لفرض الحماية الفرنسية على المغرب[4].

---

[1] زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص. 102

[2] علال الخديمي، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب**، ط2 ، إفريقيا الشرق الأوسط، الدار البيضاء،1994 ، ص198

[3] نفسه، ص. 211

[4] زين العابدين بن العلوي، المرجع السابق، ص. 128

أمام هذه المحاولات والدسائس نفذ صبر سلطان الحسن الأول وقرر إرسال مبعوثه الخاص إلى باريس فكلف السيد بركاش بهذه المهمة لاطلاع واخبار السيد" joul very[1] على ما يدور من أحداث قام بها ممثلهم" أورديقا" في المغرب،[2] وأهم شئ توصلت إليه هذه اللجنة برئاسة "بركاش" هو أن فرنسا لا تريد تصعيدا وقطيعة مع المغرب في هذه الظروف والأوقات والسبب في ذلك انشغالها بما يجري في الجزائر وتونس وفيتنام... كما أن "فيري" بعث بتطمينات للسلطان لأنه يعي حجم المنافسة الأوروبية الأخرى لاسيما بريطانيا واسبانيا.

كما أن السلطان المغربي أقر الموقف الفرنسي "بأورديقا" اتجاه المغرب بايجابية ذلك أن سبب التوترات والفتن في المغرب أوقفت حكومته عن أدائه مهامه وقامت بتحويله إلى بوخاريست في منصب قنصل فرنسا، وهو ما اعتبره المخزن مؤشر ايجابي في العلاقات بين المغرب وفرنسا على هذا الأساس قطعت فرنسا مؤقتا الطريق على الوشاية الأوروبية الأخرى التي تعمل على عرقلة مصالحها في المغرب الأقصى[3].

بدأت السلطات الاستعمارية الفرنسية تمهد السبل وتخلق الأعذار لغزو المغرب، لذلك اضطرت فرنسا إلى التفاهم مع الدول الأوروبية كبريطانيا واسبانيا وايطاليا وألمانيا من اجل الاستحواذ على المغرب الأقصى، فعقدت سلسلة من الاتفاقيات السرية حيث أبرمت مع ايطاليا سنة 1902 معاهدة سرية وأطلقت فيها فرنسا يد ايطاليا في ليبيا مقابل إطلاق يدها في المغرب الأقصى،[4]ثم اتفاقية سرية مع انجلترا يوم 8 أفريل 1904 أطلقت فيها فرنسا يد بريطانيا في مصر مقابل سكوتها عن احتلال فرنسا للمغرب الأقصى، ثم

---

[1] هو رئيس وزراء فرنسا، شغل هذا المنصب من سبتمبر 1880 إلى نوفمبر1881 ، ثم من فبراير 1885 إلى مارس1885 ، وهو من كبار ساسة فرنسا المؤيدين لفكرة التوسع الاستعماري لفرنسا، حسن صبحي، المرجع السابق، ص97

[2] استقبل فيري السيد بركاش يوم1884 / 05 / 12 ، ا رجع حسن صبحي، المرجع السابق، ص102

[3] علال الخديمي، المرجع السابق، ص97

[4] نفسه، ص99

اتفاقية سرية أخرى مع اسبانيا يوم 03 أكتوبر 1904 لاقتسام المغرب الأقصى فيما بينهما[1] وبعدما علمت ألمانيا بهذه المحاولات احتجت وهددت وتوترت علاقتها مع فرنسا ودعا الإمبراطور الألماني غيوم بطنجة 1905 إلى عقد مؤتمر لبحث المسالة المغربية ووضع حد للأطماع الدولية فيها، فقبلت الدول الأوروبية هذه الفكرة وعقدت المؤتمر في بلدة "الجزيرة" باسبانيا سنة1906 م، ودرست قضية المغرب وخرج المؤتمر بقرارات أهمها الاعتراف باستقلال المغرب كدولة ذات سيادة، واتباع سياسة الباب المفتوح مع جميع الدول[2]،ورغم ذلك تجدد الصراع بين فرنسا وألمانيا مطلع 1911 م وربما بصورة أكثر عنف من الأولى فاضطرت فرنسا مرغمة إلى قبول تسوية تم فيها إرضاء خصمها الألماني فأبرمت مع ألمانيا معاهدة في 04 نوفمبر 1911 سلمت لها قطعة من الكونغو الفرنسي مقابل اعتراف ألمانيا بالحقوق المزعومة لفرنسا في المغرب مع إتباع سياسة الباب المفتوح والاقتصاد الحر من المغرب الأقصى.[3]

و هكذا لم يبق على فرنسا إلا أن تمد توسعها الاستعماري، فكلفت قواته العسكرية بالزحف من وجدة شرقا والدار البيضاء غربا في اتجاه فاس سنة 1911م، وبعد المحاولات الفرنسية وبعد التردد الذي أبداه السلطان عبد الحفيظ في توقيع معاهدة الحماية في 30 مارس 1912 م.[4]

العلاقات المغربية الاسبانية: بعد التصريح الذي أطلقه السفير الفرنسي في مدريد سنة 1881 م والقاضي بأن فرنسا قررت اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم وجودها في المغرب متى سمحت الفرصة،وكانت اسبانيا تسعى لمد نفوذها في المغرب لذلك فتدخل

[1] محمد خير فارس، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب**، ط1 ، دمشق،1972 ، ص114

[2] نفس المرجع، ص186

[3] محمد خير فارس، المرجع السابق،،119

[4] حول بنود ونص معاهدة الحماية، انظر إبراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي**، منشورات متحف المجاهد، 1996، ص150 – 149

فرنسا في تونس أيقظ مخاوف اسبانياوفي السنة الموالية عقد في العاصمة الاسبانية مدريد 1882 مؤتمر بخصوص الجغرافية الاستعمارية والتجارية .

و انتهت أشغال الجمعية بتقديم نشرات أن اي تهديد للمغرب هو تهديد ضد استقلال اسبانيا نفسها وأوضحت بأنها ضد احتلال فرنسا للمغرب واحتلال انجلترا لطنجة كما سعت اللجنة إلى تحضير الرأي العام الاسباني للاهتمام بالمسألة المغربية.[1]

لقد كان الظروف الداخلية لاسبانيا ووضعها السياسي والاقتصادي لا يسمح لها بمثل هذه السياسة النشيطة ولم يكن في صالح تلك الظروف القيام بأي عمل في المغرب،[2] ثم ما لبث أن تغير موقفها وسياستها التي أصبحت أكثر موضوعية وأصبحت تقوم على المحافظة على المغرب إلى غاية تحسن وضعيتها الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية مع نهاية 1883 وبداية 1884 أثمرت الظروف والعلاقات الثنائية أن تعيد التقارب في وجهات النظر بين الوزيرين الانجليزي والاسباني في طنجة، كما سلكت اسبانيا سياسة الموالاة لأنجلترا للتعبير عن عدم رضاها عما كان يقوم به وزير فرنسا "اورديقا" من ممارسات في المغرب، لذلك نجد أن اسبانيا كانت تتحين الفرصة السانحة والمواتية للتحرك في المغرب.[3]

وخلال هذه الفترات لم تكن العلاقات الاسبانية مع المخزن على مايرام حيث لم يعرف التبادل التجاري بين البلدين تطورا بل ظل ضعيفا مما جعل اسبانيا تأتي في المرتبة الرابعة بعد أنجلترا وفرنسا وألمانيا[4] وربما هذه المكانة الضعيفة التي لا تحسد عليها اسبانيا في المغرب الأقصى هي التي جعلتها تعمل على المحافظة على الوضع الراهن

[1] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص129

[2] نفسه، ص129

[3] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص130

[4] عمر أفا، **التجارة المغربية في القرن التاسع عشر**، دار الأمان، الرباط،2006 ، ص51

فصارت تميل أكثر نحو سياسة التقارب والانضمام إلى الأحلاف الدولية الموجهة ضد فرنسا في أحوال كثيرة.

لقد عملت اسبانيا على تحسين علاقاتها مع السلطان المغربي، وذلك لإيجاد موطأ قدم ما لبثت أن تجددت الأزمة في العلاقات بين البلدين اثر انتزاع الأسبان الإذن من السلطان بتوسيع حدودهم الترابية في مليلية ولما قرروا بناء بعض المنشآت بجوار ضريح سيدي ورياش عمد السلطان إلى هدمه فتطورت الحادثة إلى حرب حقيقية بين قبيلة قليعة الزناتية من جهة والجيش الاسباني المدعم بالمدافع والإمدادات وثارت القبائل القاطنة على الحدود لنصرة إخوانهم من الريف.[1]

كانت اسبانيا تخشى من تدخل دولي في قضيتها وأنها ليست مستعدة لخوض غمار أي حرب سواء مع المغرب أو غيره، لذلك حاولت أن تصل إلى حل المشكل مع السلطان وديا.

انتهت الأزمة الاسبانية المغربية بعقد اتفاقية بين الطرفين وكان ذلك في حدود 5 مارس 1894 م وهي الاتفاقية التي وصفها "كامبوس" بأنها مشرفة لاسبانيا وللسلطان ولكن الاتفاقية لم تكن في حقيقة الأمر والواقع سوى شروطا أملتها اسبانيا على المغرب.[2]

إن الظروف الدولية وحتى ظروف المغرب الداخلية لم تكن في صالح المسالة المغربية إذ ازدادت الأمور تعقيدا بعد وفاة السلطان في 06 جوان 1894، وتولى ابنه السلطان عبد العزيز ولم يكن قد تجاوز السادسة عشر من عمره، وقد فتحت بذلك صفحة جديدة في تاريخ المغرب الأقصى كدولة تتداعى عليها الدول الأوروبية وكانت نهاية تلك الظروف فرض الحماية الفرنسية والاسبانية على المغرب الأقصى 1912 م.[3]

[1] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ج3 ، ص273

[2] حسين صبحي، المرجع السابق، ص148

[3] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص275

إن الاتفاقية المبرمة بين الطرفين بتاريخ 26 مارس 1912 والتي جلبها معه السفير الفرنسي أوجين رينيو E.Regenant إلى فاس ليعرضها على مولاي عبد الحفيظ في شروطها النهائية لتطبيق نظام الحماية، لقد حاول السلطان التحفظ ورفض بعض البنود والشروط إلا أنه لم ينجح أمام المناقشات الحادة والضغوط الهائلة من الجانب الفرنسي بضرورة قبول التي هيأها دهاقنة الاستعمار.[1]

كما حاول السلطان المغربي معارضة البندين الأول والثاني خاصة ما تعلق بنقطة تقسيم المغرب إلى ثلاث مناطق، فرنسية واسبانية ودولية، ومسألة توسيع الاحتلال بدون استشارة السلطان، ثم اضطر في النهاية إلى توقيع ما يسمى باتفاقية الحماية يوم 11 ربيع الثاني 1330 الموافق ل 30 مارس 1912 م هو والسفير الفرنسي.[2]

وهكذا تحصلت اسبانيا على أهدافها من خلال معاهدة الحماية التي بموجبها ضمنت لنفسها منطقة كبيرة تحت سلطتها ووصايتها، وذلك من خلال الاتفاقية الفرنسية الاسبانية المؤرخة في 27 نوفمبر 1912، وهكذا صدقت إلى حد كبير تنبؤات جول فيري حول هذا الاتفاق في خضم المفاوضات الصعبة بين الطرفين حيث قال في هذا الصدد: "....يجب التخلص من الأسبان رغم كونهم حلفاء وغير لطفاء يجب إعطاؤهم منطقة مغربية يقاتلون من أجلها ويصرفون عليها الأموال الكثيرة دون أن يحصلوا على نتائج تذكر ويمكن اعتبار ذلك وسيلة وحيدة لإلهائهم وصرف أنظارهم عما يخصنا من قضايا"...[3]

ومن أهم القضايا والمسائل التي تناولتها هذه المعاهدة يمكن الوقوف على بعض مضامينها ومنها:"....تعترف فرنسا أن من حقوق اسبانيا في المنطقة الاسبانية أن تسهر

---

[1] زين العابدين العلوي، **المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني**، ج2 ، المطبعة الو ا رقية،الرباط، المغرب،2008 ، ص382

[2] زين العابدين العلوي، مرجع نفسه، ص383

[3] عبد الرحيم برادة، **اسبانيا والمنطقة الشمالية المغربية1956 – 1931** ، ج1 ، إفريقيا الشرق، االبيضاء،2007 ، ص 127

على الراحة العمومية وتقدم مساعدتها للحكومة المغربية لإدخال الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعدلية التي تحتاج إليها تلك المنطقة كما تساعدها على سن القوانين والضوابط الجديدة وتنقيح الموجود مما ذكر، وجميع النواحي المشتملة عليها منطقة النفوذ الاسباني تظل تحت سلطتي السلطان المدنية والدينية وفقا لهذا الاتفاق وتصير إدارة النواحي المحكي عنها والتي تتألف من المنطقة الاسبانية تحت مراقبة مقيم عام اسباني وخليفة سلطاني يختاره السلطان من بين شخصين مغربين تقدمها دولة اسبانيا للسلطان."...[1]

أصدرت الحكومة الاسبانية مرسوما ملكيا بتاريخ 17 فبراير 1913 تضمن أهم التعليمات التنظيمية للتدخل الاسباني بالمغرب وأقامت سلطات الحماية الاسبانية نظاما إداريا شبيها في جوهره بنظام الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب الخاضع للحماية الفرنسية وان تعددت الأسماء، فاتخذت من تطوان عاصمة لسلطتها وأنشأت إقامة عامة كنظام إداري يسهر على مراقبة وتسيير كافة المصالح والمؤسسات المغربية والاسبانية في شمال المغرب وجنوبه الموصوف بمناطق نفوذها. [2]

العلاقات المغربية البريطانية :لعب الوزير المفوض "هاي" دورا كبيرا في توطيد العلاقات المغربية الانجليزية حيث كان من ابرز ممثلي أوروبا في المغرب لعمادته للسلك الدبلوماسي وطول إقامته بالمغرب،[3]كما إن بريطانيا كانت بالمغرب ممثلة لدول أوروبية

[1] زين العابدين العلوي، **المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني**، المرجع السابق، ص 99،101

[2] محمد داود، **تاريخ تطوان**، المصدر السابق، ص . 400 ويمكن مراجعة أيضا خير فارس، **تنظيم الحماية**، المرجع السابق، ص211 ، وكذالك زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص ص. 106 – 103

[3] هاي هو الوزير المفوض البريطاني، سليل أسرة بريطانية دبلوماسية، استمر في منصبه في المغرب الأقصى حوالي نصف قرن حول هذه الشخصية ا رجع ابن زيدان عبد الرحمان، **العلاقات السياسية في الدولة العلوية**، تحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط،1991 ، ص ص- 96 -97

أخرى مثل النمساء والمجر وهولندا والدنمارك ونظرا لتأثير انجلترا في المغرب ومكانتها لدى المخزن صارت بمثابة حامية للمغرب وأصبح المفوض بمثابة مستشار للسلطان[1] .

استغل "هاي" الوزير المفوض البريطاني بالمغرب العلاقة الوطيدة التي كانت تربط المخزن بعناصر أجنبية أخرى وفي مقدمتهم "ماكلين" مع مجموعة من الأعوان الذين يشكلون شبكة موزعين عبر مختلف مصالح المخزن خاصة حول الوزير سي عباس بن العربي مختار وأيضا كاتبه الفقيه سي الطاهر ابن حلون... بعدما وثق "هاي" علاقاته بأعوان المخزن نجح في كسب ثقة السلطان الذي بقي يبجله طيلة سنوات وأغتنم هذه العلاقة حيث وجد الفرصة سانحة حينما أقدمت فرنسا على احتلال تونس 1881 م وكذلك وجد في تحركات "أورديقا" في المغرب الأقصى فرصة سانحة لاسترجاع مكانة بريطانيا مستغلا ثقته بالسلطان، ومن حسن حظ "هاي" أن هذه الظروف السالفة الذكر دفعت السلطان نفسه إلى اللجوء إلى أنجلترا،[2]بعدما رأى بعينه احتلال تونس هو النتيجة الطبيعية لاحتلال الجزائر وهي النتيجة نفسها التي ستؤول لا محالة إليها مصير المغرب الأقصى، لذلك طلب السلطان من المفوض البريطاني من ضرورة تحرك بريطانيا واتخاذ الخطوات الحاسمة، وبالفعل أقدمت بريطانيا على تحذير فرنسا من أي خطوة من شأنها أن تؤدي إلى فرض الحماية على المغرب[3].

كان "هاي" من الشخصيات القليلة المدركة لحقيقة الأطماع الفرنسية في المغرب والعارفة بالشأن المغ ربي في أبعد تفاصيله، لذلك نجده يسعى للتقريب بين الأطراف المختلفة حول المغرب ويراقب بشكل دائمة المؤامرات الفرنسية في المغرب التي يحيكها "أورديقا" ويخبر السلطان ببعض دسائسه وخططه التي انتهت في مجملها للفشل.

---

[1] خير فارس، المرجع السابق، ص93

[2] عبد الكريم محمود غرايبية، **دراسات في تاريخ إفريقيا العربية** 1918-1956، م جامعة دمشق،1968، ص 79

[3] حسن صبحي، **التنافس الأوروبي..** ، المرجع السابق، ص54

و في هذه الفترة زار المغرب الرحالة "ستيفيليد" عام 1883 م، وهو شخص قريب من الحكومة البريطانية وكتب كتابا بعنوان "المغرب" موضحا في ثناياه أهمية هذا البلد واقترح على حكومته احتلال مراكش قائلا ..." : يجب على أنجلترا أن تتخذ لها في البلاد نواة مستعمرة وهذه النواة فيرايه سوف تتسع إلى أن تصير منتجة للقمح الذي يمكن أنجلترا من أن تستغني عن باقي العالم ولو تضاعف عدد سكانها"[1]

لقد شهدت العلاقات البريطانية المغربية تطورا متسارعا بسبب العلاقات المتأزمة بين المغرب وفرنسا، فمنذ وصول المفوض البريطاني الجديد « sur châles Smith » إلى مدينة طنجة في 03 ديسمبر 1891، شرع في رسم برنامج بريطانيا في المغرب مهتما بثلاث نقاط: مضاعفة العلاقات التجارية بين البلدين، وتقديم المساعدة الكافية للمؤسسات الانجليزية في المغرب، والتعجيل بتطبيق كل المعاهدات الموقعة بين البلدين[2].

والشئ المهم الذي جاء به هذا المفوض الجديد " سميث" هو أنه اتجه إلى مدينة فاس للتحدث مع السلطان باسمه بريطانيا والدول التي يمثلها في المغرب وليطلب منه عقد معاهدة تجارية تشمل على شروط جديدة من أجل الحصول على حقوق الملكية للأجانب في المغرب وحقوق الامتيازات التجارية الأخرى[3].

أمام هذا الطلب البريطاني لجأ السلطان إلى عقد مجلس للعلماء في 25 ماي 1892 م يهدف إلى مناقشة مطالب سميث وانتهى الأمر المجلس برفض المطالب التي تقدم بها المفوض سميث إلى السلطان[4].

نجحت بريطانيا مطلع القرن 20 من توطيد علاقاتها مع المخزن المغربي، مما أكسبها العديد من الامتيازات التجارية لفائدة شركائها وتجارها الذين توافدوا بشكل كبير على

---

[1] محمد العربي معريش، **المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول**، رسالة ماجستير في التاريخ1985-1986 معهد التاريخ، جامعة الجزائر2 ، ص226

[2] نفسه ، ص. 288

[3] حسن صبحي، المرجع السابق، ص. 114

[4] نفسه، ص115

المغرب خلال هذه الفترة،[1]ومن الواضح أن بريطانيا كانت دائما تسعى لتطبيق سياسة الحفاظ على الوضع الذي أصبح عليه المغرب الأقصى أمام زيادة حدة التنافس الأوروبي[2].

إن الزيارات المتكررة للإنجليز واستقبال السلطان للسفير البريطاني نيكلسون أواخر يناير 1902 بشكل مستمر أعطى صورة واضحة عن التقارب الكبير والأفضلية السياسية والتجارية التي يتمتع بها الانجليز في المغرب ابتداء من هذه الفترة[3].

وقد جاء في إحدى التقارير الفرنسية العسكرية، مؤرخ في 28 ماي 1902 ما يعكس وبشكل واضح الانزعاج الكبير من الطرف الفرنسي على هذا التقارب المغربي البريطاني وقد ورد فيه مايلي..." :ومن حسن الحظ أن حكومتنا قد أرسلت على عجل ممثلنا بطنجة إلى الرباط بعد أيام قليلة من وصول السفارة البريطانية، ولا شك أن سفيرنا بالبلاط الشريف قد ساهم في جعل السلطان عيد العزيز بعيد التفكير ويعرقل المحادثات التي كانت جارية مع الانجليز، إن هذه المفاوضات على كل حال لم تنتج عنها أي نتيجة آنية مباشرة وظاهرة وبهذا أبعد كل خطر بالنسبة لنا.."[4]

وبالفعل فإن فرنسا عملت كل ما في وسعها لإبعاد بريطانيا وعرقلة مشاريعها في المغرب متبعة في ذلك أساليب عديدة مثل تهديد السلطان أحيانا والتلويح باستعمال القوة العسكرية وتارة إتباع سياسة منح القروض والإعانات وكلها أشكال وصور تدفع بها فرنسا للحفاظ على نفوذها ومشاريعه في المغرب الأقصى[5] إن العلاقات المغربية البريطانية غلب عليها في مجملها المبادلات التجارية وكسب الامتيازات مثل شراء وتمليك الرعايا البريطانيين للأراضي في المغرب،وتصدير مختلف البضائع باتجاه جبل طارق وأوروبا، ويبدوا أن

[1] عمر افا، **التجارة المغربية في القرن التاسع ع**شر، المرجع السابق، ص ص 402 –403

[2] حسين صبحي، المرجع السابق، ص39

[3] زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ج1 ، ص 255

[4] حول نص الرسالة أو التقرير كاملا ا رجع، زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص256

[5] خير فارس، المرجع السابق، ص101

بريطانيا أمام الإلحاح والإصرار الفرنسي المتواجد في المغرب أدركت صعوبة التغلغل العسكري في المنطقة ولجأت للبحث عن أهداف مالية وتجارية فقط[1].

لقد رأت بريطانيا أنه من الأنسب لمصالحها التجارية ونفوذها في مضيق جبل طارق أن تفاوض فرنسا على المستعمرات الأخرى خدمة لمصالحها الاستعمارية[2] .

وفي إطار الاتفاقيات السرية بين الدول الأوروبية، فاوضت فرنسا كل الدول الأوروبية متفردة بما في ذلك ايطاليا وألمانيا وبريطانيا واسبانيا، لتنفر باحتلال المغرب الأقصى لوحدها فكانت أبرمت اتفاقية سرية مع بريطانيا بتاريخ 08 أفريل1904 بموجبها أطلقت فرنسا يد بريطانيا في مصر مقابل سكوتها عن احتلالها للمغرب الأقصى[3]

العلاقات المغربية الألمانية :استفادت ألمانيا كثيرا من التنافس الفرنسي البريطاني على المغرب، ذلك أن بسمارك عشية انعقاد مؤتمر مدريد صرح بأنه ليس لألمانيا أي مصالح في المغرب لكن التنسيق الذي حدث بين ألمانيا وأنجلترا ترك المؤتمر يقرر مبدأ حرية التجارة والمساواة فيها لكل الدول، مما جعل ألمانيا تخرج من المؤتمر بحقوق مالية متماثلة مع بقية الدول وهي التي لم تكن لتطمح لها[4] .

ومع مرور الوقت عمل الدبلوماسيون والساسة الألمان على الاستفادة من هذه الحقوق الجديدة المكتسبة في المغرب الأقصى[5] .

لقد غلب الطابع التجاري والمبادلات على مجمل العلاقات المغربية الألمانية إلى نهاية القرن التاسع عشر، وكانت ألمانيا تجاري غريمتها فرنسا وتشجعها في سياستها

---

[1] خير فارس، المرجع سابق، ص103

[2] حسن صبحي، المرجع السابق، ص47

[3] أمحمد جلال، **التوسع الأوروبي في المغرب أواخر القرن 19 وأوائل القرن ق20** ، مطبعة فضالة،المحمدية، المغرب،1987 ، ص ص. 104 – 103

[4] أمحمد جلال، المرجع السابق، ص106

[5] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص. 137

الخارجية التوسعية و هذا كله لكسب ودها وعدم معارضتها مستقبلا للقضية الجوهرية الأساسية وهي قضية الألزاس واللورين[1] .

و بخصوص القضية المغربية فإن ألمانيا كانت تساند المشاريع الفرنسية في المغرب الأقصى من خلال المجهودات والمساعي التي كان يقوم بها "أورديقا" الرأمية إلى فرض الحماية على المغرب حيث صرح وزير ألمانيا weber في إحدى اللقاءات لأورديقا بأن ألمانيا لا يمكنها معارضة السياسة الفرنسية في المغرب تحت أي سبب .

لم يصمد الموقف الألماني الداعم للسياسة الفرنسية في المغرب طويلا، حيث حدثت تطورات اقتصادية في الداخل الألماني جعلت بسمارك يقوم بتشجيع الشركات الألمانية والمؤسسات التجارية لترويج بضاعتها وضرورة الاستفادة من السوق المغربية بموجب مؤتمر مدريد[2] .

ومنذ سنة 1885 لم تعد ألمانيا تدعم السياسة التوسعية الفرنسية في المغرب إلا ظاهريا فقط خصوصا مع أن مصالح ألمانيا تطورت كثيرا بالمقارنة مع سنة 1873 م .

لقد أرسلت ألمانيا مبعوثها "تستا" إلى المغرب وكان يسعى لجعل هذه البعثة الدبلوماسية مرحلة جديدة في العلاقات الألمانية – المغربية، وكان ذلك في 17 أكتوبر 1885 م، كما أن "تستا" استعان بالمترجم منصور ماء الصالح وكذلك علي أبو طالب لشرح مهمته الجديدة في المغرب الأقصى والتصدي لأطماع الدول الأخرى. ... ومع قدوم تستا إلى المغرب شرعت الشركات الألمانية بفتح فروع لها هناك منها هامبورغ وبريم، كما عرضت بالشاطئ المغربي بضائع تجارية ومنتجات ألمانية وخلال هذه النشاطات تعرفت الشركات الألمانية على السوق المغربية واحتياجاتها في الدار البيضاء وتم ربط صلات وعلاقات مع تجار مغاربة[3].

---

[1] عبد المجيد نعنعي، **أوروبا في بعض الأزمة الحديثة والمعاصرة**، دار النهضة العربية، بيروت،1983 ،ص 16 111

[3] خير فارس، المرجع السابق، ص112

لقد نجحت ألمانيا في إبرام معاهدة تجارية سنة 1890 تسمح بموجبها للألمان أن يشتروا بأنفسهم وبكل حرية في الأسواق المغربية المواد التي عينتها المعاهدة، كما تحصل الألمان على حق استيراد الحبوب وتحديد الرسوم على الواردات والصادرات، ومنذ تلك المعاهدة، شرع الألمان في توسيع نشاطاتهم التجارية وتقوية مصالحهم الاقتصادية وذلك بربط التجارة الألمانية بالأسواق المغربية عبر الموانئ الألمانية بين هامبورغ والموانئ المغربية وبين ألمانيا وافريقيا الغربية مرورا بالموانئ المغربية[1].

ظلت سياسة ألمانيا تجاه المغرب منذ بداية علاقتها السياسية تعتبر المغرب ورقة للعب في مسرح سياسة التوازنات الأوروبية ولذلك فرغم جهود السلطان الهادفة لموازنة التدخل الفرنسي بنفوذ ألماني،، عملت ألمانيا ما في وسعها لإيجاد أرضية كان الهدف منها مساواة ألمانيا بالدول الأخرى فيما يتعلق بتوزيع النفوذ والممتلكات خارج أوروبا [2]كما كان لزيارة الإمبراطور الألماني غليوم الثاني لمدينة طنجة في 31 مارس 1905 وقع كبير في موازين العلاقات والتجاذبات الأوروبية الموجودة في المغرب الأقصى، وكانت هذه الزيارة هي أكبر زيارة لمسؤول دولة أوروبية في مثل حجم الإمبراطور الألماني، وأثناء زيارته صرح غليوم الثاني " بأنه يزور ملك المغرب بصفته عاهلا مستقلا وبأنه يأمل أن يظل المغرب مفتوحا للمنافسة السلمية لجميع الدول، وأنه قرر أن يحمي المصالح الألمانية بالمغرب بكل ما لديه من قوة ...."[3]

كان لهذه الزيارة المهمة للإمبراطور الألماني إلى المغرب في تلك الظروف صدى واسعا في الأوساط المغربية والسياسية فقد اعتبرها الكثيرون ضربة قوية وجهت للفرنسيين ولنفوذهم المتزايد في المغرب الأقصى، ورأى فيه المغاربة تأييدا قويا لاستقلال المغرب

[1] حسن صبحي، المرجع السابق، ص48

[2] عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص118

[3] علال الخديمي، **التدخل الأجنبي...** ، المرجع السابق، ص57

وموقفا حازما ضد الأطماع الفرنسية، كما وقف السلطان والمخزن على برهان صدق ألمانيا في معارضتها للمشاريع الفرنسية[1].

واستمر النفوذ الألماني يتزايد في المغرب الأقصى وشمل الجوانب التجارية والتمليك وشراء الأراضي وتشكلت بذلك جالية ألمانية ناشطة أصبح لها دور في الحياة العامة[2] .

هذا التزايد والنفوذ الواسع الذي أصبح يحتله الألمان في المغرب أزعج كثيرا فرنسا وعطل مشاريعها التوسعية كما أن اسبانيا رأت فيه منافسة أوروبية جديدة لها في مناطق نفوذها التقليدية[3].

ومع مرور الوقت رأت فرنسا ضرورة الجلوس مع الألمان حول القضية المغربية وايجاد حل توافقي يرضي الألمان ويحافظ للفرنسيين على مكانتهم السياسية والاقتصادية في المغرب، ومثلما فعلت فرنسا مع باقي الدول بحل هذه القضية بواسطة التصديق على معاهدات واتفاقيات ثنائية سرية تضمن مصالح البلدين، اتجهت في نفس الاتجاه وعقدت اتفاقا مع ألمانيا لدراسة القضية المغربية والتنازلات الواردة فيها مقابل وضع مستعمرة الكونغو على طاولة النقاش كحل بديل في حال الوصول إلى طريق مسدود في التفاوض، وفي سنة 1911 تجدد النزاع الفرنسي – الألماني وبصورة أعنف فاضطرت فرنسا إلى إرضاء خصمها ليخلوا لها الجو في المغرب الأقصى، فعقدت مع ألمانيا معاهدة 4 نوفمبر 1911 سلمت لها قطعة من الكونغو الفرنسي مقابل اعتراف ألمانيا بالحقوق المزعومة لفرنسا بالمغرب مع إتباع سياسة الباب المفتوح والاقتصاد الحر في المغرب الأقصى[4] .

---

[1] خير فارس، المرجع السابق، ص. 137

[2] علال الخديمي، المرجع السابق، ص58

[3] صبحي، المرجع السابق، ص79

[4] جمال قنان، **المسائل الإفريقية في السياسة الأوروبية قبل الحرب الكبرى**، مجلة التاريخ الصادرة عن المركز الوطني للدراسات التاريخية، العدد20 ، سنة1985 ، ص ص 72 – 51 .

ومهما يكن من أمر فإن المغرب الأقصى فرضت عليه جملة من التوصيات و المعاهدات و الاتفاقيات السياسية و التجارية هي التي عجلت بقبوله الوضع الدولي المتداخل مع مختلف المصالح الأوروبية، كان فيها للأسف المغرب هو أضعف تلك الحلقات و انتهى التنافس و الاحتدام الأوروبي بفرض الحماية المزدوجة عليه مطلع القرن العشرين.

المبحث الثاني: العوامل التي جعلت من المغرب مجالا قابلا للاحتلال

المطلب الاول: التنافس الأوروبي الاستعماري على المغرب وردود الفعل إزاء ذلك

في سنة 1587 تحولت ليبيا وتونس والجزائر، بقرار من الباب العالي، إلى ثلاث "إيـــالا ت"، مدمجة في الدولة العثمانية، ثم انتزعها الاستعمار الغربي من العثمانيين بعد ذلك. وكانت المـــدة الإجمالية التي فقدت فيها الأقطار الثلاثة استقلالها تربو على أربعمائة عام.

أما المغرب فقد ظل وحدة مستقلة في المنطقة، ولكن تحت جدلية السلام والحرب أحيانـــاً ضد العثمانيين، إما دفاعاً عن وحدة ترابه، أو ضد الاستعمار الغربي، دفاعاً عن استقلاله. وهكذا لم يعرف المغرب بدوره تجربة الاحتلال الأجنبي إلا متأخراً في بدايات القرن العشرين، ولمـــدة قصيرة نسبياً "1912-1956"،"وظلت التقاليد السياسية والاجتماعية أثناءها في بواديـــه ومدنـــه عسكرياً أو مدنياً، رافضة ومقاومة للاستعمار. وعلى الرغم من أن المغرب تمكن من خلق نوع من التوازن السياسي والاجتماعي على امتداد القرون الفاصلة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر "مرحلة ما قبل الرأســـمالية "، إلا أنه بحكم طبيعة موقعه الجغرافي والاستراتيجي على البحر المتوسط،فقد كان مثـــاراً للأطمـــاع العديدة والمنازعات من أجل بسط النفوذ على هذه الرقعة جغرافياً وبشرياً واقتصادياً.نتيجة لهـــذا وجد المغرب نفسه أمام جملة من التحولات، تعد بالضـــرورة محصـــلة تطـــور قـــوى الإنتـــاج الرأسمالية الذي شهده

القرن التاسع عشر، وكانت في حالة انتقال لمجـــالات وفضـــاءات غيـــر أوروبية بشكل يتلاءم وشروط نموها العام [1]. وقد كان الهاجس الأوروبي في هذه المرحلة هـــو الحصول على الامتيازات والضغط على سلاطين المغرب، لتوسيع دائرة امتيازاتهم عن طريـــق معاهدات تقنن وتضمن استمرارها وتدعمها[2].

كانت الامتيازات والمعاهدات التي ارتبط بها المغرب مع الدول الأوروبية تهـــدف، فـــي "واقع الأمر، إلى بسط النفوذ الأجنبي في البلاد، فبموجبهـــا تمكنـــت الـــدول الأوروبيـــة " مـــن الحصول على حرية الاستيطان، وضمانات الأمن والتنقل والاتجار، وحرية الاستيراد والتصدير، والتحكم في الرسوم الجمركية، وضمان الحصول على الخدمات الماديـــة والبشـــرية والخـــدمات التجارية المقدمة من الحكومة والخدمات المقدمة من الجانب الشعبي [3]. كان أول امتياز خطير لدولة أجنبية هو معاهدة الصلح التي عقـــدها الســـلطان ســـليمان "1792-1822 "مع أسبانيا، التي تنص على أن المنازعات التي تنشأ بين مراكشي وأسباني فـــي الأراضي المراكشية يحدد اختصاص القضاء فيها تبعاً لقاعدة "المدعي يتبـــع محكمـــة المـــدعى عليه"، ومعنى ذلك خضوع المراكشي المسلم لقاض أجنبي غير مسلم، ولقـــانون أجنبـــي داخـــل بلاده. وما لبثت أن أضيفت إلى هذا الامتياز امتيازات أخرى أعطيت للدول الأجنبية الواحدة تلو الأخرى[4]، ومن المعاهدات التي أبرمها المغرب مع بريطانيا عام 1856،تلك التي تقرر فيهـــا[5]، سريان نظام الحماية على المراكشيين الذين يعملون في خدمة الاجانب . لقد تجلى في نصوص المعاهدات التي عقدت مع القوى الأوروبية الضعف الذي أصـــبح ملازماً للمغرب، منذ

[1] امحمد مالكي، **الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي**، ط2 ،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، ص 84

[2] أفا عمر، مرجع سابق ص36.

[3] المرجع نفسه، ص57

[4] عبد العظيم رمضان، **الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة**، القاهرة، دار المعارف،1985 ، ص161

[5] المرجع نفسه، ص162

انصياعه لمقررات مؤتمر فيينا 1815 ومؤتمر إكس لاشابل "1819 " والقاضية بإنهاء القرصنة في البحر المتوسط، والتخلي عن سياسة الجهاد البحري، ومنع رجال البحر من المغاربة من الاحتكاك بالسفن المسيحية. ولم يكتف السلطان سليمان بالإذعان فقط، بل قام ببيع سفنه إلى الجزائر وطرابلس، وجرد ما بقي منها من أدوات الحرب، كما فرض العزلة على المغرب، وحدد للتجار الأوروبيين موانئ للإقامة فيها، ومنعهم من دخول المغرب، وذلك في إطار عدم الرغبة في دخول صراع مع أوروبا [1].

وفي عهد السلطان عبد الرحمن 1822-1859 كان من الصعب الاستمرار في حالة العزلة التي فرضها سلفه سليمان، لا سيما أن الأزمة المالية التي أصابت المغرب سنة 1825، نتيجة القحط، كانت أحد الأسباب التي جعلت السلطان عبد الرحمن يعمل على تقوية الأسطول للعودة إلى القرصنة، لكنه اصطدم بالسفن الإنجليزية والنمساوية، إذ قصفت السفن الإنجليزية طنجة عام 1828 [2]،كما ضرب الأسطول النمساوي العرائش وأصيلة وتطوان . هكذا، إزاء قوة أوروبا الآخذة بالتطور، والضاغطة بفعل نموها الرأسمالي والعسكري، تبين ضعف وانكسار المغرب، وخاصة أنه بحكم طبيعة موقعه الاستراتيجي فرض عليه أن يتفاعل ويتأثر بأوروبا، مركز الحضارة يومئذ، فوجد نفسه أمام جملة من التحولات، مرتبطاً بتياراتها، وواقعاً تحت ضغوطها، غير أنه كان دون المستوى من حيث القوة والحجم، مما جعله يقف عند حد الدفاع وردة الفعل، لا سيما أن هذه المرحلة التاريخية كانت تشهد تصاعد وتيرة "مطالبة قوى الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي بالإصلاح=" وتطوير المؤسسات، كحل للمسألة الشرقية [3].

---

[1] علي سلطان، **تاريخ العرب الحديث، طرابلس**، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، د ت، ص605

[2] المرجع نفسه، ص608

[3] عبد الحميد لبطريق، **التيارات السياسية المعاصرة، 1815-1960**،بيروت، دار النهضة العربية،1974، ص 47

وكان المغرب، كغيره من البلدان الواقعة تحت الضغط الأوروبي، معنياً بهذا الأمر. لهذا شرعت الحكومة في المغرب في القيام بمحاولات من أجل إصلاح الدولة، وتقوية أسسها الاقتصادية والإدارية والعسكرية. وقد تصدر الأخير مشهد الإصلاح لما له من أهمية في مجال الأمن والحدود والوحدة الترابية.[1]

لقد كان الإصلاح في عهد السلطان حسن 1894-1873 محاولة للخروج من مأزق الاستعمار، ووسيلة لاسترجاع القوة والمكانة التاريخية من خلال العمل على استغلال التنافس الاستعماري لحماية بلاده، لا سيما أن فرنسا احتلت في عهده الجزائر في سنة 1830،وتونس في 1881،وكانت تريد استكمال سيطرتها على شمال أفريقيا وتحكمها في غرب المتوسط، من مضيق مسينا حتى مضيق جبل طارق [2]. لقد تصور السلطان حسن أنه بالاستفادة من التنافس الأوروبي على بلاده ربما يتمكن من إبعاد الأخطار عنها[3]. ولهذا عمل على إفساح المجال لألمانيا المنتصرة على فرنسا في حرب 1870،لتدخل بقوة في المغرب دبلوماسياً وعلمياً وتجارياً، فحصلت على مكاسب أصبحت بها تنافس فرنسا وإنجلترا.[4]

ولكن ما حدث كان عكس التوقعات؛ إذ استمر الصراع الاستعماري على المغرب، على الرغم من العمل على مساواة الدول الأجنبية في حقوق الامتيازات للتخلص من تفرد فرنسا بالمغرب، فقد زاد تدخل الأجانب، ولم تتوقف فرنسا عن تدخلها في شؤون المغرب حتى احتلته [5].

مع أن مرحلة الإصلاحات في المغرب حققت نتائج محدودة، إلا أنها لم تصل حد المبادرة لمجابهة المخاطر الخارجية، ولم يتمكن المغرب من تحقيق التصالح

[1] امحمد مالكي، مرجع سابق، ص100

[2] علي سلطان، تاريخ العرب الحديث، ص600

[3] نفسه، ص614

[4] أنظر الملحق رقم 1، ص 484.

[5] المرجع نفسه، ص618

المطلوب للمرحلة. إضافة إلى ذلك كان الوضع الدولي يشهد تصاعداً في حركات التوسع والاستعمار وكل أشكال التنافس على فضائه الجغرافي ومجالاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي الصورة العامة لهذا التنافس ظلت هيمنة كل الدول الأوروبية محدقة بالمغرب حتى مطلع القرن العشرين؛ إذ عملت كل دولة على حدة من أجل الحصول على امتيازات، بموجب المعاهدات والمواثيق الدولية.[1]من هذا المنطلق لم تكن غاية القوى الأوروبية، عندما نصحت المغرب بإدخال الإصلاحات على مؤسساته وقطاعاته الأساسية، نشر التطور والحداثة، باعتبارها صاحبة الريادة في هذا المضمار، وأن رسالتها الحضارية تحتم عليها ذلك، بقدر ما كان الهدف هو تأهيل المغرب وتجهيزه للاندماج بالمنظومة الرأسمالية .[2]هكذا أوجد فشل تجربة الإصلاح في المغرب، إلى جانب عوامل أخرى، المبرر للتدخل الفرنسي، فما هي هذه العوامل التي أدت إلى استعمار فرنسا المغرب؟

المطلب الثاني: ظروف انفراد فرنسا باستعمار المغرب:

كان احتلال فرنسا الجزائر عام 1830 إيذاناً ببداية النهاية لاستقلال المغرب، فقد بدأت بوادر الأزمة في العلاقات المغربية الفرنسية خلال عهد السلطان عبد الرحمن 1822-1859 على الرغم من محاولته إقامة علاقة طيبة مع فرنسا ومنحها حق الدولة الأكثر رعاية في عام 1825 لقد بدأ التوتر عندما طالب أهالي منطقة تلمسان بالانضمام إلى المغرب، هربا من الاحتلال الفرنسي. وبعد جدال وفتاوى، حتى لا يصطدم سلطان المغرب بالسلطان العثماني، لأن الجزائر كانت تابعة للأخير. قبل السلطان عبد الرحمن بيعة أهل تلمسان، وعين عليها ابن عمه سليمان والياً.

[1] علي سلطان، تاريخ العرب الحديث، المرجع السابق، ص618

[2] عمر أفا ، مرجع سابق، ص34

لكن العثمانيين وحلفاءهم من القبائل رفضوا الانضمام إلى المغرب، كما أن احتلال الفرنسيين وهران قد ضاعف من حرج موقف سلطان المغرب؛ إذ أنذر الفرنسيون المغرب بعدم التدخل في شؤون الجزائر، مهددين بقصف طنجة. وقد وقفت بريطانيا بجانب فرنسا، حتى تفوت عليها الفرصة لاحتلال المغرب، فما كان من السلطان عبد الرحمن إلا أن سحب قواته من تلمسان[1]

لكن الأزمة عادت من جديد، عندما دعم السلطان عبد الرحمن حركة جهاد الأمير عبد القادر الجزائري ضد فرنسا، كما أيده المغاربة، وصدرت الفتاوى بمساعدة عبد القادر وتقديم المال والسلاح له.

وعندما زاد ضغط الفرنسيين على عبد القادر لجأ إلى الأراضي المغربية، حيث تابع حركة المقاومة، وكان المغاربة يساعدونه. وعندئذ شنت فرنسا غارات عسكرية على الحدود المغربية وبالتحديد على منطقة وجدة، كما أقاموا مركزاً عسكرياً في لالا مغنية وهى منطقه حدودية بين الجزائر والمغرب .

وإزاء ذلك أرسل السلطان قواته إلى الحدود مع الجزائر، وكأنه يستعد لمحاربة الفرنسيين، فما كان من بيجو القائد الفرنسي في الجزائر إلا أن أرسل إنذاراً لحاكم وجدة، طالباً منه طرد عبد القادر الجزائري، وتسريح الجيش المغربي المرابط على الحدود. بيد أنه لم ينتظر الرد، فأرسل القوات الفرنسية لاحتلال وجدة.

أدى تطور الأوضاع العسكرية في المنطقة إلى نشوب معركة بين القوات الفرنسية والقوات المغربية، بقيادة السلطان عبد الرحمن، انتهت بهزيمة الجيش المغربي عند وادي إيسلي، غرب وجدة، في 14 أغسطس 1844،كما قامت فرنسا بمهاجمة ميناء طنجة في الأشهر اللاحقة. كانت فرنسا قادرة على الاستمرار في التقدم، ولكن إنذاراً

[1] محمد مالكي، مرجع سابق، ص102

بالحرب من إنجلتـــرا جعلهـــا تتراجع، وتقف عند إجراء مفاوضات، انتهت باتفاقية، طنجة في 10 سبتمبر 1844.ثـــم اتفاقيـــة لالا مغني في 18 مارس 1845.[1]

وبالعودة إلى نصوص هاتين الاتفاقيتين، تتضح حقيقة تأثير هزيمة إيســـلي 1844 علـــى المغرب؛ إذ أدت إلى إضعافه، ومهدت الظروف لإدماجه في المنظومـــة الأوروبيـــة، ومعاقبتـــه "للقضاء على روح التضامن والتعاون، وخلق قطيعة"* بين المغرب والمقاومة الجزائرية، وهو ما أكدت عليه اتفاقية لالا مغنية 1845،التي نصت على عدم مساعدة الأمير عبد القادر، واعتبـــاره خارجاً عن القانون في حالة وجوده فوق التراب المغربي، وتحديد جنود الحدود، ومعاقبة أولئـــكالذين شاركوا في الحرب ضد فرنسا مع الإبقاء على الحدود كما كانـــت عليـــه خـــلال العهـــد العثماني.[2]

عرف المغرب مرحلة جديدة من التدخل الأوروبي بعد هزيمته في إيسلي 1844،وفـــي حرب تطوان 1859-1860 – كما سنرى- حدث تطور في العلاقـــات الأوروبيـــة المغربيـــة، وصار في استطاعة أي جيش أوروبي، مهما كانت قوته، أن يتوغل في قلب المغـــرب، دون أن يجد من يصده، إلا بتهديد من دولة أوروبية أخرى، كما سبق أن رأينا تهديد إنجلترا لفرنسا. ومع ذلك فقد كانت المؤشرات تشير إلى أن فرنسا هي المرشحة الأكثر حظاً في احـــتلال المغـــرب، وذلك بحسب ما ورد على لسان أوجين إتيان Etienne Eugene،نائب منطقـــة وهـــران فـــي البرلمان الفرنسي، حين قال: "إن لفرنسا في المغرب حقوقاً وواجبات تفوق ما لغيرها من الـــدول الأخرى، وإن الأساس الأول لحقوقنا هو الجزائر، فالجزائر قادتنا إلى تونس، وينبغي أن تقودنـــا إلى المغرب. وهذا ما يسمح لفرنسا بأن تبسط نفوذها على الزاوية الغربية من الشريط الســـاحلي الجنوبي للبحر المتوسط. ومن الجانب التجاري، جعل المجهود الفرنسي منطقة وهران

[1] علي سلطان، تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص608،

[2] نفسه، ص609.

مستودعاً للبضائع الفرنسية الموجهة للمغرب، مع ربط المنطقة بالموانئ الفرنسية، وخاصة مدينة مرسيليا[1].

لقد مثلت هزيمة إيسلي نقطة مفصلية في تاريخ المغرب، فبسببها دخل المغرب في نفق التنازلات وضياع الهيبة. وهذا ما حدث عندما وقع صدام بين المغاربة والأسبان في مدينة سبتة عام 1859،ما لبث أن تطور إلى حرب، بعد أن رفض السلطان محمد بن عبد الرحمن طلب رئيس الحكومة الأسبانية المارشال أودونيل 'Odonnell معاقبة المغاربة الذين ثاروا ضد الأسبان، وطلبه توسيع حدود سبتة المحتلة، وإعادة رفع الراية الأسبانية فيها. هزم الأسبان الجيش المغربي، واحتلوا مدينة تطوان، ثم عقد الطرفان صلحاً في 1861،كانت بنوده بالكامل لصالح أسبانيا[2]، مما اضطر المغرب للاقتراض من إنجلترا لدفع الغرامة المستحقة لصالح إسبانيا وفى السياق ذاته عقد في عام 1880 مؤتمراً في مدريد ضم 15 دولة، لبحث مسألة الامتيازات التي كان الغرض منها تحطيم دولة المغرب، وترسيخ مواقع القوى الأوروبية فيها، ومد نطاق الامتيازات إلى الدول الأخرى، التي ساهمت في المؤتمر، وهي ألمانيا والسويد والنرويج والدانمارك والبرتغال. وفي سنة 1881 انضمت روسيا، وحصلت على الامتيازات نفسها [3].

حاولت فرنسا من جانبها الاعتراض على عقد هذا المؤتمر، كما أبدت رفضها أي تعديل في نظام الامتيازات، لا سيما مقترح السلطان حسن الأول بإلغاء الحماية القنصلية خارج الموانئ المغربية، لأن ذلك يمس مصالحها الاقتصادية؛ إذ كانت فرنسا تستورد

[1] امحمد مالكي، مرجع سابق، ص91

[2] عمر أفا ، مرجع سابق، ص33،34

[3] علي سلطان، تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص613

45 %مـــن الصـــوف المغربي، ومن ثم كانت في حاجة للتعامل مع المحميين من السماسرة والتجـــار فـــي المنـــاطق الداخلية .[1]

وهكذا تمكنت فرنسا، في ختام المؤتمر، من إدخال اتفاقية عام 1863 التي نالت بموجبها امتيازات واسعة في المغرب، أسوة بأسبانيا، بعد انتصارها على المغرب فـــي حـــرب تطـــوان 1860-1961 في تلك الأثناء، وتعزيزاً لخطتها الإستراتيجية تجاه المغـــرب، قامـــت فرنســـا باحتلال تونس في 1881،ثم وجهت اهتمامها إلى الصحراء والواحات، فاحتلت الواحات جميعـــاً فجيج، توات، تيديكلت، إيجلي، غرارة" سنة 1900، مستغلة انشغال بريطانيا بحرب البوير [2]، على أساس أن هذا الضم ضرورة لأملاكها الجزائرية. ولحماية التجارة والقوافل وتأمين المنطقة الصحراوية، كما عززت فرنسا من مواقعها ومصالحها فـــي المغـــرب ببروتوكـــول 20 يوليو 1901-1902[3].

[1] عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص162

[2] محمد خير فارس، المسألة المغربية 1900-1912،ط2،بيروت، 1980،ص76،77

[3] علي سلطان، مرجع سابق، ص616-617

فرضت الحماية الفرنسية على المغرب في 30 مارس1912 من بعد توقيع معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب من طرف السلطان عبد الحفيظ وامتدت فترة الحماية حتى حصول المغرب على استقلاله سنة 1956.

شملت الحماية الفرنسية المنطقة الوسطى بالمغرب والذي سيطرت عليه فرنسا بموجب معاهدة فاس التي قسم المغرب بموجبها إلى ثلاث محميات:

- المنطقة الشمالية والمنطقة الصحراوية في الجنوب تحت الحماية الأسبانية
- المنطقة الوسطى تحت الحماية الفرنسية
- مدينة طنجة خضعت لحماية دولية بين فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإسبانيا.

المبحث الاول : توقيع معاهد الحماية وردود الفعل منها.

المطلب الأول: استراتيجية الاحتلال الفرنسي للمغرب

رسم الاستعمار الفرنسي إستراتيجيته المنبثقة عن الشروط المتحكمة في تجربة فرنسا التاريخية، التي طبعت حركتها الاستعمارية، وأكسبتها عناصر التميز . فقد وقع الاستعمار الفرنسي تحت تأثير المراوحة بين مرجعيتين فكريتين: الأولى الاندفاع في الاحتلال عن التفكير في الاستعمار والتنظير له، والثانية استمرار تأثره بإرثه القديم فكرياً وثقافياً، أو على صعيد الاقتصاد والإدارة المدنية، والاعتزاز بالانتماء لثورة 1789 وقيمها في المساواة والحرية وحقوق الإنسان . كل ذلك عبرت عنه طبيعة المفاهيم المعتمدة ونوعية السياسات الاستعمارية الفرنسية في المغرب[1]: التمدين، التجنيس، الإدماج، السياسة البربرية، الاستيطان، الحماية . ومن الحقائق التاريخية التي لازمت استراتيجية الاحتلال قدرة فرنسا على تلوين سياساتها وتطويعها، كي تتلاءم وترسخ ظاهرة الاستعمار وتوسعها كونياً، وتعدد أطراف المجتمع الدولي، وتغير

[1] علي سلطان، مرجع سابق، ص621-622

آليات نظامه، وان كانت جميع السياسات والممارسات تهدف الي ابتلاع الأرض، وتفكيك قواعد الهوية الوطنية وإذابة الشخصية المغربية.[1]

بهذا المعنى كان الاستعمار الفرنسي، في كل لحظة من لحظات تقدمه على طريق التوسع، كان يجدد تفكيره لتوفير الأطر النظرية والصيغ العملية الكفيلة بتثبيت وجوده وضمان استمراره [2]. وقد تجلى تفوق فرنسا في هذا المضمار عندما استطاعت الحصول على امتيازات تجارية ثنائية مع المغرب سنة 1892 .ومن موقع التفوق هذا بدأت الدبلوماسية الفرنسية تنفيذ مخططها، فتهيأت لإجراء تسويات تأكدت بإبرام عدة اتفاقات، أهمها بين سنة 1901 و1904، مع كل من إيطاليا وبريطانيا وأسبانيا. أما ألمانيا فقد ظلت فرنسا في توتر معها إلى سنة 1911، بسبب حالة التقارب بينها والمغرب؛ إذ أفسحت هذه الأخيرة لها المجال لتوسيع نشاطها التجاري، وعقد معاهدة سنة 1890،تسمح بانتشار نشاط المؤسسات التجارية الألمانية في معظم أنحاء المغرب، وخاصة بالجنوب المغربي. وسرعان ما احتلت التجارة الألمانية الموقع الثاني بعد بريطانيا.

كان توجه الحكومة المغربية لألمانيا يأتي في إطار الاستفادة من الصراع الدولي، لعدم إعطاء فرنسا الفرصة لتنفرد بالمغرب. وأيا ما كان الأمر، فقد استمرت فرنسا في تنفيذ خطةالاحتلال التي رسم خطوطها وزير خارجيتها ديلكاسيه،خلال الفترة 1905-1898،تقوم على التوغل الاقتصادي، واستبعاد تدخل القوى الأوروبية الأخرى، حتى تنفرد فرنسا بالمغرب، ثم تلجأ إلى الحل العسكري، لو أخفق الحلان الآخران.

[1] عبد العزيز بن عبد الله: **تاريخ المغرب العصر الحديث و الفترة المعاصرة، مكتبة السلام، الدار البيضاء**، ب س ف، ص:53

[2] امحمد مالكي، مرجع سابق، ص155

ولتفعيل هذه الخطة بادرت فرنسا ديلكاسيه إلى عقد الاتفاقات الثنائية مع كل من ايطاليا في عام 1902 وبريطانيا في 1904 و أسبانيا في 1904 وذلك لعزل المانيا التي أخذ نفوذها يظهر في المغرب، كما سعت إلى تعديل القرارات الدولية الواردة بمؤتمر مدريد – 1880 – لصالحها.

أثارت التحركات الدبلوماسية الفرنسية والاتفاقات الدولية التي دبرتها ضد المغرب، مخاوف السلطان عبد العزيز 1894–1908 الذي كان يواجه آنذاك معارضة داخلية شديدة ضد التدخل الأجنبي من طبقة العلماء والمحافظين، الذين رأوا في الإصلاحات المفروضة عليهم من الخارج، وبالتحديد من فرنسا، تدخلاً سافراً في شؤون بلادهم[1]، وكانوا يفضلون إجراء الإصلاحات على أيدي مسلمين، أو الحصول على ضمانات دولية تقدمها الدول المشتركة في مؤتمر مدريد لم تعبأ فرنسا بما كان يجري داخل المغرب من معارضة لسياستها الإصلاحية، وفق ما أعلنه المفوض الفرنسي تالنديه في طنجة؛ إذ قال إن فرنسا ماضية في تنفيذ مشروع الإصلاحات في المغرب بأي وسيلة. ولمواجهة هذا التهديد دعا السلطان عبد العزيز –1894 1908 لعقد مؤتمر دولي، لبحث قضية الإصلاحات في المغرب وعلاقات الدول بذلك. وبهذا رأى السلطان تدويل المسألة المغربية، ليتحرر من سيطرة فرنسا وانفرادها بالمغرب.

عقد المؤتمر الدولي في مدينة الجزيرة الخضراء الأسبانية على البحر المتوسط في 16 يناير 1906،بحضور فرنسا وبريطانيا وألمانيا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا والمغرب. وقد ناقش المؤتمر سيادة السلطان ووحدة أراضي المغرب والمساواة الاقتصادية للدول الممثلة في المغرب، إضافة إلى قضايا أخرى. وكان الملاحظ على جلسات المؤتمر بروز الصراعات والأطماع بين الدول المشاركة،

[1] علي سلطان، تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق،ص ص 622 –625

مما حوله إلى ساحة لمناورات القــوى الاســتعمارية الأوروبية[1]، انتصرت فيها فرنسا وحليفاتها . هكذا جاءت قرارات مؤتمر الجزيرة مخيبة لآمال المغرب، فكان الخاسر الوحيد. فعلى الرغم من اعتراف المؤتمر بسيادة السلطان واستقلال بلاده، إلا أنه كرس عملياً وشرعياً النفوذ والوصاية الفرنسية على البلاد.

المطلب الثاني: توقيع المعاهد و ردود الفعل على فرض الحماية.

اولا: توقيع المعاهد

بعدما تم احتلال فرنسا الجزائر وتونس، اصبحت لها مصالح حيوية مرتبطة بوجودها اذ اصبحت لها حدود مشتركة مع المغرب حيث كان اول صدام بينهما إثر مساعدة المولى عبد الرحمان عبد القادر، وتوقيع معاهدة لالة مغنية عام 1845 حيث اجبر على التخلي على بعض المناطق الشرقية [2]، إضافة إلى وفاة المولى الحسن الأول عام 1894م، وتولي ابنه عبد العزيز الحكم وهو قاصر حيث كانت البلاد تشهد غلاء الأسعار والأوبئة والمجاعات، كلها ساعدت فرنسا على عقد سلسلة من الاتفاقيات السرية لإضفاء طابع الشرعية على احتلالها للمغرب:

1/ الاتفاق الفرنسي – الإيطالي عام 1902م، حيث تطلق إيطاليا يدها في ليبيا مقابل إطلاق فرنسا يدها في المغرب، وتخلي إيطاليا عن أطماعها في المغرب.

2/ الاتفاق الفرنسي الإسباني عام 1904م: بعد مفاوضات، توصلا إلى حل يتم من خلاله اقتسام المغرب بينهما، الشمال الإسبانيا والجنوب أفرنسا[3].

3/ الاتفاق الودي الفرنسي– الإنجليزي عام 1904م: حيث تنازلت الإنجليز عن أطماعها في المغرب أمام الضعف الداخلي[4]مقابل تخلي فرنسا عن أسهمها في قناة السويس

---

[1] علي سلطان، تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق،ص145

[2] ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2008، ص299

[3] عياش، مرجع سابق، ص 50.

[4] أنظر الملحق رقم2.

بمصر، أمام هذه الظروف دعا المولى عبد العزيز إلى عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906م، وقد حاولت ألمانيا الوقوف في وجه النفوذ الفرنسي لكنها عجزت لوقوف أغلب الدول في جانب فرنسا، وكان من ضمن قرارات المؤتمر: ضمان مصالح فرنسا وإسبانيا في المغرب، كما أكد على استقلال المغرب وسلطانه.[1]. استغلت فرنسا وإسبانيا مقررات المؤتمر لتنفيذ اتفاقياتهم السرية وباشروا هجوماتهم على بعض المدن المغربية كوجدة، الدار البيضاء، وجبهتي سبتة ومليلية. وبعد كل هذه التسويات للنزاعات المتعلقة بالمصالح تكون فرنسا قد خطت خطوة نحو الفتك بالمغرب، حيث انتهزت فرصة الاضطرابات وعرضت على السلطان عبد الحفيظ معاهدة الحماية[2] التي تفرض على فرنسا حماية المغرب، وتم توقيع المعاهدة في 30 مارس 1912م.

ثانيا: ردود الفعل على فرض الحماية.

ما إن وقعت معاهدة الحماية في 30 مارس 1912م حتى وقعت حوادث رهيبة بالرباط في شهر أفريل، حيث سادت الفوضى والاضطراب وانتشرت أعمال السلب والنهب، وتبعتها اغتيالات العدد من الفرنسيين بفاس [3]، وكان 17 أفريل بداية المأساة أو كما يطلق عليها الأيام الحمراء، راح ضحيتها عشرات المواطنين والضباط الفرنسيين، دامت أعمال القصف والقتل طيلة 3 أيام "17،18، 19 أفريل"، وأول ما قامت به الحكومة الفرنسية على إثر حوادث فاس تعيين مقيم عام للمغرب، له كل الصلاحيات المدنية والعسكرية وهو "لوي هوبير گونزالف ليوطي"[4]، اوتزامن تعيينه مع مقاومة الحجامي الذي بدأ بحشد

[1] هانجيب زبيب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، ط1، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت، 1995، ص288

[2] أنظر نص معاهدة الحماية في الملحق رقم 01، ص 111

[3] هانجيب زبيب، مرجع سابق، ص 548.

[4] هو مقيم فرنسي عرف بالشدة وتميز بأنه عسگري ودبلوماسي، خدم في الهند الصينية، وهو الذي رسم سياسة فرنسا الاستعمارية، نفي في المغرب إلى غاية 1925م. للمزيد أنظر: الجمل، مرجع سابق، ص 237

مناصريه وذلك بحثهم على الإغارة على فاس يوم استقبال ليوطي في 25 ماي[1]، حيث أغاروا على فاس ولكنهم فشلوا لأن السلطات كانوا على علم مسبق واتخذوا الإجراءات الردعية، ورغم الهزيمة إلا أن الحجامي واصل المقاومة وعمل على حشد أكبر قدر ممكن من القبائل، وفي المقابل ضلت السلطات ترهب السكان لإبعادهم عنهم، كما أن الإغارة التي قام بها "غورو" رئيس الحملة على قوات الحجامي قضت على قوات هذا الأخير، وتمكن غورو من احتلال مدن مغربية مثل خنيفرة، تازة، تادلة... إلخ [2]

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية في المغرب

المطلب الأول: السياسة العسكرية

في غضون ذلك، كانتْ الهند الصينيَّة أكثر منطقة خسرتْ فيها فرنسا جنودًا، ما بينَ 1945 وَ1954، حتى أن أزيد منْ 57 ألف منْ جنودها قضوْا في حربها، في حين كانتْ السعوديَة أقلَّ دولةٍ خسرتْ فيها فرنسا، حيثُ قضى 5 منْ جنودها بالبلاد، ما بينَ 1990 وَ2003.[3]

في المقابل، تلوح مطالبُ بإعداد قائمة أخرى تحصِي عدد منْ فقدُوا أوراحهم بسبب الجيش الفرنسي وعمليَّاته العسكريَّة، وهي مســألة ليستْ بالسَّهلة، حسب "ليبراسيُون"، وتصطدمُ بأكثر من عائق، إذْ يصعبُ تحقيق الاتفاق لدى المؤرخين والساسة على رقم معين، في ظلِّ غياب إحصاءات دقيقة. زيادة على أنّ كثيرا من خصوم الفرنسيين الذِي تكبدُوا خسائر ثقيلة لمْ تكن عندهم آليَّات لعدِّ موتاهم وتوثيق العملية.

---

[1] عبد الهادي التازي، **الحماية الفرنسية يدعها نهايتها، حسب إفادات معاصرة**، د.ط، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، د.ت.ن، ص22

[2] اجمال قنان، **المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي من احتلال فاس إلى معركة الهري 1911- 1914م**، ط1، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 58

[3] جمال هاشم الذويب، التطورات السياسية الداخلية في المغرب الأقصى، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، للدراسات التاريخية،2003 ، ص. 25

بالاضافة الى إشكالٌ آخر يطرحُ في مقامٍ ثالث، على مستوى التمييز بين القتلى العسكريين والضحايا المدنيّين، ممن لقُوا مصرعهم أمام الجيش الفرنسي، ثمَّ إنَّ فرنسا ستعمدُ إلى تقليل أعداد ضحاياها إلى الحدود الدنيا، تردفُ "ليبراسيُون"، في الوقتِ الذِي ستضخمُ الدول التي تعرضتْ للاستعمار الفرنسي أوْ خيضتْ بها عمليَّات عسكريَّة فرنسيَّة، كيْ تظهر حجم ما تكبدته جراء التدخل الفرنسي.[1]

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية والتعليمية

أولا: السياسية الاقتصادية

لقد بات معروفا على نطاق واسع، أن الحماية الفرنسية على المغرب تم كسبها بفضل الدين العام لهذا البلد. ولمَّح غي دو مواسان في روايته "بيل آمي""1885" إلى هذا الاحتمال قبل 20 سنة! مع ذلك لا يزال حتى اليوم العديد من المؤرخين يتوهمون بأن الأمر مناورات مالية ودبلوماسية سرية، في حين يركز القليل منهم على المديونية المغربية، وعلى تزايد الصعوبات المالية للبلاد، منذ منتصف القرن 19 الى غاية 1904.

وثمة أسباب عديدة وراء المديونية المغربية التي كانت سببا وراء قرض سنة 1904. وعلى المدى البعيد، فإن افتقاد السلطان للموارد يرجع إلى تقسيم البلاد الى بلاد "المخزن" "تحكمها الدولة بشكل مباشر" وبلاد "السيبة" "منطقة غير خاضعة للسلطة المركزية، معارِضة ومُنشقَّة" –وهو ما شكل ثنائية كانت تمثل الوضع الحقيقي لنظام الإمبراطورية الشريفة، وتشمل نفقات عسكرية ضخمة ومع ذلك فشلت في إخضاع القبائل المعادية[2].

وعلى المدى المتوسط، عانى المغرب من عجز تجاري أصبح بنيويا منذ نهاية سبعينيات القرن 19. وقد أدت الصادرات الهائلة للرأس المال الى أزمة غير محدودة في العملة، أنتجت تدفق رؤوس أموال واردة بشكل مستمر. هذا العجز هو نتيجة مباشرة لفتح

[1] علي سلطان، تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص620

[2] عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص171

المغرب حدوده التجارية، ابتداءً من عام 1850 عندما تم توقيع معاهدة مع المملكة المتحدة. واستنزف تمديد "حق الحماية" "الإعفاء من جميع الضرائب" الذي يحق للأوروبيين عموما التمتع به، الموارد المالية المغربية وقوض سلطة السلطان.

في هذا السياق من الضعف البنيوي، أدت الأحداث السياسية الأخيرة إلى نشوء أزمة. وفي سنة 1900، توفي الوصي باحماد وورث ابن أخيه الشاب عبد العزيز "22 سنة" العرش، ليصبح لعبة في أيدي القوى الأجنبية. إنفاقه الباذخ والفاحش "خط السكة الحديدية داخل قصر مكناس والسيارات والكاميرات الذهبية الصلبة.."، والذي دعمته البعثات الأجنبية...، ادى الى تفاقم العجز التجاري وأثبت الاتهامات بالكفر الموجهة إلى العاهل الشاب. والأسوأ من ذلك أن إصلاح نظام "الترتيب" "الضرائب" الذي أجري بناء على طلب من المبعوث البريطاني آرثر نيكولسون، خلخل النظام المالي: فقد أدى إلغاء الضرائب القرآنية التقليدية وإدخال ضريبة جديدة على أساس المساحة المزروعة إلى بزوغ معارضة واسعة النطاق. وفجأة وجد السلطان نفسه غير قادر على تحصيل أية ضرائب مباشرة من رعاياه[1]

من المهم معرفة السياق الأوروبي لفهم كيف نشأ قرض سنة 1904. فقد كانت وزارة الخارجية الفرنسية تعمل بشكل تدريجي لضمان الهيمنة الفرنسية على المغرب، بينما تبذل كل جهد كي لا تسيء للقوى المتنافسة في زمن احتدام المنافسة الامبريالية. مذهب تيوفيل دولكاسي في "التغلغل السلمي" قاده إلى وضع آماله على السلاح المالي. وبدأ تدخل بنك باريس والأراضي المنخفضة "بنك باريبا حاليا"، والذي جسد أعلى تمويل عالمي، عن طريق دعم "شركة غوتش" وهي جزء مجموعة شنايدر الصناعية. وكانت هذه الشركة هي التي أصدرت السندات المغربية سنة 1902 مقابل 7.5 مليون فرانك. بالرغم من ذلك، لم يكن رأسمال غوتش كافيا لتلبية توقعات وزارة الخارجية واضطرت

[1] محمد خير فارس، المرجع السابق،ص83

إلى اللجوء لبنك باريبا، لكنهم لم يتوصلوا إلى أي اتفاق، وهددت خلافاتهم المبادرة التي اتخذتها فرنسا في المغرب: سنة 1903، تمت تلبية الاحتياجات الفورية للبلاد عن طريق قروض من انجلترا واسبانيا. كان لفرنسا ما أرادت فقط بعد الاتفاق الودي بين فرنسا وانجلترا الموقع في أبريل سنة 1904، والذي جاء فيه أن القرض يمكن تعويمه في يونيو من ذاك العام.

من الديون إلى الحماية: لم يحسن قرض 1904 من الوضع المالي في المغرب، بل العكس تماما. ولم يتلقى السلطان سوى 10.5 مليون فرانك من 62.5 مليون فرانك التي أقرضت للمغرب، والباقي استخدم لتسديد القروض السابقة ولتغطية مصاريف الإصدار. وقبل نهاية العام، لم يبقى لدى المخزن الكثير من السيولة. هكذا استهل قرض 1904 عقدا من الضائقة المالية، في الوقت الذي لم يكن لدى الإمبراطورية الشريفة الاختيار سوى التعاقد من أجل قروض جديدة لتسديد القروض السابقة. وفي عام 1910، قرض جديد موحد يبلغ 101 مليون فرانك شدد الخناق المالي للبلاد[1].

بالرغم من هذه الدوامة الفارغة، فإن المديونية المغربية، المحسوبة بالمعايير المعتادة، كانت متواضعة بشكل ملحوظ. ولم يبلغ الدين، الذي يقاس بالمؤشرات المعتادة "الدين العام/الناتج الداخلي الخام، انظر–ي الإطار أسفله" سوى 10% سنة 1904 و 35% سنة 1912. وتكشف هذه الأرقام الضعيفة طبيعة هذه المديونية. إذا كان المغرب قد أنتج ما يكفي من الثروة لكي لا يبدو وزن الدين ساحقا، فإن السلطة المركزية لم تتمتع بتلك الثروة. في الواقع، لقد قام التوسع الأوروبي بكسر الرابط الضريبي بين المخزن وشعبه. عقب الإصلاح الضريبي الكارثي سنة 1901، اتهم السطان عبد العزيز بكونه خادما لأوروبا، الشيء الذي أثار تمردا عاما. في النهاية، تم عزله لصالح أخيه عبد الحفيظ، لكن الوضع لم يتغير. في الفترة مابين سنة 1903 و1912، بلغ الدين حوالي 10

[1] محمد خير فارس، المرجع السابق،ص83

إلى 16 عاما من الإيرادات الضريبة، والتي استحوذت فيه خدمة الدين على 40% كل سنة[1].

بنك باريبا، فاعل رئيسي: لكن قوة المديونية باعتبارها أداة للغزو الاستعماري لا تكمن فقط في طبيعتها المالية، لأنها"المديونية" ذات طابع سياسي: إذ تفرض خلق المؤسسات اللازمة لضمان سير إدارتها والتي تتعدى حتما على وظائف الدولة.

منذ توقيع اتفاقية القرض سنة 1904 تم تشكيل إدارة لمراقبة المديونية وجمع الإيرادات الجمركية الأساسية لخدمة الدين. بعد ذلك في سنة 1910 ستجمع هذه الإدارة المحاصيل الجمركية والضرائب الحضرية بالدار البيضاء بالإضافة إلى تنظيم الشرطة والأمن داخل البلد نفسه .

وتضمن اتفاق قرض 1904 أيضا انشاء بنك للدولة بالمغرب "BEM" الذي سيتم احداثه سنة 1907 بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء"سنة 1906"[3]، والذي تديره القوى الأجنبية الموقعة للاتفاق، إلا أنه يبقى الوحيد الذي يحمل مفاتيح النظام النقدي المغربي: بحيث يحصل على احتكار إصدار العملة–النقد، ووضعية آمر الصرف وحق الأفضلية في مسألة الاقتراض مستقبلا.

فى سنة 1912, لعب باريبا، أحد الفاعلين الاقتصاديين، مكانة مهمة في المغرب المحتل حديثا. وهو البنك الرائد في القروض ما بين سنوات 1904 و1910، على هذا النحو يقود باريبا بنك المغرب :"BEM" إن رئيسه عند تأسيسه هو ليوبولد رونالد نائب رئيس باريبا.

بحلول سنة 1912، حرص بنك باريبا على تطوير أنشطته في المغرب من خلال الائتلاف المصرفي الذي يقوده، إذ أسست الشركة العامة المغربية "Génaroc" التكتل الكبير والحاضر في جميع مجالات الاقتصاد المغربي[2].

[1] علي سلطان، مرجع سابق، ص623

[2] عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص173

لخص رئيس بنك المغرب"BEM"، ادموند سبيتزر بقوله: "بنك باريس الأراضي المنخفضة هو القائد بلا منازع لجميع مجموعات أصحاب المصالح في المغرب: في الواقع، هو يسيطر على مجمل القطاعات المهمة في الاقتصاد بالتعاون مع بنك دولتنا، وأومنيوم شمال إفريقيا "ONA"

المديونية، لأنها تتضمن التحويلات المالية المنتظمة، على المدى الطويل بإضفاء الطابع الرسمي عليها من قبل مؤسسات جديدة، تغير بشكل مستمر توازن القوى داخل الاقتصاد. حقيقة أنها لعبت دورا أساسيا في استعمار المغرب – كما في مصر وتونس– وقد تم تشكيل اقتصاد هذه البلدان خلال الفترة الاستعمارية.

إذا كانت أهمية باريبا في الاقتصاد الاستعماري المغربي كبيرة، من المهم الإشارة إلى أن السوق المغربية عديمة الأهمية بالنسبة لباريبا الذي ينشط في جميع أنحاء العالم. حدة هذا التباين يزيد من عدم التوازن في العلاقة الاستعمارية.

ثانيا: السياسة التعليمية

ينبغي الاشارة إلى ان هذه السيياسة كانت مطبقة في المناطق الخاضعة للحماية الفرنسية باعتبار أن المغرب كان مقسماغ إلى ثلاث مناطق نفوذ، اذ إلى جانب منطقة الحماية الفرنسية والتي تشمل المناطق الداخلية الممتدة من الحدود الجزائرية شرقا إلى المحيط الاطلسي غربا ومن وادي اللوكوس شمالا إلى حدود الصحراء الغربية جنوبا، كانت هناك منطقة تقود إسباني تم تحديدها بمقتضى معاهدة 27 نوفمبر 1912 بين إسبانيا وفرنسا[1]، والتي تقع شمالا من مصب كر ملوية على البحر الأبيض المتوسط إلى اللوكوس على المحيط الأطلسي ماعدا منطقة طنجة[1]، والتي كانت خاضعة النظام خاص

[1] عبد الرحيم برادة، **إسبانيا والمنطقة الشمالية المغربية 1931-1956**، ج1، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2007، ص 60

يعطيها صيغة المدينة الدولية وذلك بمقتضى اتفاقية باريس الموقعة في ديسمبر 1923 التي نصت على تسيير جماعي للمدينة من قبل الدول الموقعة على المعاهدة[2].

1- طبيعة السياسة التعليمية الفرنسية: كغيرها من الدول الاستعمارية، استعملت فرنسا المدرسة كوسيلة للتوغل السياسي والثقافي وذلك لاكتساب مواقع هامة في البحر الأبيض المتوسط بتركيا وسوريا ولبنان ثم في المغرب، الذي مهدت لاحتلاله بتأسيس العديد من المدارس في كل من طنجة حيث أسست مدرسة روبينة سنة 1904، ومدرسة بيريه بالدار البيضاء سنة 1907....[3]

بعد احتلال المغرب، وضعت الإدارة الاستعمارية سياسة تعليمية على ضوء التجارب التي عرفتها في كل من الجزائر وتونس، وقد تأثرت في ذلك بطبيعة الاستعمار الفرنسي في المغرب الذي كان عبارة عن حماية كرستها اتفاقية فاس مع السلطان عبد الحفيظ في 30 مارس 1912، إضافة إلى المبادئ التي وضعها المارشال ليوطي، أول مقيم عام بالمغرب "1912-1925"، وذلك في اطار محاولته لإخضاع المغاربة، ثم طورها وأتراها جورج هاردي سنة 1924 وطبقتها مديرية التعليم العمومي.

كان البوطي يطالب دائما بأن يأخذ النظام التعليمي المقترح في الحساب التراتب الاجتماعي المغربي، وأن يسهر المكلفون به على أن يظل كل واحد في وسطه[4]، وقد أوضح ذلك في تصريح له بمدينة فاس سنة 1916، أمام أعيان المدينة الذين قدموا للسلام على السلطان يوسف حيث قال: "سأبقى مرتبطا دائما، ودعي مساعدي، بنظام التمرتب

---

[1] احمد بن داود، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم 1920-1956، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الجديث والمعاصر، جامعة احمد بلة – وهران- 2016-2017، ص 61

[2] عبد الرحيم برادة،المرجع السابق، ص263

[3] احمد بن داود،المرجع السابق، ص 61

[4] أسية بن عداده، **الفكر الإصلاحي في عهد الحماية، محمد الحجوي نموذجا، المركز الثقافي العربي**، الدار البيضاء، 2009، ص 49

"la hierarchie" وسأعمل ليبقى الناس والأشياء حسب الوضع القادم حيث يظل الحكام حكاما والأخرون تابعين مطيعين".[1]

وعلى هذا الأساس فالمدارس الأهلية التي أنشأها تميزت بمطابقتها للبنية التراتبية للمجتمع المغربي فالأعيان أهل الشرف والمال، موظفين وتحار، خصصت لهم مدارس أبناء الأعيان، و بروليتاريا المدن والحرفيين وأصحاب الدكاكين وصعار الموظفين والتجار أعدت لهم المدارس الحضرية، أما المجموعات القروية المشتغلة بالزراعة فأسست لها المدارس القروية .[2]

هذا التوجه لدى الإقامة العامة تناوله بالشرح بول مارتي عند حديثه عن الأبعاد السياسية والاجتماعية للسياسة التعليمية الفرنسية في المغرب إذ يقول: "إنه لمن واجبنا من أجل مصلحتنا معا عندما توجه بمجهوداتنا لإدخال اصلاحات ثقافية في المجتمع المغربي أن لا تعمل على زعزعة هذا المجتمع، وأن لا ننسى تقاليده ... إن عملنا العظيم الذي نقوم به من أجل التجديد الثقافي، يجب أن ينحصر فقط ضمن الأطر التقليدية لهذا المجتمع..."[3]

من هذا المنطلق لجأ الاستعمار الفرنسي إلى أحلات نظام تعليمي لاستكمال العرر العسكري بعزو فكري، عبر عنه جورج هاردي بقوله:" يجب إخضاع العقول بعد إخضاع الأجسام[4] قاعدته خلق مدرسة فرنسية أسندت لها وظيفة أخلاقية تربوية قوامها افساد القيم الاساسية للمغاربة و جعلهم أكثر ولاء لفرنسا و اخلاصا لرجالاها.[5]

---

[1] محمد بلكبير، المرجع السابق، ص118

[2] جون جيمس ديكس، المرجع السابق، ص 23

[3] محمد عابد الجابري، **التعليم في المغرب العربي، دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر**، دار النشر المغربية، 1989، ص20

[4] حسين العمراني، **ادارة التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب**، ج1، مطبوعات جامعة محمد الخامس، 1999، ص31

[5] محمد بلكير، المرجع السابق، ص344.

لكن طبيعة التعليم الذي كانت تتوخى الإدارة الاستعمارية تقديمه للمعارية تم وفق سياسة اتسمت معالمها العامة بما يلي:

– تقديم تعليم هزيل للمغاربة يكون تعليما "من نوع خاص يحقن جرع قليلة [1] وذلك نظرا التخوف قادة الاستعمار من انتشار الوعي السياسي بين صفوف المغاربة ويؤكد ذلك القبطان ادنيو في قوله: "إن الخطر لاحق بنا سواء في حالة ترقية علومنا أو علومهم لأنه إذا ما تعلموا أو تنورت أفكارهم تيقنوا بأنهم غير متوقفين على وجودنا ببلادهم، ومحرد ثلاثين سنة كافية لنهضة هذا القطر، الفائق أهله حذقا ونشاطا، حتى يصير كاليابان فيقع لفرنسا بأرض المغرب مثلما وقع الإنكلترا وأمريكا بطوكيو.[2]

في موضع آخر يحدد اديو حتى مقدار العلم المسموح بالنسبة للمغاربة فيقول: "ولا تعطيهم من العلم والمعارف إلا ما يكون لهم كافيا ليعرفوا بمقامنا جانبهم"[3]، ونفس الشيء ذهب إليه بواي دلاتور الذي حذر من تقديم تعليم حقيقي وفق ما هو متعارف عليه إذ قال بأنه: "ينبغي للمعلم أن يشعر الأطفال أهم فرنسيون ولكن حذاري أن يعلمهم أكثر مما ينبغي..."[4]

عدم تعميم التعليم وجعله تعليما نخبويا لأنه، حسب الإختصاصيين في السياسة الأهلية، فأي تعميم من شأنه أن يبعث في المغاربة أمالا سياسية تقضي يوما على سيطرة المحتل نفسه"[5]

---

[1] المكي المروني، الإصلاح التعليمي بالمغرب ...، مرجع سابق، ص15

[2] – أحمد زيادي، **الأتحانات الوطنية في التتر المغربي الحديث في عهد الحماية، 1912–1956**، أطروحة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1999، ص 83.

[3] أحمد الزيادي، مرجع سابق،ص84.

[4] محمد عزل سي ناصر، **أولوية الثقافة و التعليم في استراتيجية الحركة الوطنية**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الربال » 2003، ص66.

[5] محمد ضريف، **الأحزاب السياسية المغربية، 1934–1975**، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الرباط، 1993، ص76

ولهذا وضعت الإقامة العامة سياسة تقضي حصر التعليم في بعض فئات السكان المحليين وهذا ما أوضحه صاحب كتاب موجز السياسة الاسلامية في قوله: "لا ينبغي تعميم التعليم وفرضه بسخاء على كل من هب ودب، بل يتعين توفيره ووضعه رهن اشارة المسلمين، كما ينبغي تقديمه في جرعات صغيرة مكافأة وتشريفا للارستوقراطية المحلية[1]، وهذا ما يفسر ضعف عدد التلاميذ المغاربة في المدارس الفرنسية الخاصة بالمغاربة والذي لم يتعد 10000 تلميذ سنة 1930[2]

– خلق أشكال متنوعة من المدارس، وتحب تطبيق مبدأ المدرسة الموحدة الذي كان موجودا في سائر أنحاء العالم[3]، وذلك اعتمادا على معايير عرقية ودينية واجتماعية، فتم تقسيم التعليم في مرحلة أولى إلى تعليم موجه للنخبة وتعليم موجه لعموم الشعب وقد أوضح ذلك السيد هاردي مدير التعليم العمومي، سنة 1920 في كلمة أمام حكام المحافظات إذ قال: "وهكذا فتحن ملزمون بالفصل بين تعليم خاص بالنخبة الاجتماعية وتعليم لعموم الشعب، الأول يفتح في وجه ارستوقراطية مثقفة في الحكم... يهدف إلى تكوينها تكوينا منظما في ميادين الإدارة والتجارة، أما النوع الثاني وهو التعليم الشعبي الخاص بالجماهير الفقيرة والجاهلة جهلا عميقا.[4]

في مرحلة ثانية سيتم تقسيم هذين النوعين من التعليم إلى فروع عديدة بلغت حدود التمانية وهي كالآتي: [5]

---

[1] كاتب مجهول، **موجز السياسة الإسلامية، مطبعة بوسار باريس، 1925**، ذكره محمد ظريف، مرجع سابق، ص76.

[2] احمد بن داود،المرجع السابق، ص 64

[3] محمد ضريف، المرجع السابق، ص77

[4] عبد الباسط در دور، المرجع السابق، ص150

[5] محمد أملاط، **الجزائريون في المغرب ما بين 1830-1962، المساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعامر**، دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، السنة الجامعية 2004-2005، ص254.

المدرسة الفرنسية العربية، المدرسة البربرية، مدرسة أبناء الأعيان، المدرسة الصناعية، المدرسة القروية للمناطق العربية، المدرسة القروية للمناطق البربرية، المدرسة الاسلامية للبنات، المدرسة الاسلامية البنات الأعيان[1]

2- أهداف السياسية التعلمية الفرنسية

أولى الاستعمار الفرنسي للمعرفة العلمية للواقع المغربي أهمية خاصة وهذا حرصا على تكوين الأطر الكولونيالية القادرة على إدارة شؤون الأهالي"، وعلى وضع معالم سياسة تعليمية وثقافية تمكن من تسريع وتيرة اخضاع مختلف مناطق المغرب، ودك أسس التعليم التقليدي الذي كان المارشال ليوطي يتخوف كثيرا مما يمكن أن يلعبه من دور في قصة البلاد، وتنوير المغاربة، وحشدهم لمواجهة المستعمر، وهذا ما عبر عنه أمام اطارات الحماية المجتمعين بالدار البيضاء في 17 أفريل 1921 في قوله: "علينا ألا ننسى فنحن في بلد ابن خلدون الذي جاء إلى فاس في سن العشرين، وبلد ابن رشد، وإن احفادهما لا يقلون قيمة عنهما... ونحن لا نعرف كثيرا أيضا عما تخفيه لنا بيوت، فاس والرباط ومراكش القديمة من الرجال الذين جعلوا منها ملاذا للقراءات والفكر والبحث، إني اكتشفهم من جديد في كل مرحلة متعلقون بمكتسباتهم وبفكر متفتح على ما يجري في العالم ويرخيون شرارة في أن تساهم بلادهم في الحركة الفكرية....[2]

ومن هذا المنطلق توخت إدارة الحماية بالمغرب تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء سياستها التعليمية هي كالآتي:

- تقسيم المغاربة وتفكيك وحدة وتماسك الشعب المغربي، وذلك عن طريق إلغاء فكرة التعليم الموحد الذي تلجأ إليه الدول لضمان وحدة وانسجام قناعات وأفكار الأجيال المكونة، عن طريق خلف أنواع متعددة من المدارس التي بلغ عددها الثمانية أنواع، لكل

[1] احمد ضريف، مرجع سابق، ص 77

[2] ألبير عياش، **حصيلة الاستعمار الفرنسي في المغرب**، تر. عبد القادر الشاري ونور الدين سعدون، ط2، مطبعة الرباط 2010، ص314

منها برنامج وأهداف تخدم في النهاية مصالح الحماية والمعمرين، بدعوى احترام الخصوصيات الدينية واللهجات والتمايزات الاجتماعية .[1]

إن الهدف من وراء ذلك هو إثارة النعرات الجنسية والدينية[2]بين صفوف المغاربة حيث أن إدارة الحماية، حسب علال الفاسي، ميزت الأوروبي عن اليهودي المغربي، ثم ميزت البربري عن العربية بإصدار الظهير البربري[3]، وفتح مدارس خاصة بأنباء البربر كتأسيس ثانوية ازرو التي كانت غايتها نشر الثقافة الفرنسية من جانب وإثارة العنصرية البربرية بكل وسيلة ممكنة، ولو بالكذب على التاريخ أو تشويه حقائقه..."[4]، وذلك في محاولات طويلة وعقيمة لتكسير وتحطيم وحدة الشعب المغربي بغرض تسهيل عملية ادماجه.

استنكرت الحركة الوطنية المغربية هذا التقسيم وحذرت من تداعياته و خاطره، إذ يقول علال الفاسي هذا الصدد: "لقد استنكرنا نهائيا تنوع المدارس المبني على الامتيازات والاعتبارات الاجتماعية وقلنا إن المدرسة الموحدة هي التي تمثل الروح الديموقراطية التي تصبو إليها أمتنا...[5]

-تكوين فئة وسيطة بين إدارة الحماية والمغاربة تعتمد عليها لتسهيل عملية بسط نفوذها في المغرب، والاستجابة لحاجياتها من الموظفين، وهذا ما يؤكده علال الفاسي حين يقول: "والهدف الذي تقصد إليه المدرسة ومناهجها لا يتعدى العمل على تكوين موظفين معاونين يملؤون الدواوين المغربية"[6]

---

[1] أسية بن عداده، الفكر الإصلاحي في عهد الحماية، مرجع سابق، ص51.

[2] علال الفاسي، حالة التعليم بالمغرب العربي ...، مصدر سابق، ص5

[3] نفسه، ص 7

[4] نفسه، ص 7

[5] علال الفاسي، **النقد الذاتي**، منشورات، مؤسسة علال الفاسي، ط3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص 315.

[6] أحمد زبادي، المرجع السابق، ص 83.

لقد أعطى المارشال ليوطي أهمية كبيرة لهذا الجانب وكان يحط حكام المقاطعات، في تعليماته وأوامره، على ضرورة خلق وتكوين هذه الفئة إذ قال في احدى تعليماته: ".... أن تكون في هذا البلد خية مثقفة يمكننا العمل معها، لكن علينا أن نجتهد حتى لا تكون مفصولة عن بيئتها لكن تظل صلة وصل بينها وبين جمهور الأهالي " .[1]

– عرقلة التقدم الثقافي والفكري للمغاربة، وذلك بتحطيم أسس التعليم التقليدي وخلق العراقيل أمام تطوره باعتبار أن ما كان يمرره من قيم دينية وثقافية ولغوية وحضارية كانت تشكل عائقا أمام تحقيق الاستراتيجية الاستعمارية في الميدان الثقافي[2]، وتعويضه بنظام تعليمي خاص بالمغاربة يرتكز على نظرية التطور البطيء" التي وضعها منظرو ومقننو السياسة الاستعمارية والتي مفادها "أنه ينبغي تطوير المجتمع المسلم التقليدي، لكن مع الحرص على عدم زعزعة بنباته وخلخلة مؤسساته وبالتالي ... فالتعليم الذي ينبغي نشره يجب أن يكون بالتأكيد تعليما حديثا إنما من نوع خاص وتعليما متماىزا حقن جرع قليلة..."[3]

– نشر اللغة الفرنسية على أوسع نطاق، وإغراء المغاربة بتعلمها وتذوق أداها وفكرها وتاريخها وايجاد" بطانة من المستلبين حضاريا وثقافيا يفكرون بلغة المستعمر ويكتبون بها ويدافعون عنها[4]، وذلك عن طريق افراغ التعليم من محتواه الوطني أو "الأهلي"، حسب التعبير الكولونيالي الشائع أنذاك، ومحاربة اللغة العربية ومحاصرتهما، وإضعاف إشعاعها الحضاري، ومميش النقافة الوطنية والقومية وتقوية اللهجة البربرية وترقيتها لتصبح لعة

[1] سعيد بن سعيد، **الحركة الوطنية وتصور المدرسة الوطنية في المغرب**...، مرجع سابق، ص14.

[2] أحمد الحربي، **مساهمة المدارس الحرة في مقاومة المشروع الثقافي الاستعماري، مدارس المنطقة الشرقية نموذجا**، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2000، ص120

[3] الملكي المروني، المرجع السابق، ص 15

[4] أحمد زيادي، المرجع السابق، ص82.

صالحة للكتابة، تعوض اللغة العربية في المناطق البربرية وتفتح المجال لانتشار اللغة الفرنسية.[1]

– منع الطلبة الراغبين في مواصلة دراستهم بلدان المشرق العربي كمصر وسوريا وفلسطين...، وذلك سواء على نفقتهم أو في اطار البعثات التعليمية الرسمية، من السفر بحرمانهم من جوازات السفر، وذلك خوفا من تفتح أعينهم على النهضة الفكرية والسياسية التي كانت تعرفها بلدان المشرف العربي وتأثرهم بالأراء والمبادئ التورية التي كانت متداولة في الجامعات[2]، وبغرض تحويل أنظارهم عن الذهاب إلى المشرق العربي لمواصلة دراستهم، فكرت إدارة الحماية في انشاء تعليم ثانوي اسلامي بالمغرب[3]، حيث أنه في سنة 1915م سيقوم المرسال ليوطي بتأسيس ثانويتين في هذا المجال وهما ثانوية: "مولاي ادريس" بفاس و تانوية مولاي يوسف" بالرباط.

– استكمال عملية اخضاع المغاربة لإدارة الاحتلال وذلك بتقوية عضد الاحتلال العسكري بالتغلغل الثقافي والفكري عن طريق المدرسة، وقد قال جورج هاردي، مدير التعليم، أمام جماعة من المراقبين المدنيين اجتمعوا بمدينة مكناس سنة 1920م في دورة من الدورات التكوينية التي كانت تنظمها سلطات الحماية لتزويدهم بالتوجيهات اللازمة وإرشادهم إلى طريقة العمل في المناطق التي كلفوا بالسيطرة عليها: "منذ 1912م دخل المغرب في حماية فرنسا... ويمكن القول إن الاحتلال العسكري شموع البلاد قد تم، ولكننا نعرف نحن الفرنسيين أن الانتصار بالسلاح لا يعني النصر الكامل، إن القوة تبني الامبراطوريات ولكن ليست هي التي تضمن لها الاستمرار علىالدوام، إن الرؤوس

[1] نفسه

[2] سعيد بن سعيد، المرجع السابق، ص 15

[3] احمد عزل سي ناصر، **أولوية الثقافة و التعليم في استراتيجية الحركة الوطنية**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الربال » 2003، ص67.

تنحني أمام المدافع في حين تظل القلوب تغذي الحقد والرغبة في الانتقام، يجب اخضاع النفوس بعد أن تم اخضاع الأبدان...[1]

3- انعكاسات السياسة التعليمية الفرنسية على المجتمع المغربي.

لقد ترتب عن السياسة الاستعمارية للحماية الفرنسية بالمغرب انعكاسات سلبية أضرت بالتعليم التقليدي الذي كان سائدا قبل الاحتلال، بل وحتى بتماسك المجتمع المغربي وانسجام مختلف الفئات المشكلة له، ويمكننا حصر هذه الانعكاسات فيما يلي:

- ايقاف النهضة التعليمية التي عرفها المغرب انطلاقا من القرن التاسع عشر بفعل سياسة الإصلاح التي قام كما السلاطين المغاربة، وخاصة بعد هزيمة المعرب في معر كي اسيلي سنة 1844 وتطوان سنة 1860 [2]، وعرقلتها بمختلف الوسائل وخاصة في عهد السلطان الحسن الأول "1873–1894" الذي أرسل العديد من الوقود الطلابية إلى أوروبا لتلقي العلوم الحديثة.

إضافة إلى ذلك اجهاض كل محاولات التحديث التي حاول بعض السلاطين ادخالها على البنية الثقافية للمجتمع المغربي[3]، وهذا ما تسبب في ازدياد تقهقر وتأخر التعليم التقليدي، الذي يقول بصدده أحمد زيادي" شهدت أواخر القرن التاسع عشر بوادر مصة تعليمية مغربية طيبة لو اتيح لها أن تبلغ نهايتها لكان شأن التعليم شأن أخر...[4]

- تدهور وضع التعليم التقليدي، إذ أن المدارس والكتاتيب المتبقية من العهد السابق للحماية أصبحت تواجه حربا شعواء من قبل السلطات الاستعمارية التي عرقلت سيرها

[1] عبد الرحمان بن زيدان، **مكناس، ايديولوجية المؤسسات في مرحلة الحماية**، مجلة مكناسة، العدد2، 1988، ص78

[2] عبد الإله بلقريز، **الخطاب الإصلاحي في المغرب، التكوين والمصادر 1844، 1914**، دار المنتخب العربي للدراسات والتوزيع، بيروت، 1997، ص 163.

[3] سعيد بن سعيد، المرجع السابق، ص14

[4] أحمد زيادي، الأتجاهات الوطنية في الستر المغربي الحديث...، مرجع سابق، ص81-

وتطورها، بل وأغلقت العديد منها، وشردت طلبتها، واضطهدت القائمين عليها من مدرسين واداريين، وهذا ما أدى إلى انتشار الأمية والجهل بشكل واسع.

زرع التعليم الفرنسي الموجه للمغاربة بذور الشك بين صفوف المجتمع المغربي حيال النظام التربوي السائد إلى ذلك الحين، وذلك بفعل تشويهه للتاريخ المغربي وتمم پيشه للعة العربية وحصرها في تدوين المواد الدينية وبكيفية تقليدية" تبعث على الاشمئزاز والنفور[1]، بينما المواد العلمية كانت تدرس باللغة الفرنسية، وهذا ما جعل المغاربة يردون على ذلك برفض التعليم الدخيل ومقاومته على الأقل في بداية نشأته.[2]

– الحصيلة الهزيلة لسياسة نظام الحماية في ميدان التعليم، إذ إلى جانب هزالة مضمونه وتقديمه بجرعات قليلة للمغاربة جاءت الأرقام لتظهر هزالة حصيلته، ففي تقرير لعلال الفاسي قدمه بمناسبة انعقاد مؤتمر اليونيسكو بيروت سنة 1948م جاء: ومن نتائج هذه السياسة أننا لا نملك في مراكش الآن غير ثلاثة أطباء مسلمين وستة محامين، أربعة منهم متمرنون، وستة مهندسين زراعيين...، وذلك بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على الحماية" [3].

وكذلك الشأن بالنسبة لعدد التلاميذ المغاربة في المدارس والذي لم يتعد 163170 سنة 1952م[4].

4- مجهودات نظام الحماية في ميدان التعليم: مجهودات سلطات الحماية في المغرب في ميدان التعليم رغم أنها كانت هزيلة ومحدودة، سواء من حيث عدد المؤسسات التعليمية التي أنشأها أو عدد التلاميذ الذين كانوا يرتادون عليها، فإنها كانت ذات أهمية، حيث أنها ستعمل على تحريك الأوضاع السياسية للمغرب بفضل تكوينها النخبة أصبح بعض

[1] أحمد الحربي، **مساهمة المدارس الحرة في مقاومة المشروع الثقافي الاستعماري**...، مرجع سابق، ص120.

[2] – المكي المروني، المرجع السابق، ص18

[3] علال الفاسي، تقرير حول التعليم في مراكش...، مصدر سابق، ص10

[4] احمد بن داود،المرجع السابق، ص 70

أعضائها رموزا للحركة الوطنية المغربية، وأدت بذلك لظهور مقاومة للمدرسة الفرنسية أثمرت بظهور التعليم العربي الحر كرد فعل على السياسة التعليمية لإدارة الحماية، ويمكننا حصر هذه المجهودات فيما يلي:[1]

– إحداث الجنرال ليوطي، مباشرة بعد الاحتلال، لمصلحة التعليم العمومي، في جانفي 1913 وذلك بمقتضى الظهير الملكي الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1912، تحت اسم مديرية التعليم، سمحت بتنظيم أمر التعليم وبارتفاع عدد المدارس سنة 1914 إلى 119 مدرسة يرتادها حوالي 10000 تلميذ أوربي ومغربي ويهودية.

– إحداث جهاز إداري عصري لمواجهة تطور قطاع التعليم وازدياد حاجيات السكان في محال التمدرس يتكون من مجموعة من المديريات المختصة من بينها مديرية التعليم العمومي سنة 1921 التي أحدثت بمقتضى ظهر 26 اوت 1920، وقد حددت المادة الأولى من هذا الظهير الاختصاص المكاني لمديرية التعليم في المنطقة الفرنسية[2]، كما تم وضع هذه المديرية تحت سلطة مدير عام، وتقسيمها إلى مصالح مطابقة لقطاعات التعليم الثلاثة وهي: تعليم الأهالي، التعليم الابتدائي والثانوي والتقني الأوروبي ثم التعليم العالي والتنظيم العلمي.[3]

– التأسيس لنظام تعليمي مجزأ ومعقد قائم على ثلاثة أنواع من التعليم:

* التعليم الأوربي: وهو خاص بالحالية الأوربية والبرامج المطبقة فيه برامج فرنسية.

* تعلىم فرنسي اسرائيلي في مدارس الرابطة الإسرائيلية يلقن فيه التعليم كليا بالفرنسية باستثناء خمس ساعات للغة والثقافة العبرية.[4]

---

[1] احمد بن داود،المرجع السابق، ص 71

[2] وتعرف كذلك بالمعلقة السلطانية مميزا لها عن المنطقة الخليفية التي كانت تحت الحماية الأسبانية في شمال المغرب – احمد بن داود،المرجع السابق، ص 72

[3] حسين العمراني، ادارة التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب، ج1، مطبوعات جامعة محمد الخامس، الرباط، 1999،ص32

[4] أمسية بن حدادة، المرجع السابق، ص 49.

* التعليم الموجه للمغاربة: وهو المعروف لدى إدارة الحماية" بالتعليم الأهلي" وهو بدوره ينقسم إلى نوعين: تعليم العامة وتعليم للنخبة.

يتكون تعليم العامة من المدارس الأهلية التي انشئته بالمدن، يتم التدريس فيها أساسا باللغة الفرنسية ولا تتعدى حصص اللغة العربية فيها ثلاث ساعات في الأسبوع، قمتم هذه المدارس أساسا بإعداد أعوان ووسطاء و كذلك يد عاملة للقطاع الصناعي تتكفل به مدارس مهنية .

إلى جانب ذلك يشمل تعليم العامة المدارس القروية التي كان دورها ينحصر في تكوين يد عاملة في المجال الفلاحي قادرة على التواصل مع المعمرين الفرنسين والعمل في ضيعام و مزارعهم[1]

أما تعليم النخبة فكان يتم في مدارس أبناء الأعيان وكان يؤدى عنه، وأغلبية دروسه تلقى بالفرنسية بمعدل 25 ساعة أسبوعيا، مع تخصيش خمس ساعات للغة العربية، ويتوج بشهادة الدروس الابتدائية التي تفتح الباب لمتابعة الدراسة في التعليم الثانوي الاسلامي بغرض ثني سكان المدن، من النخبة، عن ارسال أبنائهم إلى مراكز التعليم والثقافة في المشرق كالقاهرة وبروت...[2]

لكن المناطق الأمازيغية من المغرب لم تخضع لهذا النوع من التعليم حيث أسست إدارة الحماية كما المدارس الفرنسية البربرية.

إن هذا النظام التعليمي المتشتت كان يهدف، كما أوضحنا سابقا، إلى تقسيم المغاربة وتفكيك البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع المغربي، وذلك بدعوى احترام الخصوصيات الدينية والتمايزات الاجتماعية[3]

[1] أمسية بن حدادة، المرجع السابق، ص50.

[2] نفسه، ص51

[3] احمد بن داود،المرجع السابق، ص 73

– تأسيس الجنرال ليوطي سنة 1915 لتانويتين للتعليم الثانوي الاسلامي، الأولى في فاس وهي ثانوية مولاي إدريس، والثانية في الرباط وهي ثانوية مولاي يوسف.[1]

– تأسيس المدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية سنة 1912، كأحد مؤسسات التعليم العالية، لتلبية حاجيات إدارة الحماية من المترجمين والتي سيتم ترقيتها إلى "معهد الدراسات العليا المغربية" بعرض تكوين موظفين وإطارات لإدارة الحماية، وقد ألحق بالمعهد "مركز الدراسات العلمية العليا" لتهيئ الشهادة في الرياضيات العامة والفيزياء والكيمياء تحت إشراف جامعة[2].

[1] أسية بن عداده، المرجع السابق، ص5

[2] احمد بن داود،المرجع السابق، ص 74

خلاصة:

اتبعت دول الضفة الشمالية خطة محكمة التغلغل في المغرب وهي الولوج إليها والتدخل في شؤونها كمحاولة للإصلاح، وهذه السياسة ما هي إلا ذر التراب في العيون، لأنها طريقة مؤقتة تأتي وراءها سلطة للتحكم فيها واصدار القرارات بشأنها، مثلما رأينا في هذا الفصل؛ بعد إضعاف السلطة، أصبحت فرنسا هي من تصدر القرارات إلى أن فرضت عليها معاهدة الحماية عام 1912 والتي لقيتها بمواجهات شرسة رافضة لها وأبرزها ثورة محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي بذل جهودا في صدها إلا أنه فشل بسبب التعاون الإسباني الفرنسي عليها، وبذلك بسط نظام الحماية في المغرب.

المبحث الاول : المقاومة المسلحة

منذ اعلان الحماية الفرنسية سنة 1912م، الى انتفاض الشعب المغربي في انحاء البلاد، بدا هذا الكفاح الوطني كما هو الحال في الجزائر وتونس، والذي تركز في المناطق الجنوبية وجبال الاطلس في الوسط وقد استمر الكفاح المسلح حتى عام 1934م، وفي داخل المدن الكبرى، بذل الشعب المغربي جهود متواضعة، في المقاومة السياسية التي رافقت الكفاح المسلح منذ 1926م، ثم تطورت في شكل تنظيمات بعد 1930م، وبعد انتهاء الكفاح بدا الكفاح السياسي يقوى ويشتد في المدن الكبرى وفي منقطة النفوذ الفرنسي، وقد استمر الكفاح السياسي حتى بداية الخمسينات حيث عاد الكفاح السياسي النضال السياسي والمسلح في كفاحهما ضد الاحتلال الاجنبي الغاصب .[1]

المطلب الأول: المقاومة في فاس والجنوب

عرف المغرب منذ بداية هذا القرن عدة حركات وتمردات استهدفت النضال ضد مختلف اوجه التدخل الاجنبي، فمنذ 1907 بدأت قبائل الشاوية والقبائل المجاورة لها تعبر من خلال جهادها ومن خلال المعارك الدموية التي خاضتها ما يقارب السنة عن رفضها لكل دخيل اجنبي، كما شهدت مدينة فاس من جهتها، ومباشرة بعد عقد الحماية قامت ثورة عارمة خلال شهر ابريل 1912م بأيام فاس الدامية [2]وكان اول من شعر بهذه الهيمنة الجنود المغاربة لذين اصبحوا تحت لواء الفرنسيين خصوصا عند ما جرى خفض رواتبهم فثاروا وقتلوا قائدهم الفرنسي، بالإضافة الى 98 ضابط مغربي يحملون اعلى الرواتب في الجيش الفرنسي، وترك ما يقارب 20000 جندي مغربي انتشر في صفوف قبائل ثائرة مزودين بأسلحتهم الجيدة، اصبحوا في كل مجموعة من

[1] محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004، ص 132 .

[2] اعمال الملتقى الندوة العلمية، المقاومة المغربية ضد الاستعمار (1904م، 1955م)الجذور والتحديات، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، اكادير، د.ت، ص 30، .

المجموعات الثوار بمثابة نواة لقوة نظامية مدربة ومسلحة [1] ونجح الثوار في عزل فاس عن بقية المغرب عزلا تاما ولم تمهد الثورة الا بعد ان جاءت نجدة من القوات الفرنسية المرابطة على بعد 5 كلم من مدينة فاس، وقد خاضت هذه القوات معارك حامية مع الثوار انتهى الامر بالاستسلام ثوار مدينة فاس .

ولم يلبث الفرنسيين الى ان واجهوا ثورة القبائل" الشرارة "المرابطة على الاطراف الشرقية لمدينة فاس هذه بالإضافة الى القبائل القاطنة في جنوب مكناس ، اما في الجنوب فكان المواطنين الصحراويين على غرار اخوانهم في باقي نواحي البلاد فكانوا يقومون بكل ما لديهم من امكانيات وما كان يؤكد وعييهم بان منطقتهم هي جزء الوطن الكبير ودولة قائمة بذاتها، فقد سجل التاريخ ان المجاهد ماء العينين، وهو ابرز وجه لهذه المقاومة فقد اتى في سنة 1907م الى مدينة فاس حينذاك لتحديد بيعة سكان الصحراء للسلطان عبد العزيز وليستلم منه السلاح والذخيرة والزاد ثم ليعود الى اقليم الصحراء على راسهم القبائل المتكتلة المقاومة ضد غزاة الاستعمار الفرنسي .[2]

وخلفه ابنه احمد هبة الله ابن ماء العينين، في الجنوب في سوس دهب البربر وعلى راسهم الهبة وزحف هو ورجاله صوب(مراكش) واستولى عليها في 18 اغسطس 1912م وبدأوا يستعدون للزحف صوب منطقة الشاوية، كما تكمن اخوه من احتلال اكادير، وقد ازدادت المقاومة في الجنوب حدة بعد تخلي عبد الحفيظ العرش لأخوة يوسف.[3]

وشعر الفرنسيون ان عليهم ان يحاربوا في اكثر من جهة وهو الامر الذي حاول ليوتي تجنبه ولجا الفرنسيون لسلاح خطيرة لإضعاف قوة الهبة ولفض القبائل من حوله،

[1] شوقي عطاالله الجمل، ص 339

[2] اعمال الملتقى، مرجع سابق، ص، 397.

[3] محمد الامين محمد، ومحمد علي الرحماني المفيد في تاريخ المغرب، دار الكتاب، الدار البيضاء، السنة 3، ص، 257.

فأشاعوا الشكوك حول نواياه واستغلوا في ذلك ابعض الموالين لهم من المغاربة فنشروا بين اتباعه انه يدعو لنفسه بالسلطان الشرعي وادت هذه البلبلة ثغرة في صفوف اتباعه ونجح الفرنسيون في 7 سبتمبر 1913 في احراز انتصار حاسم على قوات الهبة وتابعوا سيرهم حتى دخلوا مراكش واحتلوها، ونجح الفرنسيون في تامين خطوط مواصلاتهم بين فاس ومكناس والرباط [1] فلم يبقى للهبة اي خيار سوى تقهقر والانسحاب نحوى موريتانيا وبقي الشيخ الهبة كردوس وفاته سنة 1337ه،1919م، وهو في 45 من عمره، وقد استمرت حركته 7 سنوات و4 اشهر والذي لا شك فيه ان لحركته هذه الفضل في تأخير احتلال الاطلس الصغير لمدة طويلة وقد استمر اخوه، مربيه ربه قائد للمجاهدين ضد الاحتلال الفرنسي.[2]

المطلب الثاني: مقاومة الاطلس المتوسط[3]

كانت بداية هذه المقاومة منذ وصول المستعمر شواطئ المغرب، حيث عمل القائد على تعبئة المغاربة واستثارهم الى ساحة العراك، وجبوا عليهم ان يتوحد تحت لواء الجهاد بكل صدق وارادة وتضحية، وان يساهموا في المجهود الحربي كل حسب طاقته ومن لم يستطع حمل السلاح فعليه ان يجاهد بماله او بما يملك من اسباب الدعم لقد ساهمت هذه الحملة التي قام بها علماء الاطلس في انها أيقظت القبائل وازالت الحجب عن اعينها وعباءة كفاءتها البدنية وحركة العزائم نحو القبائل، حيث انها وضعت المقاومة على

[1] شوقي عطاالله الجمل، مرجع سابق، ص ص 340، 341.

[2] اعمال الملتقى، المرجع السابق، صن 407.

–احمد هبة الله بن محمد مصطفى ماء العينين، ولد ونشا في واحة العار التي انشاها ابيه وسط الصحراء لازم اباه وتعلم منه، وخلفه في مدينة تنزيت عندما توفي عام 1328ه وعندما فرضت الحماية على السلطان عبدالحفيظ سخط علماء المنطقة سوس واجمعوا على خلعه ومبايعة احمد هبة الله على امر الجهاد في رجب 1330ه ودعوا القبائل للبيعة وانظمت حامية مراكش اليه عوضا ان تقاومه كما تقدم اليه بالطاعة وكثرة المعارك حتى توفي بكردوس 1337ه1919م، انظر : اعمال الملتقى : مرجع سابق.

[3] أنظر الملحق رقم 3، ص225.

اسس المرجعية الاسلامية، حيث تشبع المقاومون بفكرة الجهاد وفي مقدمتهم القائد موحا حمو، حيث شهدت منطقة الاطلس خلال المتوسط خلال 1913 م اعنف المعارك بقيادة موحا حمو الزياني الذي بايع السلطان مولاي حسن الاول سنة 1887م وتسلم منه ظهير تعيينه قائد على قبائل الزيان .[1] حيث كان موحا حمو زعيم قوي المراس استطاع ان يوجه لفرنسين ضربات قوية وان يهدد خطوط مواصلاتهم بين مكناس والرباط وفاس ومراكش وكان يتخذ مدينة خنيفرة مركزة للعمليات .[2]

ومن اهم المعارك التي خاضتها المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي :

– قتال يوم الجمعة /1914/06/13م في هذا اليوم تناقلت المصادر خبر هجوم عنيف تزعمه بعض اولاد القائد، فقد عملوا حملة رجل واحد حتى خرقوا صفوف العدو لكن كثافة نيران المدفعية خفضت من مهاجمتهم بالتراجع كانوا يهدفون من وراء الهجمات التي حدثت على عدة محاور للاستلاء على المعسكر.

– قتال يوم 1914/06/30م، قتال يوم 1914/07/07م، في يوم 07/18 حاول المقاومون من الزيان وقطع الطريق على سرية فرنسية بين سيدي عمور وبين خنيفرة قتال يوم 1914/07/25، قتال يوم 1914/08/05م،قاد موحا حمو هجوما على المراكز ودارت معركة طاحنة دامت من الخامسة صباحا الى الرابعة زوالا وتلته هجومات ايام السادس والرابع عشر .[3] قتال 1914/08/19م، معركة 1914/08/20م.

---

[1] اعمال الملتقى، مرجع سابق، ص، 31.

[2] شوقي عطاالله الجمل، مرجع سابق، ص، 341.

خنيفرة : مدينة صغرى لعبت دورا مهما في حركة المقاومة الاحتلال في اول القرن 20 تقع على الضفة اليمنى لنهر ام الربيع على ارتفاع 830م تعتبر عاصمة قبائل الزيان تحف بها المناظر الطبيعية الخلابة والحقول والبساتين واشتهرت هذه المدينة ونواحيها باستفحال حركة مقاومة الاستعمار بعد الحرب العالمية الاولى

انظر: الصديق بن العزلي، الكتاب المغربي، ط 3، سنة 1404 ه 1984م، ص، 127 .

[3] محمد بن لحسن، معركة لهري من الجهاد الوطني، ط1، مطبعة انفو، فاس، 2001، ص، 38 69.

معركة لهري :

كانت بداية هذه المعركة في نوفمبر 1914م ن ويرجع السبب المباشر الذي افضى وقوع المعركة الفاصلة، انما يرتبط بمحاولة الكولونيل " لافريدير " فك حالة الطوق التي كانت تفرضها المقاومة الزيانية بشدة على حامية خنيفرة بهدف وضع حد لمشاعر الياس ومرارة العيش لفرق الجيش المحاصرة، ومن جهة اخرى بسيعة الملح على اختطاف الزعيم موحا حمو ومساعديه الأقربين الذين كانوا يخيمون على مقربة من خنيفرة في قرية الهري ولعلى اقدام الكولونيل " لافريدير" على هذه الخطوة لإقناعه بكونها تمثل الخيار الانجح لكسر شوكة المقاومة، وقد نجحت القوات الاستعمارية في احتلا مدينة خنيفرة بعد المواجهات العنيفة الا ان الانتصار الذي حققه الفرنسيون لم يمكنهم من اخضاع موحا حمو ن الذي عمد الى تغيير استراتيجية مقاومته واخلاء المدينة المحتلة وهروبا من الاستسلام والخضوع، الاعتصام بالجبال المحيطة بخنيفرة وبالضبط قرية الهري قرب نهر اشبوكة ن في انتظار ان تتغير المعطيات وان اجواء الحرب العالمية اصبحت تغيم على اوروبا في هذه الظروف والملابسات، تلقى المقيم العام برقية من الحكومة الفرنسية، احتلال المغرب على الموانئ والشواطئ الرئيسية اذا كان ممكنا على خط مواصلات خنيفرة مكناس وفاس و وجدة [1] وقد وجه اليه الفرنسيون الحملة تلوى الاخرى فكان يهزمها وان كانوا قد نجحوا في يوليو 1914م في ان يحتلوا خنيفرة، لكن استطع الزعيم الزياني موحا حمو ان ينسحب الى الجبال وان يوقع هزائم بقوات الفرنسيين

[1] مصطفى الكثري، مجلة الذاكرة الوطنية، المندوبة السياسية لقدماء المقاومين واعضاء جيش التحرير العدد، 7، الرباط، سنة 2005، ص، 281.

منتهز فرصة سحب فرنسا الجزء كبير من قواتها لحاجتها اليهم في الميدان الاوروبي بعد اعلان الحرب العالمية الى (1914-1918).[1]

حيث الحق بالمستعمرين خسارة كبرى في معركة الهري الشهيرة وبقي يواصل المعركة الى ان سقط شهيدا في الميدان سن 1921م.[2]

ولم يقتصر الجهاد في ذلك الوقت على قتال الفرنسيين بل شمل ايضا القتال ضد الاسبان الذين كانوا يسيطرون على منطقة الريف والجبال وفقا لاتفاقية 1904 وحمل لواء الجهاد ضد الاسبان الثائر احمد الريسيوني في الريف الغربي من 1911 م الى 1991 م ومحمد الخطابي في الريف الشرقي من 1921م الى 1926م .

ففي سنة 1923م تحالف الاسباني الفرنسي حيث جنود 800 الف جندي مقابل 20 الف ريفي وتم استخدام الاسلحة الحديثة ومنها الاسلحة الكيمياوية، تولى عسو او بسلام وزايد او حماد قيادة المقاومة المسلحة التي شنتها قبائل الاطلس الكبير والصغير على القوات الفرنسية فتمكنت من هزمها في بعض المعارك من اهمها معركة بوكافر سنة 1933م.

المبحث الثاني: المقاومة السياسية

بعد انتهاء المعارك الريفية، بدا الكفاح السياسي في 1920م اي بعد الحماية بثمانية سنوات، فقد كانت ثورة عبد الكريم الخطابي وما خلفته من صدى في الداخل والخارج وما حققته من انتصارات، وبعد الانتهاء من المقاومة المسلحة [3] بدا الارهاصات الاولى للحركة الوطنية عبر تأسيس جماعتين صغيرتين من الشباب اخذوا على عاتقهم منذ بداية

[1] شوقي عطاالله الجمل، مرجع سابق، ص، 342.

[2] الصديق بن العربي، مرجع سابق، ص، 128.

[3] المفيد في تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص،262.

نشاطهم العمل على اعادة الاستقلال البلاد، ولكن عمل ظل في خفاء الى غاية سنة 1932، كما انه كان يسير سيرا بطيئا في هذه لمرحلة تبعا للظروف القائمة بالمغرب قبل الحرب العالمية الثانية، تكونت هاتين الجمعيتين في مدينة الرباط وكان الناطق الرسمي باسمها هو السيد احمد بلا فريج والثانية نشأة في فاس وكان الناطق الرسمي باسمها هو الاستاذ علال الفاسي وكان عمر هاتين الجمعيتين الثامنة عشر سنة .[1]

ومن عوامل هاتين الجماعتين:

1- انضم منطقة (السبة) الى منطقة (المخزن) وتوحيد المغرب من طرف الفرنسيين بعد ان كان ذلك مستحيلا من قبل اثبت للوطنيين الاحداث وسهولة تكتل قوة الشعب كله ضد المستعمر، ورسم لهم مجالا محددا من التنظيم .

2- ان الادارة الفرنسية بعد فرض الحماية هيأت تأسيس للتذمر والانتقاد من طرف الشعب بسبب حمالاتها العسكرية المتكررة ومعاملاتها الصلبة للمغاربة ولكن من يمث العروبة والوطنية والاسلام بصلة، وهذه الامور يمكن للمواطنين استغلالها من اجل بناء حركتهم .[2]

هيمنت الافكار الوطنية للحركة الاصلاحية والسلفية، ظهرت السلفية في اول عهدها كرحة بسيطة يهدف الى الرد على اصحاب الطرق والمشعوذين وعملاء الاستعمار و اذنابه الذين كان يستغلهم لتخدير عقول الشعب واستغلالها بالخزعبلات ليستطيع الوصول على جميع المصالح التي كان يهدف اليها واول شخصية برزت في هذا المجال هو الشيخ

---

[1] عبد الحميد المرنسي، الحركة الوطنية من خلال شخصية علال الفاسي الى ايام الاستقلال، مطبعة الرسالة،المغرب سنة 1978م ص 15 .

علال الفاسي ولد في 1910 بمدين فاس من اب عالم سلفي هو المرحوم عبد الواحد الفاسي زعيما وطنيا وقائد اجنبي ومناضلا سياسيا وعالما مجتهدا وقد انشا علال الفاسي حزب العمل، كان هدفه تحرير المغرب من الاستعمار . انظر خليل خليل اسعدي موسوعة اعلام العرب المبدعين في القرن العشرين، د،د،ن، السعودية، د،ت.ص، 173.

[2] عبد الحميد المرنسي، مرجع سابق، ص، 34.

شعيب الدكالي الذي كان يتلقى العلم في الشرق ورجع الى المغرب، ومنهم ايضا محمد ابن العربي العلوي، كما استطاعت امتصاص الصدمة الناتجة عن الهزيمة العسكرية التي لحقت بالمقاومة المسلحة من جهة اخرى وقد تعززت هذه الحركة بالزيارة التي قام بها شكيب ارسلان لمدينة تاطوان سنة 1930م لقد كانت الاتصالات والمرسلات التي استمرت بين رواد الحركة الوطنية وشكيب ارسلان خلال هذه الفترة قدم مجموعة من الشباب المتحمس مجموعة من المطالب للإدارة الفرنسية تنص على ما بلي :

1- تحقيق بعض الاصلاحات في الصحافة .

2- كاعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد.

3- ونشر التعليم .

4- واحترام سلطة الملك.

5- ورفض واقع التجزئة المفروضة من طرف المستعمرين.

وبدل ان تلبي للإدارة الفرنسية تلك المطالب لجات الى تهييئ مشروع خطير، يرمي لفصل البربر عن العرب او على الاصح اخراج البربر من العائلة الاسلامية وذلك المشروع هو المعروف بالظهير البربري المشؤوم الصادر بتاريخ 16 ماي 1930.[1] حيث كان من اسباب تبلور الوطنية المغربية المنظمة تحت لواء كتلة العمل الوطني .[2]

المطلب الأول: كتلة العمل الوطني والحزب الوطني في المغرب الأقصى

لقد نشأة (كتلة العمل الوطني) تبعا لرغبة الوطنيين المغاربة في الانتظام في دائرة منظمة تعمل لتنسيق الحركة الوطنية وتوجيهها.ولقد كان علال الفاسي شرف ابداء هذه

[1] المفيد في تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص، 263.

[2] اعمال الملتقى، مرجع سابق، ص،32.

الرغبة والعمل على ابرازها للوجود بمساعدة صديقه احمد مكوار وحمزة الطاهري الذين اجتمعوا في فندق بفاس وعملوا على تأسيس الجمعية السرية وضعت لها قوانين وسميت باسم (الزاوية) وكان افراد هذه الجمعية ضمن الوفد الوطني الاول الذي حضي على بمقابلة الملك 1930م وقدم له اول مرة وثيقة للاحتجاج الشعبي ضد السياسة البربرية [1]حيث زاد الظهير البربري في تمزيق وحدة البلاد واقامة السدود والحدود بين سكانها فانبثقت حركة المطالب المغربية التي انتهت بتأسيس الاحزاب الوطنية [2]وبعد فترة وجيزة اسست جمعية اخرى سميت (الطائعة) كانت تعمل في الظاهر على انها مستقلة عن (الزاوية) لكنها كانت في الواقع جزء منها وسرعان ما حلت محلها وهي التي اخذت اسم (كتلة العمل الوطني) وقد الت (كتلة العمل الوطنية) على نفسها منذ تأسيسها بالقيام بتنوير الراي العام في فرنسا والخارج من جهة، وتنبيه الشعب واعداده الى تحمل اطوار المقاومة في الداخل من جهة اخرى .وبذلك اخذت البلاد المغربية تشهد مظاهر والوانا من الاحتجاجات لم تعهدها من قبل ومن جملة اعمالها ايضا الدعوة الى مقاطعة سائر البضائع الفرنسية .[3]

وعمل الاستاذ علال الفاسي ضمن اطار (كتلة العمل الوطني) على تأسيس الصحافة تعمل على شرح القضية المغربية والتعريف بها فكان ان اسست مجلة (مغرب) في باريس بالتعاون مع بعض اعضاء الحركة الوطنية ومع بعض الاشتراكيين التحريريين في فرنسا . بعدها اسست جريدة (عمل الشعب) بفاس وكانت تصدر باللغة الفرنسية لإمكان الحصول على اذن صدورها كذلك مجلة (السلام) وصدرت جريدة (الحياة) باللغة العربية والتي كانت لسان (كتلة العمل الوطني بالشمال) والى جانب هذه الحملات الصحافية التي كانت تشنها الوطنية المغربية متجسدة في (كتلة العمل الوطني) وفي رجالها قام الاستاذ علال

[1]عبد الحميد المرنسي ن مرجع سابق، ص، 51.

[2]كتاب المغرب للصديق بن العربي، مرجع سابق، ص، 21.

[3]المرجع نفسه، ص، 52

الفاسي بحملة توعية من نوع اخر وذلك عن طريق دروس تضم الى جانب طلبة الجامعة والمدارس الثانوية والنخبة المثقفة في البلاد الاف المغاربة من الرجال والنساء كانوا يجدون فيها السلوب الجديد الذي يحاول ان يخرج بهم الى التفكير في حالهم ومصيرهم، وقد كان لهذه المحاضرات اثرها الفعال في نشر المبادئ الصحيحة والافكار النيرة والتأكيد في الاوساط الشعبية، ولكن السلطات الاستعمارية اخذت تعمل على منعها فأخذت تدبير لمنعها باسم جلالة الملك بصفته الرئيس الديني للمغرب، ولكن محاولاتهم هذه كانت تبوء بالفشل الذريع في كل مرة .[1]

وفي سنة 1933م ولجانب هذه الحملة الصحفية اكبت الكتلة على العمل فحررت برامج اصلاحات في دفتر المطالب المغربية قدمت في 1 ديسمبر سنة 1937م الى جانب الحكومة الفرنسية وجلال السلطان .[2]

وقد تمثلت برامج الإصلاحات في ما يلي:

1- تطبيق دقيق لمعاهدة 1912م والغاء كل حكم مباشر.

2- الوحدة الادارية والقضائية والغاء الحكم المباشر .

3- مشاركة المغرب في القبض على زمام السلطة في مختلف فروع الادارة .

4- فصل السلطات المركزية على يد الباشوات والقواد .

5- احداث بلديات ومجالس محلية وغرف اقتصادية ومجلس وطني يتكون من ممثلين مسلمين وإسرائيليين .

6- السماح بإنشاء مدارس حرة للأهالي .

[1] عبد الحميد المرنسي، مرجع سابق، ص، 53.

[2] نفسه،ص58.

7- طلب بناء مستشفيات للعلاج .

وقد تلقت كتلة العمل الوطني عبارات التأييد من جميع انحاء بلاد المغرب ولم يكن نشاط هذه الكتلة مقصور على تنفيذ هذه الاصلاحات بل امتد الى ميادين الاسعاف والتعليم، وامام الصمت المطلق الذي الزمته الادارة الفرنسية من جهة وحالة البؤس التي كان يتخبط فيها الشعب المغربي، واصبحت تلح على المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي 17 نوفمبر قررت الكتلة اقامة مؤتمر بالدار البيضاء للمطالبة بتحقيق الصحافة المغربية ولكن السلطات الفرنسية منعته في اخر لحظة وقررت محاصرة الاجتماع واعتقال المنظمة وكان من بينهم علال الفاسي وعلى اثر هذا الاعتقال اندلعت تظاهرات احتجاجية عمت جميع مناطق المغرب ونجم عنها اعتقال المئات من المواطنين وبذلك اصدر رئيس الحكومة الفرنسية امره للجنرال نوجيسابا اطلاق سراح المعتقلين، وبعد شهرين من الاعتقال اطلاق سراح القادة، وبذلك قررت الكتلة توسيع عملها وعهدت الى علال الفاسي ومحمد الحسن الوزاني بوضع قوانين وتنظيمات جديدة بتسيير الكتلة تسييرا محكما، وهكذا تم تكوين الجنة التكوينية ومجلس وطني وقررت الكتلة ان تنتخب لجنة تنفيذية مؤقتة تشرف على العمل ريثما يعقد المؤتمر العام لانتخاب اللجنة وفعلا وقع اجتماعا في 1937م، وانتخب فيه اللجنة التنفيذية المؤقتة واسندت رئاستها علال الفاسي، ثم في اصدار قرار حول حل كتلة العمل الوطني نهائيا وتم ذلك يوم 18 مارس 1937م وقفلت مركزها العام الموجود بمدينة فاس .[1]

المطلب الثاني: الحزب الوطني في المغرب الأقصى

وبعد ذلك تحولت الكتلة الوطنية الى الحزب السياسي يحمل اسم (الحزب الوطني) في عهد الادارة الفرنسية الغاشمة الى اغلاق مراكز في المدن والقرى [2]وبعد شهر من حل

[1]عبد الحميد المرنسي، مرجع سابق، ص، 60،61.

[2]المفيد في تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص270

الكتلة الوطنية عقد مؤتمر عاما يمثل جميع فروع الكتلة في أفريل 1937م في مدينة الرباط واتفق الحاضرون على اطلاق اسم جديد على حركتهم هو (الحزب الوطني لتحقيق المطالب المغربية) الذي يعد لامتداد لبرامج الكتلة وخططها وقد وقع العلان في جريدة (المغرب) وازدادت الادارة الفرنسية ارتياعا ازاء ما احرزه هذا الحزب من نجاح ونفوذ، وقد اختار الحزب السياسة الاكثر جرأة بالمطالبة بالحقوق السياسية، وفي تلك الفترة تكاثرت الحوادث ففي 1 سبتمبر 1937م قان سكان مكناس بمظاهرة في الشوارع ضد القرار الذي اتخذته لتحويل ماء بوكفران التي كانت تسقي المدينة نحو اراضي المستعمرين الفرنسيين وقد اطلق الجنود النار على المتظاهرين فمات اكثر من 15 شخص وجرح حوالي 100 شخص وتم القبض على جماعات وفيرة من الناس وبذلك منع صدور الصحف الوطنية (عمل الشعب) (الاطلس) (المغرب) ومنع انعقاد مؤتمر طلبة شمال افريقيا الذي كان مقرر اجتماعه بالرباط يوم 10 سبتمبر ووقعت اعمال قمع اخرى شهر اكتوبر عام 1937م فقد وقع قمع سكان الخمسينات (البرابر) يوم 22 اكتوبر قمعا شديدا لاحتجاجاتهم ضد السكان البربرية .[1]

وبذلك عقد مؤتمر (الحزب الوطني) عاما للمسيرين لدارسة الموقف بإشراف علال الفاسي ووجه المؤتمر الحزب الى اتخاذه سياسة صحيحة بمعاهدات الحماية وتصرفاتها وخرج بميثاق رفع الاقامة العامة، وكان رد فعل الاقامة انها اقدمت على اعتقال المسؤولين الرئيسيين على الحزب، وعلى راسهم علال الفاسي ومحمد اليزيدي وعمر بن عبد الجليل واحمد مكوار، فأثرت هذه التدابير رد فعل واسع مقلق في جميع المدن لاسيما منها القنيطرة وفاس والدار البيضاء والرباط وسلا و وجدة ومراكش، حيث اصطدامات دامية اسفرت على قتلى وجرحى فنصت السجون والمعسكرات الاعتقال بلافريج الوطنيين وقد تضامنت حركة الوزاني من جهته مع الحزب الوطني وجاء هذا الحادث بمثابة تنفيذ

[1] عبد الحميد المرنسي، مرجع سابق،ص، 64،69.

للذين كانوا يستغلون هذا الشقاق حراسة جنود الفرنسيين وفي 3 نوفمبر من نفس السنة نقل الاستاذ علال الفاسي في طائرة خاصة الى صحراء الغابون حيث قضى 9 سنوات قبل العودة الى اراضي الوطن حتى جويلية 1946م ومع ذلك فقد بحث الحزب الوطني ليلة اعلان الحرب سنة 1939م تأكيد تضامن المغرب مع الفرنسيين وعرض مساعدته امام الخطر الداهم وعدم القيام باي عمل من شانه ان يحدث لفرنسا مشاكل .[1]

المطلب الثالث: حزب الاستقلال في المغرب الأقصى

لقد ضلت الاقامة العامة صارمة في سياستها، حيث ظل الشعب المغربي محروما من جميع حريات القول والاجتماع تحت عبئ الضرائب ولك يكن بالمدارس الرسمية من التلاميذ سوى ثلاثين الفا من بين مليونين من الاطفال المغاربة بالقروين للدراسة وكان يخضعون لنظام استبدادي وللأعمال الشاقة وعمليات الحجز بينما كان العمال محرومون من الحق النقابي فكان من نتائج هذه الحالة ان يحس الشعب بخيبة امل عميقة مصحوبة بياس، فقد كانت تجربة اثنين وثلاثين عاما داخل الحماية تجربة حاسمة، فراء الشعب المغربي من التعبير عن ارادته في قطع صلاته بنظام بعيد عن تحقيق تطور بل نظام لا يتردد أيا وسيلة تعرقل هذا التطور فالتضحيات التي تحملها المغرب مدة طويلة فقد حولت له حق المطالبة باستعادة السيادة، حيث اقدموا على خطوة مهمة وهي وثيقة الاستقلال التي قدمت من طرف اللجنة الوطنية لحزب الاستقلال الذي اسس خلفا للحزب الوطني سنة 11 يناير 1944م الذي اندمج فيه حزب الاصلاح حيث بدا الحزب بعمله الجديد، الى جلالة ملك المغرب وممثلي فرنسا ودول الحلفاء وجاء فيه : الحماية نظام فرض بقوة على المقاومة المغربية في ظروف استثنائية كما تشهد بذلك المقاومة المسلحة التي قابل بها

[1] عبد الحميد المرنسي، مرجع سابق، ص، 70،73.

المغرب العسكري التي استمر من سنة 1956م، وقد وقع عمليا خرق هذه المعاهدة في نصها وروحها من طرف الذين التزموا باحترامها.[1]

وبذلك لم يصبح للسيادة المغربية اي وجود وقد طبقت الحماية بكيفية تضمن مصالح الجالية الاوروبية وتؤخر وتعرقل تقدم العنصر المغربي وان تعرقل مبدا حقوق الشعب في حكم نفسها بنفسها الذي نص عليه في مختلف تصريحات الدولة المغربية ولا سيما ميثاق الاطلنطي واخيرا مشاركة جنود المغاربة في جميع جبهات القتال بالجبهة المغربية كل ذلك يخول للمغرب الحق في ان يضمن لنفسه مستقبلا أحسن. ولهذه الاسباب كلها عبر حزب الاستقلال عن ادارة الامة مطالبا بما يلي :

1- استقلال المغرب ووحدة ارضه .

2- اقرار نظام ديمقراطي، شبيه بنظام الحكم في دول الشرق الاسلامي يضمن حق جميع عناصر المجتمع المغربي وطبقاته .

تقرب بعد ذلك بعض المبادئ هي :

1- استقلال المغرب ووحدة ارضه .

2- الحريات بجميع مظاهرها.

3- نظام ملكي دستوري .

4- اصلاح البلاد .

5- التعاون الدولي .[2]

[1] عبد الحميد المرنسي، مرجع سابق، ص، 79،85.

[2] محمد العلمي، علال الفاسي رائد الحركة الوطنية، دار الوسيلة، المغرب، 1910م ص، 117.

وطيلة شهر جانفي 1944م تولت النفوذ في انحاء المغرب على قصر جلالة السلطان حاملة عرائض التأييد المثبتة بمئات الاف الامضاءات ولبت الإدارة ان اجابت عن ذلك يوم 29 يناير باعتقال الحاج احمد بن فرج الامين العام لحزب الاستقلال بتهمة غريبة هي الاتصال بالعدو واعتقال محمد اليزيدي وقادة الاستقلاليون اخرون فكان لهذا النبأ وقع عنيف في الشعب الذي اندهش من هذه الاعتقالات وقامت آنذاك مظاهرات عنيفة بفاس والرباط و سلات تلقى الجند الامر بإطلاق النار على الجماهير .

وقد اسفرت تلك المظاهرات عن مئات القتلى وعدد كبير من الجرحى، واعتقال ازيد من 5 الاف شخف في مختلف نواحي المغرب (فاس، و وجدة، والرباط، سلات، ازور) ولقي المواطنون اقصى انواع لتعذيب والحرمان في معسكرات الاعتقال الفرنسية وحكم بالإعدام على عدة وطنيين ونفذ الحكم عليهم بالإعدام واقفلت العاهدة الثانوية الاسلامية واجبرت على استقالتها ثم نفيا اوقف عدد كبير من الموظفين وكان حزب الاستقلال ويوالي نداءاته الى الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي واقناعهم بحسن نيته ولأنه لكن يكن يريد الالتقاء بالفرنسيين في عرض البحر وانما كان يريد البحث معهم عن وسيلة العملية لتعويض نظام الحماية بمعاهدة بيترم بكامل الحرية وتضمن سيادة المغرب دون اي مساس بما للفرنسيين من مصالح مشروعه وفي عام 1946م وخيل للمغرب وقوع انفراج في علاقته مع الادارة الفرنسية فقد قام السفير " ايركلابون " الذي كان آنذاك مقيما عاما بالمغرب بعمل ودي ازاء حزب الاستقلال وذلك بتحريم علال الفاسي بلا فريج والوزاني، لكن الحوار بدا على كل حال ولم تدم المذكرات طويلا لان السفير " لايون" اظهر صرامة في ما يخص شكليات الحماية ولأنه اوضع سياسة اقتصادية جديدة تهدف الى توطيد سيطرة رؤوس الاموال الفرنسية على خيرات البلاد المعدنية .[1]

[1] عبد الحميد المرنسي، مرجع سابق، ص، 99، 103.

غير ان زيارة طنجة التاريخية يوم 07 أفريل 1947م خيبت امال المعمرين واعطت للقضية المغربية بعدا دوليا .[1]

وفي زيارته لفرنسا السلطان سنة 1950م اكد في خطاباته على نفس مطالب المغرب في 20 اوت 1953م نفي السلطان محمد الخامس والاسرة الملكية الى جزيرة كورسيكا في البحر المتوسط ومنها الى مدينة مدغشقر في المحيط الهندي بمجرد نفي السلطان، انطلقت المظاهرات في المدن المغربية ورفض الاعتراف حكم بن عرفة وقاطعوا البضائع الفرنسية وظهرت حركة فدائية مسلحة من الزعماء من اشهرهم علال ابن عبد الله ومحمد الزرقطوني واحمد الحنطالي، في نفس الوقت تأسيس جيش التحرير الذي تولى مهاجمة المواقع الاستعمارية في جبال الريف والاطلس المتوسط والكبير والمناطق الصحراوية امام تصاعد الكفاح المسلح اضطرت فرنسا الى ابرام اتفاقية ايس لبيان التي بمقتضاها عاد محمد الخامس الى وطنه نوفمبر 1955م وتشكلت حكومة مغربية بمتابعة التفاوض مع الحكومة الفرنسي والذي اسفر في 2 مارس 1956 عند توقيع اتفاقية مغربية فرنسية وضعت حد لنظام الحماية الفرنسية، فاستقل المغرب في 2 مارس 1956م.

[1] اعمال الملتقى، مرجع سابق، ص، 34.

الخاتمة :

مع نهاية القرن 19 تزايدت الضغوط الاستعمارية على جنوب المغرب خاصة من طرف إنجلترا ، التي انتزعت حق التجارة مع المناطق الصحراوية وكذا فرنسا التي احتلت توات وتيد كلت وكورارة مه نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 واسبانيا التي احتلت سيدي افني مينة 1900 ولم يستطع المخزن رد هذه الضغوط على اقاليم الجنوب لضعف جيشه وقلة موارده، حيث استعملت الدول الاستعمارية عدة وسائل العسكرية منها وتجارية لغرض السيطرة على جنوب المغرب ومراسي الجنوبية ومنه نستخلص النقاط التالية :

– في عهد المولى عبد العزيز شهد المغرب تأزم الاوضاع وضعف السلطان بالإضافة لتأزم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، حيث انتشار الجراد، وحدثت المجاعة وتزايد القروض الاوروبية .

– التهافت الاستعماري على المغرب كان مظهرا من مظاهر الصراع الامبريالي بين الدول الاوروبية هذا الصراع الذي ظل لفترة من الزمن خارج القارة الاوروبية ما لبث ان تفجر داخلها على شكل حرب عالمية غيرت مجرى التاريخ الاوروبي .

– اصبحت لفرنسا مصالح حيوية في المغرب مرتبطة بوجودها في الجزائر وتونس اذ اصبحت لها حدود مشتركة مع المغرب ، وهذا بالإضافة الى مصالحها المتصلة بالصراع الاستعماري .

– اعتبر المغرب مجالا للتنافس الاستعماري بين اسبانيا ، انجلترا ، المانيا ، وايطاليا، لتوفير سوق لمنتجاتها والسيطرة على ثورات المغرب، مبررين ذلك بعجز المغرب على تسديد الديون ولمساعدته لإنجاز الصالحات، وسينتهي هذا التنافس بانفراد فرنسا واسبانيا بالمغرب بعد عقد عدد من الاتفاقيات ، حيث اتخذت كل وحدة منهم اتجاه فرنسا الجنوب واسبانيا الشمال.

– بحكم طبيعة المغرب وموقعه الجغرافي والاستراتيجي على البحر المتوسط فقد كان مثارا للأطماع العديدة والمنازعات من اجل بسط النفوذ على هذه الرقعة جغرافيا وبشريا واقتصاديا.

– واجه المغاربة التوغل الفرنسي قبل توقيع الحماية في 1912م، وبعدها استمرت مواجهة الاستعمار رغم تباين الامكانيات.

– انتهزت فرنسا فرصة قيام بالثورة على السلطان عبد الحفيظ فأرسلت قوة عسكرية دخلت فاس عاصمة المغرب آنذاك وفي عام 1912 عقدت معاهدة مع السلطان اصبحت بموجبها المغرب تحت مبدا الحماية الفرنسية باستثناء منطقة الريف .

– حاولت فرنسا الاستحواذ على المغرب ، وقد مهدت لإعلان الحماية على المغرب العديد من الظروف التي ادت بالمولى عبد الحفيظ الى توقيع معاهدة الحماية في 30 مارس 1912م وقد حملت هذه الحماية العديد من المواد كانت في اغلبها تخدم مصالح الحكومة الفرنسية وقد سمحت هذه المعاهدة لفرنسا الاستحواذ على المغرب وتقسيمه.

– ونصت المعاهدة التي فرضت على المغرب على تأسيس نظام جديد بالمغرب تستند اليه مهمة الاصلاحات الادارية والعدالة والتعليمية الاقتصادية ، المالية ، العسكرية للمغرب بذريعة استباب الامن وتامين المعاملات التجارية حيث قامت بعدة بنود منها:

انشاء نظام جديد يسمح بإحداث اصلاحات ترى الحكومة الفرنسية فائدة في ادخالها للتراب المغربي، وتعيين فرنسا لمقيم عام به كامل الاصلاحيات واعتراف السلطان ان حدود سلطة لا تتعدى الدرعى جنوب المغرب .

– واجه المغاربة الاحتلال الاجنبي بطرق مختلفة تمثلت في المقاومة المسلحة والنضال السياسي.

– وبدأت المرحلة الاولى من المقاومة المسلحة من 1912 الى 1934.

– كانت الانتفاضة عارمة انطلقت من اقصى الجنوب في الصحراء المغربية تجمعت حشودها في الساقية الحمراء بزعامة الشيخ ماء العينين ووالده الهبة وانضمام المحاربين من جبال الأطلس وسهول كادنبا لتوقيع معاهدة الحماية بفاس بطرق الاسماع حتى هبت القبائل المجاورة للعاصمة الادريسية فطوقت المدينة وامتلأت الاسوار بالأف المحاربين بزعامة الحجام وثار الجيش السلطاني على ضباطه الفرنسيين وكانت ملحمة دامية قتل فيها عدد من الفرنسيين، فقنبلت فرنسا جانبا من المدينة واعدمت عشرات السكان وجمعت السلطات في يد شخصية عسكرية هي الجنرال ليوطي الذي ورد على فاس يوم 28 ماي في خضم الاضطرابات الشعبية.

– مثلت هزيمة ايسلي نقطة مفصلية في تاريخ المغرب فبسببها دخل المغرب في نفق من التنازلات وضياع الهيبة .

– بتوقف المقاومة المسلحة في ثلاثينيات القرن العشرين ، انطلقت الحركة الوطنية في اطار المقاومة السياسية والتي كان يقودها علال الفاسي .

– تركزت المقاومة السياسية على مطالبة اصلاحات فيها بين الجزائريين ثم مطالبة بالاستقلال انطلاقا من 1944 لكن رفض فرنسا للمطالب المغربية ونفى محمد الخامس في 1953م ، دفع المغاربة الى المرحلة الثانية من النضال المسلح الاسري حتى تم تحقيق الاستقلال في 2 مارس 1956.

الملحق رقم(01): خريطة أهم حركات السلطان المولى حسن (1894-1873) [1]

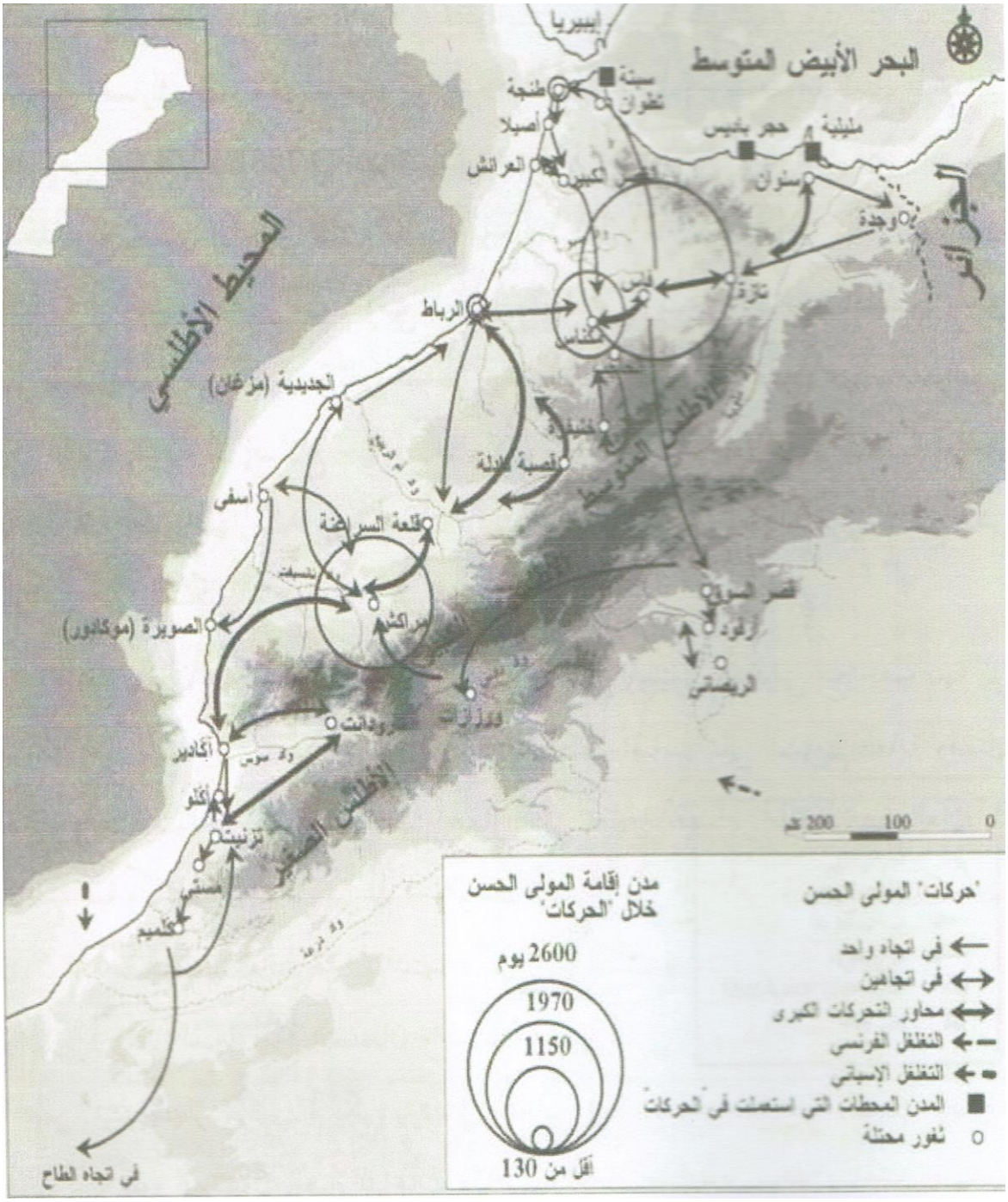

[1] محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث، الرباط، 2011.

الملحق رقم (02): الحماية الثلاثية على المغرب (1912-1956)[2]

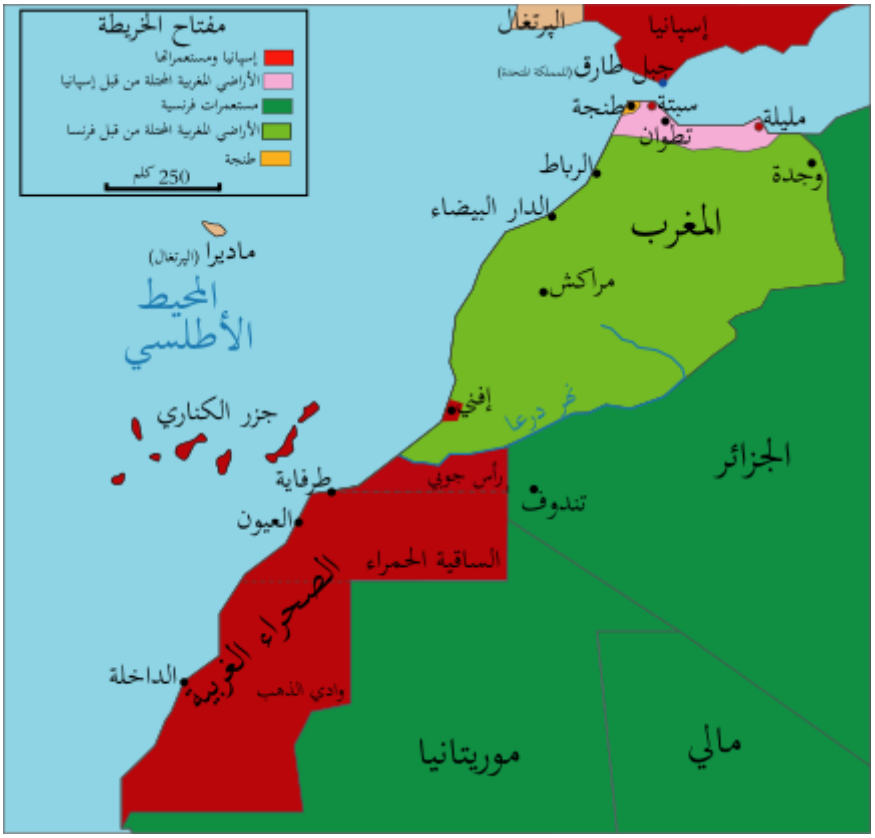

[2] الموقع الالكتروني: الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

الملحق رقم (03): هجومات الفرنسيين على الأطلس المتوسط[3]

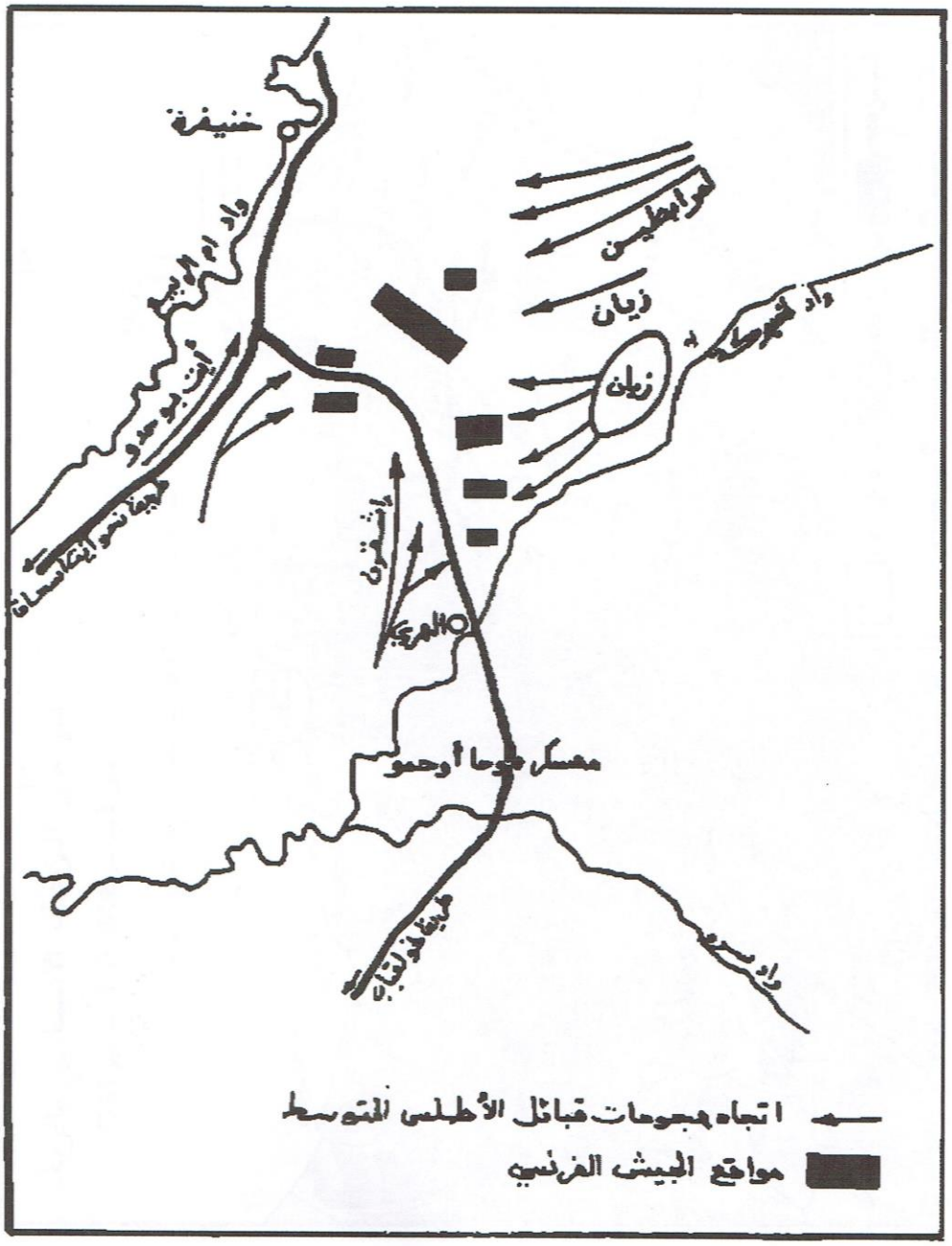

[3] عبد الحق المرني، الجيش المغربي عبر التاريخ، ط5، دار النشر للمعرفة، الرباط، 1997م.

فهرس المحتويات	الصفحة
إهداء	
كلمة شكر	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ-ب
الفصل التمهيدي: أوضاع المغرب نهاية القرن 19	
تمهيد	**6**
المبحث الأول : الاوضاع السياسية والاقتصادية	**6**
المطلب الأول: الوضع السياسي.	**6**
المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي.	**10**
المبحث الثاني: الحياة الاجتماعية والثقافية	**11**
المطلب الأول : الحياة الاجتماعية	**11**
المطلب الثاني: الحياة الثقافية	**13**
الفصل الاول : الخلفية التاريخية للأطماع الأوروبية في المغرب قبل الاحتلال الفرنسي	
تمهيد	**16**
المبحث الاول: الاهتمام الاوروبي بالمغرب الاقصى في نهاية ق 19 ومطلع ق 20	**16**
المطلب الأول: المغرب الأقصى الموقع والمكانة	**17**
المطلب الثاني: العلاقات المغربية الاوروبية في نهاية القرن 19 ومطلع القرن 20	**19**
المبحث الثاني: العوامل التي جعلت من المغرب مجالا قابلا للاحتلال	**36**
المطلب الاول: التنافس الأوروبي الاستعماري على المغرب وردود الفعل إزاء ذلك	**36**
المطلب الثاني: ظروف انفراد فرنسا باستعمار المغرب	**40**
الفصل الثاني: الحماية الفرنسية ظروف فرضها وآثارها على المغرب	
تمهيد	**46**
المبحث الاول : توقيع معاهد الحماية وردود الفعل منها.	**46**
المطلب الأول: استراتيجية الاحتلال الفرنسي للمغرب	**46**
المطلب الثاني: توقيع المعاهد و ردود الفعل على فرض الحماية	**49**
المبحث الثاني: السياسة الفرنسية في المغرب	**51**
المطلب الأول: السياسة العسكرية	**51**

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية والتعليمية	**52**
خلاصة الفصل	**70**
الفصل الثالث: مقاومة المغرب للاستعمار الفرنسي	
المبحث الاول : المقاومة المسلحة	**72**
المطلب الأول: المقاومة في فاس والجنوب	**72**
المطلب الثاني: مقاومة الاطلس المتوسط	**74**
المبحث الثاني: المقاومة السياسية	**77**
المطلب الأول: كتلة العمل الوطني والحزب الوطني	**79**
المطلب الثاني: الحزب الوطني	**82**
المطلب الثالث: حزب الاستقلال	**84**
الخاتمة	**89**
الملاحق	**93**
قائمة المراجع	**97**
فهرس المحتويات	